جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

مؤشرات التنمية البشرية وعلاقتها بمعدلات الجريمة في العالم

إعداد الطالب
موسى علي العبود أبو العناز

إشراف
الأستاذ الدكتور عايد الوريكات

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجـــــــــة
الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم الجريمة

جامعة مؤتة، 2011م

الإهداء

إلى والدي

إلى زوجتي

إلى ابنائي وبناتي,

إلى إخوتي وأخواتي

أهدي عملي المتواضع هذا

موسى أبوالعناز

الشكر والتقدير

الحمد لله من قبل ومن بعد والحمد لله على نعمة الإسلام، الذي هو رأس الأمر، والحمد لله على جزيل نعمائه التي غمرت كل شيء من صحة ومال وولد والحمد لله على حسن الخلق والخلق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :" من لا يشكر الناس لا يشكر الله " وبعد:

إيمانا بالله وثقة في عزائمة الذي فتح علي بنور العلم وهداني وارشدني إلى الطريق القويم وسيرا على نهج رسوله الكريم، يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الأمتنان إلى كل من ساهم في إخراج هذا الجهد العلمي المتواضع إلى حيز الوجود إمتثالا لقول الحق تعالى " فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض " صدق الله العظيم .

وأخص بالشكر مشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور عايد وريكات الذي ما إنفك دوما في تقديم التوجيه والنصح والإرشاد إثراء لمسيرة العلم والمعرفة ،لما يتمتع به من لباقة الحكماء وحلم العلماء فكان خير سند ومنهل عذب ينهل منه كل طالب علم.

كما اتوجه بالشكر المفعم بكل معاني التقدير والإحترام إلى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم وقبولهم مناقشة هذة الأطروحة وهم كل من :

الأستاذ الدكتور ذياب البداينة

الأستاذ الدكتور حسن العوران

الأستاذ الدكتور عماد الزغول

ولا يفوتني في هذا المقام إلا أن أرفع أسمى آيات المودة وجزيل العرفان إلى مديرية الأمن العام لما قدمته لي من تسهيلات كبيرة ساعدتني على إتمام هذا العمل المتواضع .

موسى أبو العناز

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

معدلات الجريمة وتأثرها بمؤشرات التنمية البشرية دراسة مقارنة

موسى علي العبود أبو العناز

جامعة مؤتة، 2011

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على أثر مؤشرات التنمية البشرية على معدلات الجريمة في العالم، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على بيانات الأمم المتحدة الثانوية المتعلقة بهذا المجال، وأشتمل مجتمع الدراسة على جميع دول العالم التي يتوفر عنها بيانات والبالغ عددها 107 دول، والتي تم تصنيفها من حيث مستوى التنمية البشرية لها إلى دول ذات مستويات تنمية عالية جداً، ودول ذات مستويات تنمية عالية، ودول ذات مستويات تنمية متوسطة وأخيراً دول ذات مستويات تنمية متدنية، معتمداً على التصنيف العلمي لها، وباستخدام أساليب الإحصاء الوصفي، واختباري الارتباط والانحدار، تم التوصل إلى من معدلات الشعور بالأمان يقلل من عدد جرائم ضحايا الاعتداء، وأن ارتفاع جرائم القتل وضحايا الاعتداء من صفات الدول النامية أو الدول منخفضة مستوى التنمية بينما تنتشر جرائم السرقة والهواء غير النقي عند الدول مرتفعة التنمية جداً.

في النهاية تبين أن ارتفاع مستوى معدل التنمية البشرية يزيد من درجة الشعور بالأمان، ويخفض من معدل جرائم القتل وضحايا الاعتداء، إلا انه يرافقه ارتفاع في معدل جرائم السرقة. فقلة توافر الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم وغيرها هي الدافع بالدرجة الرئيس لانتشار الجريمة في العالم، وأخيرا اقترحت الدراسة بعض التوصيات .

Abstract

Crime Rates As influenced by Human Development Indicators; a Comparative Study

Musa A.Abulannaz

M'utah Universty,20011

This study aimed at identifying the effect of human development indicators on crime rates in the world, In order to achieve this goal it has relied on United Nation's Secondary Data concerning this area of study. The Society studied and obtained data from countries around the world, in particular 107 countries. These countries have been classified with regard to human development into four Categories:

a) Very high level developed countries
b) High level developed countries
c) Middle level developed countries
d) Low level developed countries

This classification was relying on scientific classification for those countries by using methods of statistics description, correlation and regression tests. It has been proved that the feeling rate of security reduces the number of abuse victims; moreover the main indicator of the very low level developed countries is increasing in murder crimes and assaults victims; while theft and dirty air offenses are increased rapidly in the high level developed countries.

At the end, it shows that high level human developed rate increases the rate of feeling of security and reduces of homicide and victims of abuse as well. But it is accompanied by increasing in the rate of theft cases.

The limited availability of basic services such as health, education, etc. considered as primarily motivation of rapid increasing in crime rate at the world, and Finally the study suggested some recommendations.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1 .1 خلفية الدراسة

كانت التنمية البشرية ومازالت محط اهتمام الباحثين وراسمي السياسات وصناع القرار، ويمكن أن تعرف التنمية البشرية وفقاً لأول تقرير للتنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام (1990) بأنها: "عملية توسيع نطاق خيارات البشر، ويعد الدخل أحد تلك الخيارات لكنه ليس الخيار الوحيد فيها؛ إذ أن التنمية تعني أن يتمتع الناس بحياة طويلة وصحية وخلاقة"، وفي هذا التعريف يبرز بجلاء الجانب الإنساني، فهي أولاً تضع الإنسان هدفاً ووسيلة، وفي إطار هذا الاستنتاج المنطقي استندت العمليات التنموية إلى قيم الإنسان وتطلعاته الإنسانية ومنها أن يعيش الإنسان حياة كريمة وينعم بالأمن والاستقرار والرضا النفسي المتعلق بالشعور بالأمان. أما فيما يتعلق بالجانب التاريخي لتطور مفاهيم ومقاييس تقرير التنمية البشرية فقد بدأت الأمم المتحدة بدراسة التنمية البشرية من ناحية تاريخية فقط منذ عام 1960م، إلا أن مؤشر التنمية البشرية صدر للمرة الأولى عام 1990م؛ حيث يرتب دول العالم تنازليا وحسب تسلسلها وعلى مقياس يسمي مؤشر التنمية البشرية، حيث يشمل هذا المؤشر معدل الحياة المتوقع عند الولادة، والمعرفة، والتعليم، ومستوي الحياة في جميع دول العالم، كما أن هذه المؤشرات أخذت بالاعتبار مستوى الرفاه وخاصة ما يتعلق بالطفولة للتمييز بين الدول المتقدمة والنامية ودول ما دون النامية، كما استخدمت مقاييس أثر السياسات الاقتصادية على نوعية الحياة، وهذا المؤشر تم تطويره عام 1990م لقياس أثر السياسات الاقتصادية على نوعية الحياة من قبل الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق والاقتصادي الهندي امارتيا سن.

والمجتمع الإنساني في حقيقته بناء معياري، يعكس حياة معنوية يمثلها الأفراد، تتميز بالقوة والأصالة، وذلك أن المجتمع يتمثل في نظام مكون من الأعضاء والوظائف، ويميل إلى الاحتفاظ بنفسه بعيداً عن العوامل الهدامة التي تهدده

من الداخل والخارج على حد سواء (أبو العينين، 1988). وقد رافق التطورات في العالم وما وصلت إليه الحياة المعاصرة من تقدم زيادة في المشكلات المحيطة بالإنسان، والاضطرابات التي تصيبه التي أدت إلى اتساع اهتمام العلماء بها، حيث يظهر بشكل خاص لدى الباحثين المعنيين بالإنسان وحياته النفسية والاجتماعية، فالطمأنينة النفسية للأفراد ليست ذات مكانة هامة في توفير السعادة لهم فحسب، بل هي كذلك ذات أثر بالغ في توفير الأمن والاستقرار للمجتمع الذي يعيشون فيه، ومنه طور برنامج الأمم المتحدة مقياس خاص بدرجة الشعور بالأمان لدى سكان شعوب العالم (الرفاعي، 2003).

وطالما أن الانحراف والجريمة ملازمان للمجتمع بغض النظر عـن ثقافتـه ودينه وتاريخه وجغرافيته ومناخه، مدني كان أم حضري، غني أو فقيـر، ذكـورا وإناثا،أحداثاً وبالغين، متقدم أو نامي، إلا أن الاهتمام العالمي بموضوع الجريمة زاد في الآونة الأخيرة بسبب الآثار السلبية الناجمة عنه في مختلـف مجـالات الحيـاة وخاصة الاقتصادية منها، حيث كلفت الجريمة الولايات المتحدة مبلغ674 مليـار دولار في عام 1994 U.S. News & World Report, January 17, 1994 . اما في بريطانيا فقد بلغت كلفة الجريمة في بريطانيا وحدها عام 2000م حوالي 60 مليـار جنيـه إسترليني، فيما بلغت موازنة الدفاع البريطانية لـنفس العـام 27.8 مليـار جنيـه إسترليني (Home Office Research Study 217 -2000). وكانت كلفة الجريمة فـي الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 1000 مليار دولار، وهكذا فإن كلفة الجريمة مهما بلغت تؤثر في قرارات صانعي السياسات ومتخذي القرار خاصة إذا ما ارتبط الأمر بنظام العدالة الجنائية، فهذه القرارات تعكس الأرقام الضمنية حـول علاقـة وتأثير مختلف أنواع الجرائم على الفرد والمجتمع الذي يؤدي بالتـالي إلـى إتبـاع سياسات ووسائل معالجة للحد من الجرائم الأكثر خطورة، وانطلاقا من ذلك بـدأت وزارة الداخلية البريطانية اعتباراً من عام 2000م بإصدار تقرير حول كلفة مختلف أنواع الجرائم، وبالرغم من أن تقدير الكلفة كان قبل صدور هذا التقريـر مقتـصراً على أصحاب القرار إلا أنه الآن أصبح متاحاً للعامة، فمعرفة تقديرات كلفة الجريمة يمكن أن يلعب دوراً هاماً في مساعدة الحكومات في تقدير الكلفة من ناحيـة وفـي

تقييم سياسات مكافحة الجريمة من ناحية أخرى كما أنه يمكن أن يسهم في وضع أولويات استخدام المصادر غير الكافية غالباً في مكافحة الجرائم ذات الأثر البالغ حتى لو كانت إعدادها قليلة مقارنة مع جرائم "عادية". أن أحد أهم أهداف العدالة الجنائية هو تقليل معدلات الجريمة والخوف من الجريمة إضافة لتقليل تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الجانب الآخر شكلت مقاييس التنمية البشرية الشغل الشاغل خاصة لدى الدول النامية وذلك من خلال التغلب على جيوب التخلف فيها، فقد بلغ مستوى التنمية البشرية في الدول العربية لآخر تقديرات 0.588 (برنامج الأمم لمتحدة الإنمائي، 2011) بمعدل نمو بلغ 1.12 درجة خلال الأعوام من 1990 وحتى 2010، وهذه النتيجة تعني أن الدول العربية في مستوى تنمية متوسط إلا أنه في ذيل مقياس الدول النامية، بينما بلغ هذا المقياس في دول الباسيفيك وشرق آسيا 0.643 بمعدل نمو بلغ 1.61 خلال نفس الفترة للدول العربية، وبلغ في دول أوروبا ووسط آسيا 0.702 بمعدل نمو 0.31، وبلغت في دول الكاريبي وأمريكا اللاتينية 0.704 بمعدل نمو 0.68، بينما بلغ أدناه لدى دول إفريقيا حيث بلغ 0.389 وبمعدل نمو 0.46، في حين كان هذا المقياس لجميع دول العالم 0.624 بمعدل نمو 0.85، وكان أعلاه لدى الدول عالية التنمية البشرية جداً 0.878 بمعدل نمو 0.48، ثم الدول عالية التنمية البشرية 0.717 بمعدل نمو0.62، ثم الدول متوسطة التنمية البشرية 0.592 بمعدل نمو1.49، وأخيراً الدول منخفضة النمو 0.393 بمعدل نمو 1.19، ومن المقاييس ذات الأثر المباشر التي اعتمدت في مقاييس التنمية البشرية التي لها علاقة مباشر بالأمن و السكن الآمن الذي غطى 46.3% من سكان العالم، ومستوى نوعية الخدمات الصحية الذي بلغ 55.8%، والهواء النقي الذي شمل 73.8% من دول العالم، والمياه الصالحة للشرب التي شملت 67.4% من دول العالم. في المقابل استخدمت مؤشرات للدلالة على الأمن ومنها معدلات القتل في العالم الذي بلغ 7.4 قتيل لكل 100 نسمة في العالم، ومعدلات السرقة التي بلغت 117 جريمة سرقة لكل 100 ألف نسمة، و جراء الاعتداء كنسبة من المبلغ عنها البالغة 7.9 حالة لكل 100 ألف نسمة، أما نسبة الشعور بالأمان لدى سكان العالم فقد بلغت 59% (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011).

وعليه كان لا بد من دراسة مؤشرات التنمية البشرية وأثرها على معـدلات الجريمة في دول العالم، للتعرف على علاقة التنمية بالجريمة وأثر مستويات التنمية الاقتصادية والبشرية المختلفة على معدلات الجريمة، وهل تحقيـق التنميـة يعنـي بالضرورة خفض الجرائم وتحقيق الأمن؟.

1. 2 مشكلة الدراسة

إن العديد من الأطر النظرية التي تستخدم في تفسير اختلافات معدلات الجرائم بين الدول التي من أهمها مستوي حداثة الدولة وموقعها الاقتصادي والسياسي تشير الى أن للحداثة علاقة بالجريمة وتناميها في المجتمع، أما النظريات البنائية فترى على الجانب الآخر من الصورة استخدام وحدات تحليلية أصغر مثل المدن والمحافظات أو الأقطار بين الأمم كما تحاول تفسير الاختلاف المكاني في معدلات الانحراف مقارنة مع الثقافات أو الضبط الاجتماعي، في حين والنظرية الاجتماعية عندما تستخدم في تفسير الدراسات الاجتماعية تحقق ثلاثة أهداف رئيسة وهي:

أولاً: تصنيف وتنظيم الأحداث التي تحدث في العالم، وثانياً: تفسير الأسباب التي أدت إلى أحداث وقعت في الماضي، وثالثاً: التبوء بهذا الأحداث مستقبلاً من خلال دراسة المسببات التاريخية التي دعت لتناميها (زايد وعلام 1992م، ص23).

ومن خلال مطالعة نتائج إحصائيات الأمم المتحدة المتعلقة بالجريمة والتنمية، تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي:

ما أثر مؤشرات التنمية على معدلات الجريمة؟ وينبثق عنه التساؤلات التالية:

1. ما هي متوسطات مستويات مقاييس التنمية المتعلقة بالإسكان بأسعار معقولة، ومستوى العناية الصحية، والنظام التعليمي والمدارس، ونوعية الهواء، ونوعية المياه، ومعدل التنمية البشرية (HDI)، والعمر المتوقع عند الولادة، متوسط عدد سنوات التعليم المدرسي، وعدد سنوات التعليم المدرسي المتوقع، ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي(IGN)، و**GNI** رتبة نصيب الفرد من الدخل القومي

مطروحاً منها رتبة معدل التنمية البشرية، معدل التنمية البشرية غير االدخلية، باختلاف مستويات الدول من حيث درجة التنمية البشرية لها؟

2. ما هي معدلات الجرائم المتعلقة في (معدلات عدد جرائم القتل لكل 100 ألف نسمة، ومعدلات عدد جرائم السرقة لكل 100 ألف نسمة، ومعدل عدد ضحايا الاعتداء % من المبلغ عنها، و% الشعور بالأمان باختلاف الدول حسب مستويات التنمية البشرية لها؟
3. هل يوجد اختلاف في معدلات الجريمة الواردة في السؤال السابق باختلاف مستويات التنمية أو التقدم بين الدول؟
4. هل يوجد علاقة بين معدلات التنمية البشرية للدول الواردة في السؤال الأول ومعدلات الجريمة الواردة في السؤال الثاني؟
5. ما هو مستوى أثر مؤشرات التنمية البشرية الواردة في السؤال الأول على معدلات الجريمة الواردة في السؤال الثاني؟

1. 3 أهمية الدراسة

يعتمد تقدم أي مجتمع من المجتمعات إلى حد كبير على مدى اهتمامه بالتنمية البشرية، بوصفها ركيزة التنمية الشاملة وأداتها، وفي الوقت ذاته يعد غايتها الأساسية، إذ أن عملية التنمية بجميع جوانبها ومجالاتها الاقتصادية والثقافية والتربوية والاجتماعية...، تعتمد إلى حد كبير على العنصر البشري الذي يعد وسيلة التنمية وغايتها، إلا أن بعض علماء الاجتماع ومنهم علماء الحداثة، أشاروا إلى أن عملية التنمية والحداثة بين الدول يرافقها بعض المشكلات الاجتماعية الدخيلة نتيجة للتغيير الاجتماعي ومنها لا الحصر ما هو متعلق بارتفاع معدلات الجريمة.

في المفهوم الواسع يعتبر علم الاجتماع علماً مقارناً وكما يقول دوركايم "أن علم الاجتماع المقارن ليس فرعاً خاصاً من فروع علم الاجتماع بل أنه علم الاجتماع نفسه" كما ان علم الجريمة احد فروع علم الاجتماع، الذي يهتم بدراسة (الظاهرة الإجرامية) في المجتمع دراسة قانونية واجتماعية، تتعقب أسبابها وتستهدف مكافحتها، فهي دراسة ترصد الظاهرة الاجتماعية، باعتبارها ظاهرة اجتماعية

وقانونية وتتحرى الأسباب الواقعية التي أدت إلى تكوينها، ثم دراسة الوسائل الكفيلة بمواجهتها (المشهداني والبكري، 2009، ص26)، ولهذا فإن هذه الدراسة ستدرس العلاقة الإحصائية ما بين مؤشرات التنمية ومعدلات الجريمة بين دول العالم المتقدم والنامي وما دون النامي وبشكل مقارن.

تستمد هذه الدراسة أهميتهما في كونها تبحث في دور التنمية البشرية، وتحديداً مؤشر التنمية البشرية وأثره سلباً أو إيجابا على معدلات الجريمة في مختلف دول العالم، وهو ما يجعلها متميزة حيث لا يوجد دراسة مقارنة واحدة غطت مجتمع الدراسة الذي درسته، كما يمكن لهذه الدراسة ان توجه انظار المخططين والمسؤلين فيها الى الإهتمام بالعنصر البشري وكرامته وخاصة في المجتمعات الفقيرة ، اضافة الى الإهتمام بالجانب البيئي المتعلق بنوعية الهواء والمياه والمساعدة في تقديم المزيد من الخدمات الصحية لما لذلك من اثر بالغ على خفض معدلات الجريمة بما في ذلك الإرهاب.

1. 4 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل عام إلى التعرف على أثر العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة بشكل عام بما فيها جرائم الإرهاب وحسب مل يتوفر من بيانات احصائية في مختلف دول العالم خلال فترة من 2003 إلى 2010، وتحديداً تسعى الدراسة إلى تحقيق الهدفين التاليين:

1. مؤشرات التنمية البشرية وعلاقتها بمعدلات الجريمة بين دول العالم.
2. دراسة العلاقة بين مستويات التنمية البشرية و معدلات الجريمة في العالم.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2. 1 الإطار النظري

إن الجريمة كظاهرة اجتماعية سواء في حياة المجتمع أو الأفراد قد تناولتها بالبحث فروع مختلفة من العلوم تعنى بدراسة الإنسان والمجتمع، ولذلك ظهرت الحاجة إلى وجود فرع جديد من العلوم يهتم بدراسة ظاهرة الجريمة بالنسبة للفرد والمجتمع ليبين الأسباب الدافعة إلى وجودها وبيان سبل الوقاية، وهذا الواجب اختص به علم الجريمة، والواقع أن تعريف الجريمة وبالتالي علم الجريمة ليس بالأمر السهل، حيث لا يوجد اتفاق بين الباحثين على تعريف جامع مانع لذلك العلم (عبد الحميد وآخرون، 2010، ص14)

ادت دراسة السلوك الإجرامي الى ظهور المصطلحات المرتبطة بالجريمة والسلوك الإجرامي وعلم الإجرام لأول مرة في الكتابات العلمية لعالم الأنثربولوجيا الفرنسي، توربنارد، في أواخر القرن التاسع عشر ومن ثم تزايدت الدراسات المعاصرة حول الجريمة والسلوك الإجرامي في مجال القانون وعلم الاجتماع حتى أصبحت تلك المصطلحات أكثر وضوحاً وتحديداً. وهكذا فان تعريفات الجريمة تعتمد أساساً على طبيعة السلوك الإجرامي والمجرم وعلية فان كثير من العلماء قد ذهبوا إلى أن التعريف القانوني للجريمة في حد ذاته غير مرضي بالنسبة للأغراض العلمية، حيث يشير التعريف القانوني للمجرم الى انة: "هو ذلك الشخص الذي يخترق القانون وتدينه إجراءات المحاكمة"، والأمر الثابت من التعريف القانوني أن سلوك الأفراد يخضع للقانون حيث توضع القواعد القانونية التي ينبغي أن يسير سلوك الأفراد على نهجها وأن يلتزموا بنواهيها. فالقانون بذلك يكون في شكل أمر تكليف يلزم الأفراد بطاعته ويكون خضوع الأفراد للقوانين هنا مرتبطاً ببعدين هما: بعد جزائي وبعد الرغبة في الانتماء للجماعة ومجاراتها، أما بالنسبة للبعد الجزائي فذلك يتمثل في خوفهم من مخالفة القوانين لما يترتب على ذلك من توقيع عقوبة، أما البعد الثاني فيتمثل في حاجة الفرد الملحة للارتباط والانتماء للجماعة التي تجعله

يشعر بالأمن والاستقرار في حياته، ومن ثم رأى علماء الاجتماع قصور التعريف القانوني للمجرم وعدم صلاحيته للدراسة العلمية للجريمة، وقد برز في التراث الاجتماعي حول الجريمة ثلاثة اتجاهات أساسية لتعريف الجريمة والسلوك الإجرامي.

الاتجاه الأول: يعتبر الجريمة جميع أنماط السلوك المضادة للمجتمع، بمعني السلوك الذي يترتب عليه ضرر بالمصلحة الاجتماعية.

أما الاتجاه الثاني فيركز على معايير السلوك حيث يرى أنصار هذه الاتجاه أهمية التركيز على المعايير العامة للسلوك وهذا الجانب يرتبط مباشرة بقضية الضبط الاجتماعي وما يتضمنه من معايير تحكم سلوك الأفراد.

أما الاتجاه الثالث للتعريف الاجتماعي للجريمة فيتمثل في محاولة إعادة صياغة تعريف الجريمة وذلك ما قام به "سذرلاند" في دراسته لجرائم الخاصة أو جرائم ذات الياقة البيضاء.

ومن ثم اتخذ تعريف علماء الاجتماع للجريمة أو المجرم نهجاً مخالفاً للتعريف القانوني، فذهب بيرجس في تعريفه للمجرم بأنه الشخص الذي يعتبره المجتمع مجرماً ويعتبر نفسه كذلك، أما تعريف سذرلاند للجريمة فيشير إلى أنها "السلوك الذي تحرمه الدولة لما يترتب عليه من ضرر على المجتمع الذي تتدخل لمنعه بعقاب مرتكبيه (شتا، 1987، ص16-23) عموماً ليس هناك شك في أن الجريمة تعتبر أكبر مستويات الخروج على القانون، ويمكن وصف الجريمة بأنها: خروج على النظام الذي يضعه القانون من جانب وعلى المعايير الاجتماعية من جانب آخر.

نظريات السلوك الإجرامي

أقدم النظريات الفلسفية في تفسير الجريمة تتمثل في قول سقراط بأن السلوك الإجرامي والجريمة يرجعان إلى الجهل، وأن السلوك السوي والفضيلة يرجعان إلى العلم. اما أفلاطون في كتابه (القوانين) فيرى إن سبب الجريمة طبيعي في الفرد، ويساعد عليه شيطان يحمله الإنسان معه أينما سار، في حين يرى أرسطو أن السبب

وراء السلوك الإجرامي ليس غيبياً ولكنه يرجع إلى الجشع والحسد وحب الثروة والطموح.

اما حديثا فترجع الدراسة المنظمة لأسباب الجريمة والسلوك الإجرامي إلى قرنين فقط من الزمان، فحتى وقت الثورة الأمريكية تقريباً كان المعتقد أن السبب وراء ارتكاب الجرائم هو الانحطاط الفطري الذي يغرسه الشيطان في الفرد، بمعنى أن هناك شيئاً ما خارجاً عن الفرد والمجتمع هو المسئول عن الجريمة وكانت فكرة إمكانية القضاء على الجريمة أو تخفيض معدلاتها بتعديل الظروف التي تنتجها أمراً بعيداً تماماً (رمضان، 1985، ص63- 64).

ظهر عدد من النظريات التي حاولت تفسير السلوك الإجرامي منها المدارس التكوينية، التي يقصد بها تلك التي تربط بين الجريمة والتكوين العضوي للمجرم، سواء من حيث الشكل الخارجي لأعضاء جسمه أو أداء أعضائه الداخلية لوظائفها ، فقد أثبتت بعض الدراسات وجود ارتباط بين التشوهات الجسمية والعيوب الخلقية، والسلوك الإجرامي، حيث اتضح من هذه الدراسات أن عدداً ليس بالقليل من المجرمين كانوا يعانون من عيوبٍ جسميةٍ (القهوجي،1994 ص 37 -39).

وربما يكون للأدب الأنجليزي دور في لفت أنظار الباحثين إلى وجود علاقةٍ بين الشكل الخارجي للفرد والسلوك الإجرامي، وذلك لما قدمه الأدب الإنجليزي من تصور للشخصية الإجرامية، حيث يوجد دائماً علاقة بين الشر وبعض السمات الجسدية، فيقول قيصر عن عدوه الخائف: إن (يوند كاسيوس) يتميز بتلك النظرة المخيفة، وأمثال هؤلاء يشكلون خطراً جسيماً. كما أن (جورج كروشانك) في رواية (ديكتر أوليفر تويست) يصف كلاً من فاجن، وبيل سايكس بأن لهم حضوراً شريراً. (ربيع وآخرون ،1995،ص92)

2. 1. 1 الجريمة والمجتمع:

كان لنشؤ علم الاجتماع باعتباره علم دراسة الظواهر الاجتماعية تأثير على البحوث الإجرامية، فقد أدى إلى الاهتمام بالأسباب الاجتماعية للإجرام وهي أسباب ترجع إلى ظروف البيئة وعواملها، إضافة إلى أسباب الجريمة الكامنة في شخص

المجرم بتوقيع العقوبة أو التدبير الاحترازي عليه، وإنما يتعين أن نتجه كذلك إلى فحص بيئته وتحديد عواملها التي دفعته إلى الجريمة والاجتهاد في مواجهاتها.

وفي هذا الصدد، يجتهد الباحثون في علم الاجتماع الجنائي إلى محاولة صياغة قوانين توصف العلاقة بين الظواهر الاجتماعية المتنوعة وحركة الإجرام، وترسم الطريق الذي يسير فيه تطور الإجرام في المجتمع اقتناعا بأن العوامل الإجرامية البيولوجية والنفسية لا تنتج تأثيرها إلا إذا صادفت الوسط الاجتماعي الملائم للجريمة، وهذا الشيء الذي يجعلنا نربط بين الجريمة والتنمية البشرية باعتبار أن المجتمعات التي تعاني من انخفاض في معدلات التنمية تخلق بيئة اجتماعية صالحة للجريمة.

إن الجريمة غالباً ما تكون نتاج العوامل الإجرامية الداخلية التي ترجع إلى التكوين البدني والعقلي والنفسي للمجرم، والعوامل الإجرامية الخارجية التي ترجع إلى البيئة التي يحيى فيها المجرم مستقلاً عن ذاته وخارجاً عن كيانه.(حسين، 1982م، ص13).

أبعاد الظاهرة الإجرامية في المجتمعات المتقدمة:

إذا كان الإنسان يمتاز عن الحيوان بإيجابيته وقدرته على الإبداع فإن سلب قدرته على الإبداع في ظروف المجتمعات الجماهيرية التي تنمي الاتجاه الجماهيري وتدعم الثقافة الجماهيرية والسلوك الجماهيري التي تطمس الشخصية في ظل هذا الإطار الجماهيري، ويؤدي هذا بشكل مباشر إلى شعور الإنسان بحاجته إلى التمايز والتفرد عن تلك الجماهير التي استوعبت كل مكونات تفرده، وبذلك يسعى لتحقيق هذا التمايز والتفرد بكافة صور المخاطرة إذا لم تتوفر العناصر السوية لتحقيق ذاتيته، كما أن المجتمع المتقدم قد جعل الإنسان ينفصل عن روابطه التقليدية بالجماعات والمجتمعات المحلية نتيجة سيطرة الرأي العام وفقدان بعض القيم الأخلاقية مثل قيم الشرف والولاء لأهميتها الاجتماعية (شتا، 1974م، ص74).

ومن ثم يدرك الإنسان عزلته وانفعاله ويشعر بعجزه وجهله في ظل ظروف المجتمع وبذلك لا يستطيع أن يواجه هذه الحالة إذا لم يجد لنفسه روابط جديدة تحل محل الروابط القديمة وإذا لم يجد الروابط الطبيعية فإنه يحقق ذلك بوسيلتين هما:

1- الخضوع لشخص معين أو لجماعة معينة ليتجاوز عزلته بالانتماء لهذه الجماعات التي تتطرف في معاداتها للمجتمع بحيث يتجاوز وجوده الفردي بالسيادة وفي الحالتين يكون مهدداً دائماً بالعداوة مع غيره، كما أن الثقافة الجماهيرية تخلق التجانس العام وطمس الفرديات لهذا يكون الإنسان غير قادر عن الخلق والتجديد.

2- التجاوز من ثم فهو يسعي لتحقيق هذا التجاوز بطريق آخر هو التحطيم والتدمير الذي يمكنه من تجاوز حدود الحياة ووضع نفسه فوقها ففي إطار المجتمعات المتقدمة الذي يسودها رأي الأكثرية حيث تطمس الشخصية وتسود الثقافة الجماهيرية والسلوك الجماهيري ومن ثم تظهر صور إجرامية عديدة في هذه المجتمعات تصاحب حالات الاغتراب في الثقافة والنظم وبالتالي تزيد الصور الإجرامية المرتبطة بالنفس, والمجتمع المتقدم مسؤولاً إلى حد كبير عن تلك التغيرات الشاملة لكافة جوانبه الثقافية والاجتماعية والشخصية التي صاحبها معدلات عالية من الانحراف والجريمة من ناحية وظهور صور إجرامية جديدة من ناحية أخرى.

الصور الحديثة للجريمة في المجتمعات المتقدمة:

نتيجة لطبيعة المناخ الاجتماعي والاقتصادية والسياسي والثقافي والتكنولوجي السائد في المجتمعات المتقدمة ظهرت بعض صور الجريمة الحديثة منها جرائم تلوث البيئة المصاحبة للتقدم التكنولوجي وجرائم الفسق والمحارم نتيجة لضعف الروابط الأسرية وفقدان الجماعات الفرعية لسلطة الضبط التي كانت تمارس في ظروف المجتمعات المحلية بالإضافة إلى جرائم الإجهاض وخطف الطائرات والمظاهرات والشغب وخطف السيارات بالإضافة إلى جرائم العنف بشكل ملفت في المجتمعات المتقدمة والتي أخذت صور عصابات منظمة كما هو في أمريكا. (شتا،1987، ص 136-137).

لقد جاءت هنا الجرائم مصاحبة للظروف التكنولوجية المتطورة والتي سهلت لبعض المجرمين (الأذكياء) من ولوج مسارح جريمة الكترونية جديدة وواسعة من مختلف جرائم الحاسوب الى بطاقات الإتمان وقرصنة الحسابات البنكية وقرصنة

البريد اللكتروني والمتعلق بعمليات نصب واحتيال الكترونية اضافة لادارة شبكات تهريب المخدرات و والرقيق الابيض وحتى قضايا الدعارة الالكترونية .

أبعاد الظاهرة الإجرامية في المجتمعات النامية:

تمر الدول النامية بمتغيرات سريعة ومتلاحقة أدت إلى حدوث العديد من التفاوت مثل التفاوت بين القيم والسلوك والتفاوت بين التطلعات والإمكانيات المتاحة لتحقيقها والتفاوت بين الإمكانيات الشخصية لشغل الدور والأدوار المتوقع تشغلها وكذلك التفاوت بين تطلعات الدول من عملية التنمية والقدرات الإدارية المتاحة في القطاعات المختلفة التي تقوم بدور أساسي لتحقيق هذه التطلعات والتفاوت بين فكرة الخاص وفكرة العام والتفاوت بين الأفعال والأهداف الخاصة التي يرتبط تحقيقها بتحقيق الأهداف العامة، وايضا التفاوت بين الأهداف المحددة والمعايير المنتظمة لتحقيقها.

ترتبط حالات الاغتراب المتباينة هذه بتاريخ الدول النامية حيث يري (روبرت تلمان) في دراسته لظاهرة الفساد في الدول النامية أن الدول النامية من الموضوعات الشائكة التي تتطلب تحليلات جريئة وإجراء دراسات حديثة من علماء الاجتماع للتعرف على أبعاد الظاهرة الإجرامية وتفسيرها في ضوء التغيرات السريعة التي أثرت على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والشخصية، ويؤثر هذا على الأفراد بصور متفاوتة نظراً لعدم تمكن الأفراد من التكيف مع المواقف الجديدة، وبذلك يفقد نمط السلوك العام ولا يدري المرء بأي مثل يحتذى وحتى عندما يتم تكيف الشاب فإنه يميل إلى الجمود شأنه في ذلك شأن الكبار بالنسبة للمواقف الذي تكيفوا معها(شتا،1987، ص138)، ومن ثم يصبح خطر الجريمة محتملاً في ظروف التغيير المستمر، ذلك لأن تغير السلوك السريع بشكل يفوق سرعة تغير القيم المحددة لهذا السلوك لا يحول بين الأفراد والسلوك الإجرامي، ومن ثم يكون التفاوت بين السلوك والقيم المحددة له مصدراً مباشراً للفعل الإجرامي في المجتمعات النامية، هذا فضلاً عن أثر التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والشخصية المختلفة على الظاهرة الإجرامية في تلك المجتمعات المفعمة بصور الجرائم التقليدية والحديثة، وقد أهتم رونالد فيرت وادجار ليكنز

بتحليل الفساد في الأقطار النامية التي تنتشر فيها جرائم الرشوة والاختلاس (عثمان، 1963م، ص5) وكافة صور الفساد مثل السوق السوداء وغيرها.

العوامل التي تؤثر في الاجرام:

نقصد بالعوامل الإجرامية الداخلية هي تلك المتصلة بالتكوين البيولوجي والعقلي والنفسي للمجرم وهي متنوعة فمنها ما يرتبط بالوراثة والتكوين البدني والجنسي والسن والقدرة العقلية والمرض والإدمان على المخدرات أو الخمر.

أ. الوراثة و أثرها على الجريمة:

خلص الباحثون إلى أنه لا توجد علاقة حتمية بين المرض العقلي ووراثة الاستعداد للإجرام، رغم أنه هنالك نسبة كبيرة من المعتادين على الإجرام أبناءهم يميلون للإجرام فالدلائل تشير إلى أن البيئة الفاسدة التي يحياها ابن المجرم هي العامل الأساسي في انحرافه، فعندما انتقل أبناء المجرمين من بيئتهم العائلية المنحرفة إلى بيئة سوية بلا إجرام، تبين أن سلوكهم كان سوياً وغير منحرف.

ب. النوع الاجتماعي وأثره على الجريمة:

هناك فروق جوهرية بين الرجل والمرأة من النواحي البيولوجية والفسيولوجية والنفسية ربما تكون لها تأثيرها على إجرام كل منهما، فبينما يميل انحراف المرأة نحو جرائم معينة كالتسميم والإجهاض وقتل الأطفال حديثي الولادة والبغاء والسرقة وجرائم القذف والسب، فإن مساهمتها تكون محدودة في جرائم العنف والاعتداء على العرض، وبوجه عام فإن إجرام النساء يكون أقل من إجرام الرجال بالنظر لخصائص المرأة الجسدية وضعفها النسبي عن الرجل هذا من ناحية ومن ناحية آخرى لأن المرأة أقل احتكاكاً بعوامل البيئة المؤدية للإجرام، فمسئوليتها محدودة في أغلب الأحوال تجاه الأسرة والحياة بوجه عام قياساً بمسئولية الرجل، فضلاً عما توفره لها حياة المجتمع سواء على مستوي الوالدين أو الزواج حماية نسبية في مجال الأعباء والاحتكاك، كما أن للرجل دور أكثر فعالية في المجتمع وهذا أمر ينعكس على السلوك الإجرامي (حسين، 1982م، ص17).

ج. العمر وأثره على الجريمة:

يقدم صغار السن على جرائم ترتبط بالقوة البدنية والاندفاع التي لا يقابلها تدبر ورؤية وتحكم عقلي وأخلاقي على نحو ما يتوفر لدي الناضج فضلاً عن جرائم إثبات الذات، فشخصية الحدث ينقصها النضوج ويعوزها الاستقرار وهي لم تتبلور معالمها على وجه نهائي فهي ما تزال في دور التطور والتشكيل وبوجه عام تزداد لدي الحدث نسبة اقتراف جرائم الاعتداء على الأموال بهدف إشباع النزعات والاستمتاع بالحياة وتقليد رفاق السوء، وميدان جريمة الحدث غالباً ما يكون منزل الأسرة أو الأقارب أو المدرسة أو محل العمل كذلك يزداد معدل جرائم الإيذاء البدني لدي الحدث اعتماداً على قوته البدنية واعتزازه بها .

أما جرائم الشيوخ فلها طابع مخالف فهي محدودة النطاق بوجه عام، كما أنها لا تتطلب قوة بدنية بل ذكاء وخبرة ورؤية وتعقل، ويستعمل المسن غالباً أسلوب العنف في جرائمه بوسائل القذف والسب والكسب غير المشروع من خلال النصب وخيانة الأمانة (حسين، 1982م، ص18).

د. التغير الاجتماعي وأثره على الجريمة:

كما أن الجريمة نسبية فإن التغير الاجتماعي نسبيا ويختلف من مجتمع لآخر، والمجتمع الواحد ذاته تتغير فيه القيم الاجتماعية والمعايير السائدة والاتجاهات المختلفة ودرجة التحضر، بتغير الزمن ومرور الوقت فيه، والجريمة في المجتمع الواحد المتغير هي الأخرى تتغير من جوانب مختلفة.

ففي ضوء التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمعات المختلفة وخاصة في الحقبة الأخيرة متمثلاً في تبوء القيمة المادية مكانه أساسية في سلم ترتيب القيم، وتدني القيم الأخرى المرتبطة بالمعايير المختلفة والقيم الدينية والتقاليد الأصلية، تجمعت مظاهر سلوكية جديدة دعمها ذلك التقدم الكبير في مجالات الاتصالات والمواصلات بما أتاح من حركة احتكاك واضحة بين مجتمعات الشرق والغرب استوردت معها قيم جديدة على المجتمع ومفاهيم غريبة وعادات منقولة قد لا تتناسب مع القيم الأصلية السائدة، أضف إلى ذلك بعض المتغيرات الاجتماعية الأخرى ببعض المشكلات الاجتماعية مثل عدم الاستغلال الأمثل للسكان المتزايدين وضعف

التخطيط الإداري في بعض القطاعات إلى جانب زيادة البطالة وضعف الخدمات أو ما نسميه الضعف التنموي (شفيق،1995، ص227).

معدلات الجريمة (Crime – Rate).

تعرف معدلات الجريمة على انها: أداة لقياس مدى التغير في الجريمة المسجلة خلال فترة زمنية معينة من واقع الإحصاءات الرسمية لمعدلات الجرائم أو المجرمين ويتيح معدل الجريمة مقارنة اوجه الاختلاف بين الجرائم أو المناطق كما يمكن استخراج معدلات اقتراف جرائم معينة مثل سرقة السيارات أو تستخدم كمقياس عام، تعرضت معدلا ت الجريمة المسجلة للانتقادات التي وجهت إلى درجة عدم ثباتها لكونها تعكس تحيزات شخصية مؤسسية وتتأثر بما يحدث من تغيرات في القانون وتتأثر بممارسات هيئات الشرطة فضلا عن التشوه الناتج عن الذعر الاخلاقي فيما يتعلق بجرائم السفاحين على سبيل المثال (عبدالحميد وآخرون، 2010، ص440).

الاتجاهات النظرية في تفسير الجريمة:

أولاً : التفسيرات الروحانية Demonological Explanation :

إن الظواهر المحيرة وغير القابلة للفهم من قبل الإنسان قد فسرت بناءاً على قوى خارجة عن الإرادة والسيطرة الإنسانية، كالأرواح الشريرة حيث لديها من القدرة والقوة على تجاوز عالمنا الواقعي ولا يمكن وضع ضوابط مادية أو غيرها للحد منها، وبما أن الروح غير مفهومة وغير قابلة للتفسير الإنساني، أصبح الإنسان يعزي كل شئ غير قابل للفهم والتفسيرات لها، وكان ذلك في المجتمعات القديمة والبدائية وكذلك المجتمعات الحديثة، ومازال بعض الناس يؤمنون بهذه التفسيرات الغيبية الدينية الروحانية وأصبح الحل الوحيد لذلك هو السحر، أي أن مقدرة بعض الأشخاص على طرد تلك الأرواح الشريرة من الأجسام وتعديل السلوك الإنساني أعطاهم مكانة مميزة، فالسحر أصبح بديلاً وعلاجاً لكثير من المشاكل والأمراض، وهذا يعني أنه كلما انتشر السحر في مجتمع دل على تخلف ذلك المجتمع وكسله. فالمجرم ما هو إلا شخص قد تمتلكه الروح الشريرة ومازال هناك من يؤمن بذلك ويري أن السحر أو الشعوذة هي العلاج الناجح للتخلص من الأرواح الشريرة.

وهكذا نجد أن منظور الشر(الشيطان) من أقدم المداخل النظرية التي فسرت الانحراف والجريمة، وقد ساوي هذا المنظور بين الخطيئة والجريمة، وهكذا تم النظر إلى الجريمة على أنها تعدى على إرادة الخالق والعالم الإنساني هو أرض للمعركة القائمة ما بين قوى الخير وقوى الشر وعندما ندخل في عالم الشر نرتكب الجرائم والسلوك المنحرف، وهذا عادة ما يحدث من خلال الإغراءات الداخلية والاستحواذ أو المس الشيطاني، ويعتبر المدخل النظري الأول الإغراءات الداخلية هو الطريق الأول لتفسير الانحراف والجريمة.

وعلية فان سبب الانحراف والجريمة من وجهة النظر هذه هي الإغراءات الشيطانية أو استحواذ الشيطان على الإنسان، وبالتالى يجب تطهير الجسد لهؤلاء المذنبين من المس الشيطاني والعودة به إلى طبيعته الإنسانية وعلاقته مع خالقه.

ومن هنا نلاحظ أن التفسيرات الغيبية الدينية عزت الجريمة والانحراف إلى قوى غيبية ليس بمقدور الإنسان السيطرة عليها ومن ثم لا يعتبر مسؤولاً عن أفعاله.

ثانياً : التفسيرات الطبيعية:

اعتمدت التفسيرات الطبيعية على الأفكار والأحداث الموضوعية والعلاقات القائمة فيها في العالم الواقعي، وبالتالي لم تعترف بالأرواح الشريرة والشياطين والغيبيات لتفسيرات الانحراف والجريمة.

أن التفسيرات الطبيعية قديمة أيضاً، فإن المفكرين اليونانيين أمثال سقراط وأفلاطون وأرسطو كانت أفكارهم معتمدة على العقل والمنطق ومنطلقة من أسس مادية بحته، وتأثر الرومان القدماء أيضاً بالإرث اليوناني من حيث التفسيرات المادية وقد جمع الرومان ما بين التقاليد اليهودية والأفكار المادية الإغريقية وصاغوا العقوبات المستندة على أسس طبيعية.

وفي العصور المتأخرة وعلى الرغم من استمرار وانتشار المدخل النظري الغيبي إلا أننا نجد أيضاً التفسيرات المادية والميكانيكية للسلوك الإنساني وفي القرن السادس عشر والسابع عشر، بدأت بالظهور وبشكل واضح التفسيرات المادية الميكانيكية على أيدي كل من هوبز و ديكارت، فالظواهر المتعلقة بالإنسان أصبحت تدرس كما يدرس الفيزيائي الظواهر الطبيعية (الوريكات، 2006م، ص18 –21).

ثالثاً: المدرسة الكلاسيكية:

من أشهر مفكري المدرسة الكلاسيكية بينثام وبكاريا الذين ورثوا الكثير من مفكري عصر التنوير أمثال هوبز الذي يؤمن بطبيعة العقد الاجتماعي وضرورته من أجل تجنب الخوف والفوضى والصراع والحروب، وتتمثل أهم أفكار بنثام وبكاريا في النقاط التالية:

1- يعيش الناس في عالم يملكون فيه الإرادة الحرة فيقومون باستخدام الاختيارات العقلانية ومع ذلك نجد أن لديهم ميلاً طبيعياً نحو المنفعة الذاتية وتحقيق السعادة.
2- يمتلك الناس ثلاثة حقوق طبيعية وهي: الحق في الحياة والحرية والملكية.
3- قامت الحكومات وتشكلت من أجل أن تحمي هذه الحقوق وبناءاً على العقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين.
4- تخلي الناس عن جزء من حقوقهم الطبيعية وذلك من اجل الضرورة وحتى تتمكن الحكومات من تنظيم الحياة الاجتماعية وذلك لمصلحة الجميع ومن أجل حماية المجتمع من الأفراد الذين تقودهم ميولهم الطبيعية ذات المنفعة الفردية.
5- ومن أجل ضمان الحقوق المدنية، لابد من أن يضع المشرعون القوانين الواضحة والمحددة للأفعال التي تشكل الجرائم وكذلك تحدد العقوبات وإجراءات المحاكمة.
6- الجرائم هي تعديات على العقد الاجتماعي، وبناء على ذلك فهي اعتداء أخلاقي ضد المجتمع.
7- تبرر العقوبة فقط لأنها تحفظ العقد الاجتماعي، وبالتالي فإن الهدف من العقوبات هو وقائي.
8- يتساوي الناس في الحقوق وكذلك أمام القانون (الوريكات،2006 ص65)

ان من أعمدة هذه المدرسة سيزار لومبروزو الطبيب والعالم النفسي وانريكو فري العالم الجنائي والاجتماعي "ورفائيل جارفالو".

ولقد كان لومبروزو مؤسس هذه المدرسة الوضعية، وقد قام بإجراء بحوث عديدة لمعرفة ما يتميز به المجرمون عن غيرهم، ويعتقد لومبروزو أن المجرم يحمل غالباً علامات ارتدادية قد لا تؤدي بذاتها إلى سبيل الجريمة ما لم تندمج في

شخصية صاحبها، ومن هنا فإنه يغلب دور الوراثة على ما عداها من العوامل، وفي ذلك يشير إلى أن الصفات الارتدادية تتوافر لدي معظم المجرمين، كما أنه يبرز خطورة دور العوامل البيئية والاجتماعية والاقتصادية مع تمسكه بأهمية دور العوامل الوراثية بوجه خاص.

ولقد وصل لومبروزو إلى حد الإقناع بوجود علامات الارتداد أو الانحطاط عند بعض الجناة بعد ما فحص 383 جمجمة لمجرمين متوفين، وحوالي ستة ألف شخص من المجرمين الأحياء.

وقد قسم المجرمين في باديء الأمر إلى ثلاث فئات هي: المجرم بالفطرة أو الإنسان المجرم، والمجرم المجنون، والمجرم بالعاطفة، ثم أضاف بعد ذلك فئتي المجرم بالصدفة، والمجرم بالعادة، وقسمهم في النهاية إلى خمس فئات على النحو التالي:

1) المجرم بالفطرة أو بالميراث (عبيد، 1981، ص 35 – 76.):

وهو يتميز بتقاطيع معينة مختلفة عن الإنسان العادي من أهمها ما يلي:

اختلاف حجم وشكل الرأس عن النمط الشائع في السلالة والمنطقة التي ينتمي إليها المجرم، عدم انتظام وتشابه نصفي الوجه، كبر زائد في أبعاد الفك وعظام الوجنتين، تشويهات في العينين، كبر زائد أو صغر غير عادي في حجم الأذنين، مع بروزهما من الرأس بشكل يماثل أذن الشنمبانزي ،التواء الأنف أو اعوجاجه، أو انفطاسه، أو وجود بروز فيه، امتلاء الشفتين وضخامتهما وبروزهما، امتلاء الوجنتين وبروزهما كما في بعض الحيوانات، طول زائد للذراعيين.

ومما أكد فكرة (الإنسان المجرم) عند لومبروزو أنه عندما قام بتشريح جثة شقى قاطع طريق يدعى (فيليلا) من جنوب إيطاليا لاحظ عنده فراغاً في مؤخرة الجبهة يشبه ذلك الذي يوجد عند القردة، مما حدا به إلى القول بأن المجرم وحشٌ بدائي.(القهوجي،1994، ص 40-42)

ولعل الذي قاد (لومبروزو) إلى إجراء هذه الدراسات هو ملاحظاته في أثناء عمله في الجيش الإيطالي، حيث لاحظ أن الجنود المشاكسين ينفردون بخصائص غير موجودة في غيرهم من الجنود الطيعين الهادئين، فقد كان هؤلاء المشاكسون

يعتادون وشم أجزاء من أجسامهم بصور فاحشة، وكتابات ماجنة، وعند تشريح جثث بعض المتوفين منهم لاحظ وجود عيوب في التكوين الجسماني لهم (عبيد،1981، ص37).

وقد ذكر (لومبروزو) مجموعة من الصفات تشبه صفات الحيوانات البدائية، وقال بأن توفر خمس صفات أو أكثر من هذه السمات الجسدية يجعل الفرد خاضعاً للنمط الإجرامي التام، وإذا توفر لديه ثلاث صفات يكون من النمط الإجرامي الناقص، وإذا قلت هذه الصفات عن ثلاث فليس من الضروري اعتباره مجرما، وهذه الصفات لاتكون سبباً في الجريمة بقدر ماتعني ارتداد صاحبها إلي النمط المتوحش البدائي.

ومما أشار إليه (لومبروزو) أيضاً أن السبب الأساسي للسلوك الإجرامي إنما يرجع إلى ما أسماه (بالاندفاع الخلقي) الذي يكون متأصلاً في تكويني المجرمين فيولدون به، وبالتالي يصعب على الظروف البيئية مهما كانت أن تغير من هذا القدر الذي لاخلاص منه(رمضان، 1985، ص 74-75).

ومن الصفات النفسية التي تميز الإنسان المجرم عند (لومبروزو): عدم الشعور بالألم، وذلك لملاحظة كثرة الوشم على أجسام المجرمين، والاندفاع والغرور، وعدم الخجل (الساعاتي، 1983،ص93)، وكذلك الفظاظة، وغلاظة القلب، مما يجعلهم يقدمون على جرائم الدم (هنداوي، 1989، ص37).

2) المجرم العقلي ام المجنون:

وهو مصاب بمرض عقلي يفقده التميز بين الخير والشر، وهو يشبه في تصرفاته المجرم بالفطرة كما ينبغي أن يوضع في مصحة عقلية حتى يتقى شره أو يعالج من مرضه إذا أمكن، أو يعدم إذ كان لا يرجي له الشفاء.

وقسم لومبروزو المجرمين المصابين بأمراض عصبية إلى ثلاثة فئات وهي:

أ-**المجرم المجنون:** وهو شخص مصاب بمرض عقلي ويدخل في هذه الفئة حالات الهستريا والإدمان على الخمور والمخدرات.

ب- **المجرم الصرعي:** وهو مصاب بصرع وراثي غالباً، وإذا تطور الصرع أو زادت مضاعفاته تحول إلى مرض عقلي صريح وأصبح مجرماً مجنوناً لا مجرماً صرعياً فحسب.

ج- **المجرم السيكوباتي:** وهو شخص مصاب بتخاف في نمو الحاسة الخلقية ويعبر عنه في بعض المراجع بالتخاف النفسي أو الروحي.

3) **المجرم بالعادة:**

وهو مصاب بضعف خلقي ومعتاد على ارتكاب جرائمه بتأثير ظروفه الاجتماعية التي أهمها اتصاله بالمسجونين وإدمانه الخمر والبطالة فيكتسب استعداداً إجرامياً ويصبح خطره على المجتمع كخطر المجرم بالفطرة وتكاد تنحصر جرائم هذا النوع في الاعتداء على الأموال وهذه الفئة تعرف في اقسام الشرطة بأصحاب السوابق حيث انهم نادرا ما يتجاوزوا جرائم الاعتداء على الأموال الى الإيذاء البسيط او البليغ وفي حالات نادرة القتل وبما تسمح به ضروف عدم إكتشاف الجريمة . وهذه الأنواع الثلاثة من الجناة هي أشدها خطراً على الهيئة الاجتماعية والسلم الاجتماعي.

4) **المجرم بالصدفة:**

وهو مجرم ليس لدية به ميل أصيل للإجرام لكن به ضعف خلقي بحيث يخضع سريعاً للمؤثرات الخارجية فيعجز عن تقدير عاقبة فعله وقد يرتكب جريمته بدافع من حب التقليد أو الظهور، ويحسن أبعاد هذا النوع من الأشخاص عن وسطه وعدم تركه للاختلاط بغيره من الجناة حتى لا يفسد وينقلب إلى مجرم بالعادة.

5) **المجرم بالعاطفة:**

وهو شخص تميزه حساسية خاصة تجعله سريع الخضوع للانفعالات العابرة والعواطف المختلفة كالحب والغضب والحقد والغيرة، وقد يكون لديه اختلاف عقلي في البداية ينتهي به إلى الجنون الصريح وأغلب جرائم المجرم بالعاطفة عبارة عن جرائم اعتداء على الأشخاص أو جرائم سياسية ، وهذا النوع من الجناة سريع الندم على جرائمه، لذلك يري لومبروزو عدم تعريضهم لعقوبة قد تفسده فتصنع منه

مجرماً بالعادة، بل يكفي أبعاده عن محيط الجريمة مع إلزامه بتعويض الضرر (عبيد، 1981).

وقد تعرض (لومبروزو) لنقد شديد من زميله (أنريكو فيري) الذي كان أستاذاً للقانون الجنائي بجامعة روما، وكان من المعارضين لنظرية (لومبروزو) عن الإنسان المجرم، ويرى فيرى أن العوامل المحيطة بالمجرم سواء كانت عضوية أو مادية أو اجتماعية، لها دور كبير في السلوك الإجرامي للفرد، وقد ضمن فيرى هذه الأفكار في كتابه علم الاجتماع الجنائي(هنداوي، 1989، ص 38).

2.1.2 التنمية البشرية:

قبل الحديث عن التنمية البشرية لا بد لنا ان نتعرض لتصور للمراحل التي تمر بها عملية التنمية الاقتصادية والتي بالضرورة يرافقها حراك اجتماعي في مختلف الصعد وبوتيرة تختلف من بلد الى آخر ومن امة الى اخرى ويعتمد تأثرها سلبا او ايجابا بمتانة البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية و غيرها من المجالات، طور (روستو، 1960)أستاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة كمبردج تصورا للمراحل التي تمر بها عملية التنمية الاقتصادية في كتابه (مراحل النمو الاقتصادي) استنبطها من استقرائه للتاريخ الاقتصادي الحديث للعديد من الدول النامية والمتقدمة وفي رأيه أن عملية التنمية الاقتصادية تجتاز عادة خمس مراحل حتى تبلغ غايتها الكبرى. وتلك المراحل

1. مرحلـــة المجتمـــع التقليـــدي: (The Traditional Society) وخلال تلك المرحلة يتسم اقتصاد الدول بالطابع الزراعـي التقليـدي وتكـون وسائل الإنتاج يدوية وبدائية ويلعب نظام الأسرة والعـشيرة والاقطـاع دورا رئيسيا في النظام الاجتماعي كما تتميز تلك المرحلة بضعف الإنتاج والإنتاجية وانخفاض مستوى المعيشة ومتوسط نصيب الفرد من الدخل وعادة ما تكـون تلك المرحلة طويلة نسبيا وتتميز بالبطء الشديد, وذكـر روسـتو أن الـصين وبعض دول البحر الأبيض المتوسط وأوروبا والشرق الأوسط اجتـازت تلـك المرحلة في القرون الوسطى.

2. مرحلـ ـ ـة التهيـ ـ ـؤ للانطـ ـ ـلاق:(Precondition for Take-off)

وهي مرحلة الانتقال بين المجتمع التقليدي ومرحلة الانطلاق وتكون الدولة خلالها متخلفة ولكنها تسعى إلى ترشيد اقتصادها والتخلص من الجمود, ونبـذ الوسـائل القديمة في الإنتاج وإدخال الوسائل الحديثة, وفيها تقوم بعض الصناعات الخفيفـة إلى جانب الزراعة, ويزيد الاهتمام بإنشاء مرافق البنيـة الأساسـية كالطرقـات والسكك الحديدية والموانئ .كما تطرأ تغيرات على المناخ السياسي والاجتمـاعي, وتظهر طائفة من القادة والمفكرين الذين يقودون قضية التطوير ولكن مع ذلك يظل متوسط الدخل الفردي منخفضا, وذكر أن من الدول التـي اجتـازت فعـلا هـذه المرحلـة فـي بدايـة القـرن التاسـع عـشر ألمانيـا واليابـان وروسـيا.

3. مرحلـ ـ ـ ـ ـة الانطـ ـ ـ ـلاق:(The Take –off Stage)

وفيها تدخل الدول طور النمو وتسعى للقضاء على أسباب تخلفها بتنمية مواردهـا الاقتصادية بأحداث تغيير جوهري في أساليب الإنتاج والتوزيع وإنشاء الصناعات الثقيلة والنهوض بالزراعة والتجارة وقطاعات الخدمات, ويزيد معدل الاسـتثمار القومي عن معدل نمو السكان وتتميز هذه المرحلة بأنها أقصر نسبيا من المرحلـة السابقة تتراوح مدتها بين 20, 30 سنة, وخلال تلك المرحلـة يـصبح الاقتـصاد القومي قادرا على النمو في المستقبل بكيفية تلقائية ولذلك فإنها تعتبر مرحلة العمل الشاق. وقد ضرب روستو أمثلة للدول التي اجتازت تلك المرحلة بروسيا(1890 – 1914) واليابان (1878-1900) والأرجنتين وتركيا والهند والصين في الوقـت الراهن.

4. مرحلـ ـ ـ ـ ـة النـ ـ ـ ـ ـضوج (The Drive To Maturity) :

وتدخل الدولة التي تصل إلى هذه المرحلة في عداد الدول المتقدمة اقتصاديا حيـث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعاتها الاقتصادية والصناعية والزراعية والخدمية بشكل متوازن يؤدي إلى زيادة معدلات الإنتاج والاستهلاك والاستثمار, وتتميز تلك المرحلة بتقدم الصناعات الأساسية كالحديد والصلب وصـناعة الآلات والمعـدات الثقيلة كالسفن والطائرات وتزدهر التجارة الخارجية ووسائل النقل والمواصـلات.

5. مرحلـة الاسـتهلاك المرتفـع:(The Age of High Consumption)

وعنـد هـذه المرحلـة تكـون الدولـة قـد قطعـت شـوطا كبيـرا فـي التقدم الاقتصادي والاجتماعي بحيث توفر لأفرادها جميع السلع والخدمات وأسـباب الرفاهية والرخاء ويرتفع استهلاك الفرد من السلع المعمرة, ويزيد متوسط الـدخل الفردي , ومن أمثلة الدولة التي بلغت هذه المرحلة الولايات المتحدة الأمريكية كما يرى روستو.

ظهر مفهوم التنمية البشرية نتيجة للتغيرات التي ظهرت في العالم، ويتضح هذا بصورة جلية منذ الحرب العالمية الثانية، وكان من الطبيعي أن تحدد البلاد الغربية المستعمرة المعايير التي تفرق بين التقدم والتحضر، ومن أهم هذه المعايير مدى الازدهار الاقتصادي والسياسي والعلمي، وهذا ينعكس على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، الذي يحدد مدى قوة الدولة وتأثيرها في الأفراد.

ومن ناحية تاريخية نجد أن الاهتمام بالتنمية البشرية وجذوره بالإنسان بصفة خاصة ليس جديداً في الفكر التنموي، ويرجع جذوره إلى فترات مبكرة من التاريخ الإنسان، ويمكن العثور عليها في كثير من الثقافات والديانات والاقتصاد والاجتماع فقد كتب (أرسطو) أن الثروة ليست هي الخير الذي نسعى إليه فحسب. ويعتبر آدم اسميث من الاقتصاديين الذين أولوا الإنسان والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية اهتماماً بالغاً في فهمه وتفسيره للعقل الاقتصادي (إبراهيم،2006م، ص198).

أما ابن خلدون فقد طرح العديد من الأفكار التي تعكس اسهاماته في تعظيم أهمية الإنسان ويعتبر الآن مكونات أساسية في التنمية البشرية، حيث كرس الباب الخامس من الأبواب الستة في مقدمته للبحث في المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع، وقد أوضح أن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية، وأن الإنسان غاية جميع ما في الطبيعة وكل ما في الطبيعة سخر له، كما قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَآئِبَيْنَ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ (سورة إبراهيم، آية 33).

كما اهتم الفكر الاشتراكي ولاسيما ماركس في كتاباته المبكرة في أن العمل هو في الأصل فعل خلاق يعبر به الإنسان عن ذاته ويتصل من خلال بالطبيعة

وبالمجتمع وهذا معناه تجاوز الإنسان الوظائف الحيوانية المحددة من أكل ونوم وإنجاب إلى نشاط يعيد من خلاله تشكيل العالم، وهكذا يجد الفكر الاشتراكي اهتمام بالإنسان الذي هو محور التنمية البشرية فمن خلال العمل والنشاط الإنتاجي يستطيع الفرد الوفاء بمتطلبات الحياة وإشباع احتياجاته الأساسية من مأكل وملبس ومأوى وهذا النشاط الإنتاجي يمثل شرط أساسي لوجود المجتمع. ونظراً لأن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة لذا فإن قدرات أي أمة تكمن فيما تمثله من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية.

لكن مفاهيم التنمية البشرية تطورت واكتسبت أهمية بحلول عام 1990م عندما تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويقوم هذا المفهوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الناس، ووفقاً لهذا المفهوم أن التنمية البشرية لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية مثل تحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات بل تمتد إلى أبعد من ذلك حيث الانتفاع بها سواء في مجال العمل من خلال توفير فرص الإبداع أو التمتع بوقت الفراغ أو الاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان أو المساهمة الفاعلة في النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ونظراً لكل ذلك أصبحت التنمية البشرية توجهاً إنسانياً للتنمية الشاملة المتكاملة وليست مجرد تنمية موارد بشرية، وبالتالي أصبح مفهوم التنمية البشرية أكثر اتساعاً وشمولاً عن تلك المفاهيم التنموية التي كانت سائدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الثمانينات التي كانت تستند على أن التنمية هي كل ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية وبالتالي رفع مستوي معيشة وزيادة رفاهيته وهنا تتحقق التنمية (إبراهيم، 2006، ص 203)، إلا أنه مع توسيع مفهوم التنمية أصبح يشمل غايات وأهداف أخرى ترتبط بجودة حياة البشر وليست حياتهم فحسب، وهذا ما أكدته الإصدارات المتوالية من تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة حيث ناقشت عدداً من القضايا المرتبطة بجودة حياة البشر مثل الفقر البشري وأن يعيش الإنسان حياة طويلة يتمتع فيها بالصحة والقدرة على الإبداع والتمتع بمستوى معيشي لائق وبالحرية والكرامة والمساواة بين الجنسين والأمن من المرض والجوع والبطالة والجريمة.

وقد أسهم الاقتصاديون الأكاديميون الذين ينتمون في أصولهم بدرجات متفاوتة إلى العالم الثالث حيث استفاد هؤلاء من تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة ومن أهمهم أمارتيا صن الذي ركز عن تطوير المفهوم الاقتصادي للعلاقة بين السلع المنتجة والإنسان وعلى نقد ثلاثة مفاهيم تقليدية للتنمية هي :

1- التوسع في إنتاج البضائع والخدمات.
2- الازدياد في المنافع.
3- تلبية الحاجات الأساسية.

وفي مقابل تلك المفاهيم يطرح (صن) مفهوم الاستحقاقات Entitlements ومفهوم القدرات Capability ويعني من هذا كله إلى أن التنمية هي أن تعمل ما يستطيع الناس أن يفعلوه أو أن يمتنعوا عن فعله مثل أن يعيشوا لمدة أطول وأن ينجوا من المرض وأن يتمكنوا من القراءة والكتابة والتواصل والمشاركة، كما أشار امارتيا صن إلى الحرية والقدرة ونوعية الحياة والذي ينعكس على أسلوب الحياة البشرية (أمارتيا صن، ترجمة شوقي جلال، 2004م).

وقد وردت تعريفات متعددة للتنمية البشرية منها ما ورد في صفحة الإعلان العالمي عن حق التنمية عام 1986م الذي يعتبر أن التنمية هي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها. ووفق لهذا التعريف، فإن الإنسان هو الموضوع الأساسي في التنمية البشرية، لذلك كثرت الدراسات والمؤتمرات التي حاولت تحديد مفهوم للتنمية البشرية ودراسة أبعادها ومكوناتها وأنواعها وغاياتها كإشباع الحاجات المختلفة ورفع مستوى المعيشة ورفع مستوى التعليم وتحسين نوعية حياة الإنسان سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وصحية.

وعليه فإن مفهوم التنمية البشرية يستند إلى الإنـسان اذ ان الانـسان غايتـه الاساسية وهذه التنمية يجب أن تكون:

1- **تنمية شاملة:** بحيث تشمل كل مناحي الحياة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتشمل جميع المؤسسات الحكومية والأهلية وجميع سكان البلد بمختلف أجناسهم ومعتقداتهم.

2- **تنمية متكاملة:** حيث تهتم بجميع الأفراد والجماعات والمجالات المختلفة والمؤسسات الحكومية والأهلية من ناحية تفاعلها مع بعضها بعضا بحيث تكون غير متنافرة ولا متناقضة.

3- **تنمية مستدامة:** تسعى دائماً للأفضل وتكون قابلة للاستمرار و حيث ان مفهوم التنمية البشرية المستدامة يعتبر الإنسان فاعل أساسي في عملية التنمية وليس مجرد مستفيد من منتجات التنمية دون مشاركة نشطة فاعلة.

وقد عرفت الأمم المتحدة في تقريرها الأول عام 1990م التنمية البشرية بأنها عملية توسيع للخيارات المتاحة أمام الناس ويحدد التقرير هذه الخيارات في الأتي:

أ. تحقيق حياة طويلة للإنسان خالية من العلل والأمراض، ويتم هذا من خلال التطور النوعي في الخدمات الصحية كما هو في شمولها لكل للناس وفي وصولها لكل التجمعات الجغرافية في الدولة المعنية.

ب. اكتساب المعرفة: ويتاح ذلك من خلال توفير التعليم الأساسي المجاني لكل أفراد المجتمع وحرية الفرد في الوصول إلى مصادر المعرفة (إبراهيم، 2006 ص44).

ج. التنمية بحياة معيشية كريمة: وهذا لا يتحقق إلا من خلال الارتفاع في مستويات الدخل كنتيجة لارتفاع حقيقي في معدلات النمو الاقتصادي، وقد أكدت التقارير اللاحقة خيارات أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية ومعرفية، وهذه الخيارات يجب أن تكون قائمة عن الديمقراطية والمشاركة السياسية وأن يتاح للأفراد جميعاً وبالتساوي فرصاً للمشاركة الكاملة في صناعة القرار المحلي وأن يتمتعوا بالحريات المدنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحصول الفرد على دخل يغطي تكاليف المعيشة والعيش في بيئة طبيعية وآمنة، وقد ظهرت العديد من المقاييس للتنمية البشرية أشهرها المقياس الذي يجمع بين ثلاثة مؤشرات هي :

1- توقع الحياة عند الميلاد.

2- معدل أمية البالغين.

3- نصيب الفرد من الناتج الإجمالى المحلي.

كما يجب أن تشمل التنمية الإبعاد التالية

1. **بعد التمكين:** ويعني ذلك العمل على توسيع قدرات الناس عن طريق زيادة الخيارات وزيادة الحرية وأن يشاركوا في زيادة الفرص المتاحة للفرد والمشاركة النشطة في التنمية.
2. **بعد التعاون** Cooperation: أي أن يعيش الناس داخل شبكة معقدة من الهياكل الاجتماعية التي تبدأ من الأسرة وتصل إلى الدولة وتبدأ بالجهود المحلية لتصل إلى الشركات المتعددة الجنسيات فالتنمية البشرية لابد أن ترتبط بالضرورة بثقافة المجتمع وقيمة بالإضافة إلى التفاعل والتعاون.
3. **بعد الإنصاف والعدالة:** وهو السعى لتحقيق العدالة في فرص التعليم لأبناء المجتمع وتوفير الرعاية الصحية الفعالة.
4. **بعد الاستدامة:** وهي أن تلبي التنمية المستدامة حاجات الجيل الحاضر دون أن تعريضها للخطر.
5. **بعد الأمن:** وهو أن لا يتعرض الناس للخطر والجريمة والعنف وهو مصدر لانعدام الأمن.

أهداف التنمية البشرية:

تتعدد وجهات نظر العلماء حول أهداف التنمية البشرية منها: تقديم الخدمات لأفراد المجتمع لتحسين نوعية الحياة وتيسير الدخول إليها وإتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للمشاركة الفعالة وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين وكفالة الخير والرفاهية الاجتماعية (عاشور 1985م، ص16). ورفع مستوي معيشة الفرد والارتقاء بأنماط سلوكه وتنمية حسه وعواطفه ووجدانه وشعوره وقدراته ومعارفه ومهاراته، وإتاحة الفرصة لحصول الأفراد على احتياجاتهم الأساسية من مأكل وملبس ومسكن وحماية (إبراهيم، 2006، ص223)، ورفع مستوي معيشة الأفراد لزيادة الدخول وزيادة فرص التشغيل ورفع مستوي التعليم كماً وكيفاً والارتقاء بالتعليم الإنسانية والثقافية

في المجتمع وتوسيع مجالات الاختيار الاقتصادي والاجتماعي أمام الأفراد والشعوب وذلك من خلال تحريرهم من العبودية والتبعية وبصفة خاصة تجاه قوي الفقر والجهل (سلامة، 1986م، ص130.)

هذه هي الأهداف الأساسية للتنمية البشرية وعلى المجتمعات أن تعمل على تحقيق هذه الأهداف وأحداث التنمية، لكن على الرغم من ذلك هنالك تحديات ومعوقات للتنمية البشرية اذ يمكن في هذا الصدد القول أن مقاييس التنمية البشرية لدى الأمم المتحدة قسم سكان العالم إلى أربعة مجموعات :

الأولي: دول متقدمة اقتصادياً وبشرياً.

الثانية: دول متقدمة بشرياً ومتخلفة اقتصادياً.

الثالثة: دول متقدمة بشرياً في سبيله للالتحاق بركب التقدم الاقتصادي.

الرابعة: دول متخلفة اقتصادياً وبشرياً.

وإذا استثنينا الحالتين الثانية والثالثة نظراً لاندراجهما تحت مقاييس متقدم التنمية البشرية فإنه يتبقي لدينا حالتين(العدل 1987،ص192-193). :

الأولى: عالم متقدم كماً وكيفاً .

والثانية: عالم متخاف تنمية ونمواً .

فالدول النامية تواجهها معوقات عديدة ثقافية وديموغرافية واجتماعية وإدارية وسياسية وتخطيطية واذ ينبغي على أي دولة أن تعمل على إزالة هذه المعوقات وبالتالى إحداث التنمية.

التطور التاريخي لمقاييس التنمية البشرية:

التفكير في الستينيات من القرن العشرين بدأ في مفهوم النمو الاقتصادي والحداثة. واظهرت الدعوة الى المجتمعات الى زيادة نموها الاقتصادي من خلال تراكم رأس المال التكنولوجي والتصنيع والتمدن لتحقيق التنمية فيها، إلا أنه في منتصف السبعينيات تبين عدم نجاح نموذج النمو الاقتصادي والحداثة في تطوير المجتمعات الريفية المتخلفة، فالكثير من سكان هذه المناطق ما زال يعيش تحت وطأة الفقر والحرمان وارتفاع معدلات الجريمة .

وقد عالج الفكر التنموي في السبينيات مسألتين مهمتين: الأولى تتعلق بعدالة توزيع الدخل وظاهرة الفقر، والثانية ترتبط بأهمية تأمين الحاجات الأساسي لأفراد المجتمع كافة، أما في الثمانينيات فانحرف المسار إلى التأكيد على سياسات التكييف الهيكلي Structural Adjustment بما ينسجم مع تقليص دور القطاع العام وتنظيم دور القطاع الخاص، وأصبح تركيز تلك السياسات منصّباً من جديد على النمو الاقتصادي بحد ذاته، دون النظر إلى آثارها على الفئات الاجتماعية المختلفة، وبذلك وضعت التنمية البشرية في الصف الثاني.

وفي التسعينات عاد إلى الأفق عقد التنمية البشرية (UNDP, 1990) من خلال مفهوم توسيع خيارات الناس في التركيز على ثلاثة خيارات أساسية، هي: إما أن يحيا الإنسان حياة طويلة وصحية، أو أن يكتسب معرفة، أو أن يحصل على الموارد اللازمة لمستويات معيشة كريمة. ففي تقرير الأمم المتحدة لعام 1990-1991 (UNDP) تم التركيز على الأسباب الحقيقية للفقر والحرمان، وقد وركّز تقرير عام (UNDP,1992) على الاستثمار برأس المال البشري، وفي عام(UNDP, 1993) ُروّج لمفهوم المشاركة الشعبية في التنمية، بينما ركز تقرير(UNDP, 1994) على الأزمات العالمية مثل أزمة نقص التنمية، وأزمة الفقر العالمي، وأزمة الضغوط السكانية المتزايدة دوماً، وأزمة التدني البيئي. وتوجه تقرير التنمية لعام(1995 UNDP,) نحو مسألة وضع المرأة بالنسبة للرجل في دليل تنمية بشرية خاص بالمرأة. وركز تقرير التنمية البشرية لعام (UNDP,1996) على مسألة النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية البشرية. واهتم تقرير(UNDP, 1997) بدراسة جوانب الفقر البشري ودراسة مقاييس الفقر. وانصبّ اهتمام تقرير عام(UNDP, 1998) على أنماط الاستهلاك. أما تقرير عام(UNDP, 1999) فقد أولى اهتماماً بموضوع العولمة. في حين ركز تقرير عام(UNDP, 2000) على موضوع حقوق الإنسان، مشّدداً أن التنمية البشرية تعد أمراً أساسياً للانطلاق إلى حقوق الإنسان.

ومع مطلع العقد الأخير من القرن العشرين، وبعد الكثير من النقاشات الطويلة، وعبر تطور الكثير من المضامين التي تبنتها الكثير من المؤسسات والبرامج المهتمة بالتنمية، اتجهت اهتمامات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP نحو بلورة مقاييس

توجز وصف مستوى التنمية البشرية Human Development، وتصلح للمقارنات الرقمية المباشرة والسهلة لتقييم ثمار التنمية وآثارها في الإنسان، وهو هدف التنمية وغايتها. ومن الاتجاهات التي تحدد مؤشرات ظاهرة التخلف والفقر في المجتمعات هي أساس المؤشرات الكمية Indicators والتي إما أن تعتمد على مؤشر واحد وهو الدخل، وذلك بأن يقارن بين مستوى الدخل الفردي في المناطق النائية مع مستوى الدخل الفردي في المناطق الحضرية. أو المستوى العام للبلاد. لكن هذا المؤشر يعاني من قصور واضح في قياس نوعية الحياة لأسباب كثيرة، لذا فالمؤشر المفضل لقياس نوعية الحياة في منطقة من المناطق لا بد أن يكون مقياساً مركباً يأخذ بعين الاعتبار عدداً من الجوانب المهمة في الحياة، ويتكون هذا المقياس المركب عموماً من عدد من المؤشرات الجزئية، منها مؤشرات مادية ومنها مؤشرات معنوية، وعليه سيتم في جزء من هذه الدراسة الاعتماد على مقياس مؤشر تنمية القوى البشرية Human Development Index (HDI) المستخدم من قبل برنامج الأمم المتحدة لتنمية القوى البشرية، وذلك للسير في أسلوب المنهجيات العالمية لتسهيل المقارنة. ويتكون هذا المقياس من ثلاثة عناصر تمثل المستوى الصحي، والمستوى التعليمي، ومستوى دخل الفرد. فالمستوى الصحي يمكن قياسه من خلال مؤشرات توقعات الحياة عند الولادة، أو من خلال معدل وفيات الأطفال الرضع، أو وفيات الأطفال دون سن الخامسة، إلا أن التغير الذي أصبح مقبولاً للتعبير عن المستوى الصحي لأي بلد هو توقع الحياة عند الولادة Life Expectancy at Birth. أما بالنسبة لقياس المستوى التعليمي فبالإضافة إلى معدل معرفة القراءة والكتابة بين الكبار ومتوسط سنوات الدراسة لمن تتجاوز أعمارهم 25 سنة، فقد استخدمت بعض المؤشرات الأخرى كنسبة خريجي التعليم العالي من الفئة العمرية المقابلة لها، أو خريجي الكليات العلمية كنسبته من الخريجين، أو نسبة المنتظمين في المراحل الابتدائية وفي المرحلة الثانوية وفي مرحلة التعليم العالي كنسبة من الفئات العمرية المقابلة لها، أو كنسبته من عدد السكان، ومع كل هذه النسب إلا أنه في الغالب يتم التركيز على مقياس مركب للمستوى التعليمي من متغيرين هما: تعليم الكبار Adult Literacy ونسبة الالتحاق الإجمالي لمراحل التعليم Combined First, Second and Third

Level Gross Enrolment Ratio. وللتعبير عن مستوى الدخل فقد تعرض هذا المؤشر لكثير من الانتقادات، وجرت محاولات كثيرة لتعديله بما يجعله مقياساً مناسباً لمستوى المعيشة، فاستخدم متغير حصة الفرد الحقيقية من الناتج المحلي الإجمالي معدلاً بالقوى الشرائية المعادلة بالدولار Adjusted Real GDP per capita (purchasing parity power). (United Nations Development Programme, 2001, 2004, 2005).

ويدور تقرير التنمية البشرية للعام 2005 (United Nations) Development Programme, 2005 حول كيفية تحقيق أهداف التنمية للألفية حسب العد التنازلي حتى عام 2015، وإيفاء الدول الغنية بوعودها لتحقيق أهداف التنمية التي منها: القضاء على جيوب الفقر المدقع، وتحقيق شمولية التعليم، وتخفيض نسبة وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمومة، وبين التقرير أن التفاوتات داخل البلدان تكون مصدراً للامساواة، فخطوط الصدع الحاصل في التنمية البشرية تفصل الأرياف عن المدن، والمناطق الفقيرة عن المناطق الغنية، ضمن البلد الواحد (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005: 25)، وفي تقارير تنمية القوى البشرية للاعوام من 2003 إلى 2010 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011) تم إدخال بعض المؤشرات المتعلقة بالأمن والجريمة والشعور بالأمان، باعتبارها مؤشرات تدل على تقدم التنمية البشرية فيها.

ومن خلال ما ورد سابقاً فإن التنمية في المجتمعات النائية تستهدف الإنسان من حيث قدراته، وأنماط حياته، ومستوياته المعيشية، وأوضاعه الاجتماعية والحضارية، وتستلزم تغييراً جوهرياً في نمط الحياة التقليدية، ومساعدة الأفراد أو الجماعات على مواجهة احتياجاتهم حتى يشاركوا في عملية التنمية، ووضع برامج ملائمة تتعلق بالسياسات الإنمائية.

الجريمة والتنمية:

تشير تعاريف التنمية كما أوردنا سابقاً الى ان التنمية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس لتحقيق حياة طويلة خالية من العلل واكتساب المعرفة

والتمتع بمعيشة كريمة، اذ ان الإنسان هو المحرك الأول لعناصر العمل والإنتاج وهو محور التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو صانع التقدم.

فأسلوب التنمية هو استثمار الموارد البشرية والمادية والتنمية والإنسان هو المستهدف في عملية التنمية البشرية والتنمية البشرية وهي وسيلة وغاية لتحقيق طموحات المجتمع وأهدافه.

ومن خلال هذه الأهداف والمقاصد للتنمية البشرية تشير الدراسات المتعلقة بالجريمة إلى أن هنالك علاقة قوية بين الجريمة والتنمية حيث تشير دراسة (Pablo, 2000) الجريمة والضحايا من وجهة نظر اقتصادية إلى أن معظم المحليين الاقتصاديين يرجعون أسباب الجريمة إلى الآتي:

1- عدم الرشد في اتخاذ القرارات أي المشاركة في نشاطات غير قانونية كما ذكر Becker أن أكثر الناس يمارسون الجريمة لأسباب مالية وأسباب تتعلق بالمعاش في المقام الأول.

وكذلك هنالك عوامل أخرى ذات علاقة بالتنمية البشرية تؤدي إلى حدوث الجرائم منها:

1- المستوى التعليمي للمجرم.
2- الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل.
3- عدم توفر الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم وغيرها.

وهنا لا بد لنا أن نشيد إلى الإصدارات المتوالية من تقرير التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، حيث ناقش عدد من القضايا المرتبطة لجودة حياة البشر مثل الفقر البشري والمقصود به ليس فقر الدخول ولكن يمتد المفهوم إلى حرمان الإنسان من الحياة التي يمكن أن يعيشها مثل عيش حياة طويلة يتمتع فيها بالصحة والقدرة على الإبداع والتمتع بمستوي معيشي لائق وبالحرية والكرامة واحترام الآخرين.

ومن ثم فإن التنمية البشرية هي الحفاظ على رأس المال الاجتماعي، وبالتالى فإن معظم الباحثين والمحليين يعطون اهتماماً كبيراً لرأس المال الاجتماعي لما له من دور في تقليل الجريمة والعنف، ويتمثل هذا الدور في الآتي:

1- رأس المال الاجتماعي، يقلل تكاليف المعاملات الاجتماعية، وهذا يسمح بالحلول السلمية للصراعات الداخلية مثل "الأسر، الجيران، أماكن العمل"

2- الصراعات الاجتماعية القومية التي تنشأ بين أعضاء المجتمع هي آليات ممتازة لتنظيم المجتمع لمعالجة المشاكل التي تنشأ بسبب التجمعات، وهذا يقلل من سلوك الانتهازية لبعض الأفراد في داخل المجتمعات.

رأس المال الاجتماعي والتنمية:

يتضح من خلال ما سبق أن العلاقة بين التنمية البشرية والجريمة علاقة عكسية، بمعني أن كل ما حقق المجتمع معدلات عالية من التنمية البشرية سوف تختفي الفوارق الاجتماعية وتقل نسبة الفقر والأمية وبالتالى تقل معدلات الجريمة، وأيضاً هنا نريد أن نشير إلى طبيعة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والتنمية والجريمة.

هذا يظهر إذا كانت الجريمة تقل كلما زادت معدلات التنمية فإن التنمية تتحقق إذا توفر رأس المال الاجتماعي وهذا ما نريده توضيحه في الفترات التالية.

يمكن إيضاح الصلة بين رأس المال الاجتماعي كمفهوم جديد في محاولة للربط بينه وبين التنمية البشرية وغيرها في المجتمعات المعاصرة، لرأس المال الاجتماعي القدرة أو التأثير الملحوظ على نواتج التنمية الاقتصادية القائمة في مجتمع ما من حيث:

1- النمو الاقتصادي.

2- عدالة توزيع الثروة والدخل القومي.

3- القدرة على استئصال فاقة الفقر.

فوجود العلاقات الإنسانية الطيبة والتعاون، ومناخ الثقة، كلها عوامل تؤثر إيجابياً في قدرة المشروعات الاقتصادية والخطط التنموية وذلك من خلال حرية الشراكة وتداول المعلومات، والتنسيق بين مختلف الأنشطة الاقتصادية وذلك لان رأس المال الاجتماعي يؤثر في التنمية من خلال التفاف الناس حول غايات وأهداف تنموية عامة متفق عليها بحيث تأتي نواتج التنمية معبرة دائماً عن الحاجات المجتمعية العامة، ويعمل رأس المال الاجتماعي أيضاً على ترسيخ فكرة الشراكة

بين الناس عند اتخاذ القرارات الاقتصادية لصالح العامة(السروجي، 2009م، ص113).

ويكمن ان يوثر رأس الاجتماعي على التنمية والعوائد الاقتصادية من حيث إتاحة الفرصة للشراكة بالمعلومات الخاصة بالتنمية، فالمنتجين بطبيعتهم لا يمتلكون القدرة المعرفية الكافية واللازمة للوصول للمستهلك كما يجهلون أحياناً رغبات واحتياجات المستهلكين لذا يمثل رأس المال الاجتماعي فرصة للتعرف عن قرب على المعايير والقيم والتقاليد المجتمعية السائدة بالمجتمع وبالتالي التعرف على احتياجات هؤلاء وأولئك بدقة. وهذا يلحظ ان رأس المال الاجتماعي لا يؤثر على عائد التنمية الاقتصادية فقط ولكنه يعد أساساً جوهرياً لبناء سياق اقتصادي قوي يتوافق مع السياق الاجتماعي بمكوناته وتفاعلاته وشبكة علاقاته.

بالتالي لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في المجتمع إلا من خلال تناغم عمل كافة القطاعات المجتمعية المؤثرة والمتأثرة بعمليات التنمية هذه.

التنمية في الدول النامية والمتقدمة:

في ضوء ما سبق يمكن القول أن مقاييس التنمية البشرية لدى الأمم المتحدة قد قسمت سكان العالم إلى أربعة مجموعات ويمكننا التركيز هنا على مجموعتين هما:

الدول النامية والدول المتقدمة، فيما يتعلق بالعالم المتقدم الذي يمتلك مقاليد المعرفة والتكنولوجيا الحديثة، أما مفهوم العالم الثالث أي (الدول النامية) قد أطلق عليها الباحثون والعلماء لأنها كانت مستعمرة وناضلت للحصول على حريتها، لكن على الرغم من ذلك،فان الدول النامية نفسها تتفاوت فيما بينها من حيث تطورها الاقتصادي والاجتماعي فبعض الدول توجد بها صناعات حديثة ومتطورة نسبياً ومع ذلك تعتبر دول نامية ذلك لأن هذه الدول لها خصائص مشتركة منها:

الحاجة الى القادة: اشتراكها في عدة متغيرات اجتماعية, تعرضها للنهب من قبل الدول الرأسمالية. وبناء على ذلك فقد تم تقسيم دول العالم إلى ثلاثة مجموعات طبقاً للاختلافات العالمية في التنمية وهي :

1- العالم الأول: وهي الدولة الغنية والمتقدمة صناعياً كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي سابقاً.

2- العالم الثاني: ويشمل كل الدول الرأسمالية.

3- العالم الثالث: ويشمل كل البلدان النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ويري العديد من العلماء أن هذه الافتراضات هي افتراضات خاطئة لأنه ينكر الملامح الأساسية للنسق الاقتصادي لكل دولة لصورة متغيرة ومما لا شك فيه أن التغيرات التي تتوفر لقوة عظمى قد أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على بقية دول العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة أم نامية ولاسيما الجوانب الاقتصادية، كما لعبت ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا وانفراد الدول المتقدمة بالمخترعات العلمية وبراءات الاختراع التي قللت من الحاجة إلى الاستيراد من الدول النامية، الامر الذي ساهم في انهيار البعد المكاني بين مختلف الحضارات والثقافات.

ويمكن القول أن البلدان النامية قد عانت من التدخلات الاستعمارية فيما يخص بثرواتها لفترة تاريخية وما زالت ممتدة حتى الآن، أي أنها بقيت تحت السيطرة الرأسمالية لفترة زمنية طويلة.

وتعاني الدول النامية العديد من المشكلات منها الفقر، والزيادة السكانية، واستخدام طرق بدائية في الزراعة، وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة في الصناعة، ونقص الموارد، والجوع، و المرض، و الأمية .أما الدول المتقدمة ونتيجة للإنفاق في مختلف القطاعات جعلتها تحافظ على استمرارية النمو والتقدم سواء كان ذلك من خلال بذل المزيد من الجهد لتنمية شعوبها أو اللجوء لاستقطاب العقول البشرية، وبالتالي فإن سر التقدم والرقي يكمن فيما تمتلكه من عقول قادرة على الإبداع والابتكار المستمر وسرعة الاستجابة للاحتياجات المتجددة التي تفرزها البيئة الدولية (العدل, 1987، ص191 – 193).

وهكذا فان الدول المتقدمة هي الدول التي قطعت شوطاً كبير في مجالات التنمية أما الدول النامية فهي الدول التي تعاني العديد من المشكلات وهذا يحول دون تحقيق التنمية.

التصورات المتباينة عن طبيعة الصراع الاجتماعي:

قدم كل من زيمل وماركس الجدلية بشكل مختلف فبالنسبة لماركس فان مفهوم الجدل يعني التناقض الملازم لكل العلاقات الاجتماعية، فأي مجموعة من العلاقات الاجتماعية تحتوي وتتضمن نقيضها، أما زيمل فهو عكس ماركس حيث يرى أن فكرة الجدل تبدو فرضية خلافية تؤكد على شمولية وحتمية عملية الصراع، وتنظر الماركسية إلى الحياة الاجتماعية على أنها دائمة الحركة وتمثل حركتها شكلاً خاصاً من أشكال حركة لانها أنها تحتوي في داخلها على دوافع التغير وتنطبق عليها نفس قوانين حركة المادة، ومع ذلك ليس هناك تطابقاً كاملاً بين قوانين الطبيعة وقوانين المجتمع ذلك أن المجتمع لا يحتوي على عناصر صماء عمياء كما في الطبيعة بل يحوي عناصر واعية ويضم أناساً وبشراً لهم أهداف محددة وأنماط محددة من الوعي تمكنهم من تحقيق هذه الأهداف، ومن هنا يتضح أن التغير الاجتماعي يعتبر من المحاور الجوهرية وقد فسر ماركس حركة المجتمع وتغيرة المستمر في الآتي:

يقوم المجتمع على أساس اقتصادي ينحصر في علاقات وأنماط الإنتاج السائدة في المرحلة التاريخية، أي أن الاقتصاد هو الركيزة الأساسية التي يرتكز عليها المجتمع ولذلك فإنه يشكل كل عناصر البناء الاجتماعي الأخرى الذي أطلق عليها عناصر البناء الفوقي كالقانون والدولة والأسرة والثقافة. ويحدث التغير الاجتماعي في المجتمع كانعكاس للتغير الذي يطرأ على أساس المجتمع الاقتصادي أو بنيته التحتية، ففي مرحلة من مراحل تطورها تدخل القوى الإنتاجية في المجتمع في تناقص مع علاقات الإنتاج القائمة (السائدة)، أي قوى الإنتاج ولذلك فلابد أن تتغير علاقات الإنتاج، وأن تتغير معها كل عناصر البناء الفوقي لتدعم هذا التغير الجديد وتحميه، وهنا تحدث الثورة التي تنقل المجتمع من مرحلة إلى مرحلة (Marx ,k.A 1959.) A contribution to the Critique of political Economy.

ويشهد المجتمع في كل مرحلة من مراحل تطوره وجود طبقتين متعارضتين واحدة تمتلك قوى الإنتاج والأخرى تشغل هذه القوى وتولد فائضاً يعود على الطبقة المالكة، ويؤدي التحول من مرحلة إلى مرحلة إلى ظهور تغير في التركيب الطبقي من خلال ظهور طبقة جديدة تقود ثورة التغير لتصبح هي الطبقة المالكة أو المهيمنة

في المرحلة الجديدة، وقد ميز ماركس في تاريخ المجتمعات بين خمسة مراحل تبدأ بالمرحلة البدائية ومرحلة الإنتاج الأسري والمرحلة الإقطاعية والمرحلة الرأسمالية ثم المرحلة الشيوعية، وتتميز كل مرحلة بوجود نمط إنتاجي معين ووجود طبقتين متعارضتين عدا المرحلة البدائية والشيوعية حيث يفترض ماركس خلوها من الطبقات والملكية الخاصة، وينظر ماركس إلى الصراع الطبقي على أنه حالة طبيعية في المجتمعات، بل أنه المحرك الأساسي للتاريخ، فإذا كان التناقض الاجتماعي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج هو الذي يحرك البناء نحو التغير، فإن الصراع الطبقي ينجز هذه المهمة، فالمجتمعات لا تتغير إلا بوعي أفرادها ولذلك فإن مهمة التغير من مرحلة إلى أخرى تقع دائماً على كاهل طبقة معينة، فالطبقة البرجوازية هي التي قادت التغير من الإقطاع إلى الرأسمالية، ويفترض ماركس أن الطبقة العاملة هي التي ستقود التغير والتحول إلى عالم الشيوعية.

اهتم كارل ماركس وزيمل بعملية الصراع الاجتماعي وهي نقيض لنظريه بارسونز وكما يقول (ديفيد لوكود) لقد صنع بارسونز تصوراً للعالم الاجتماعي وذلك بافتراضه الدائم ولأغراض تحليلية أن النظم موجودة في حالة توازن إلا أن علماء الصراع يرون خلاف ذلك حيث أنه تعكس عدم الاستقرار والفوضى والصراع والانحراف (David, 1956)

ويري أن هنالك آليات في المجتمعات تجعل الصراع حتمياً ولا مفر منه وكذلك وعنيفاً في الوقت نفسة فعلى سبيا المثال فإن العوامل المتعلقة بالتفاوت والتفاعل في القوة داخل المجتمع تؤكد استقلال بعض الجماعات لجماعات أخرى وفي نفس الوقت تعمل على تكوين مصدر كامن للتوتر والصراع داخل الأنساق الاجتماعية كذلك الأمر بالنسبة لنقص الموارد وشحها في المجتمعات سيؤدي بلا شك إلى الصراع على توزيع تلك الموارد، كما أن جماعات المصالح المختلفة لابد وأن يحدث صراع بين بعضها اذ ان الصراع على المصالح بينها أمر حتمي.

فنظريات الصراع جميعها مستوحاة أساساً من أعمال وفكر ماركس وزيمل حول الصراع وقد صاغا نظريات مختلفة ومتباينة عن الصراع الاجتماعي، وقد اهتم ماركس بظروف حركة التصنيع في أوربا واهتم بمبدأ مشروعية التغير

الاجتماعي كما اهتم بالرأسمالية لكن الفرق بين ماركس وزيمل هوان ماركس سياسي وزيمل غير ذلك.

لقد عرف ماكس فيبر علم الاجتماع في كتابه نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي بالعلم الذي يفهم ويفسر السلوك الاجتماعي.

وينظر العديد من الباحثين إلى عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر على أنه أعظم عالم ومفكر اجتماعي ليس فقط في علم الاجتماع ولكن أيضاً في علم الاقتصاد والمجالات الاجتماعية الأخرى.

ويعتبر الإنجاز الفكري الذي قدمه ماكس فيبر بانة يتميز بالثراء والتنوع بحيث يصعب على الدارس أن يعرضه أو يتناوله مثلما هو الأمر بالنسبة لعلماء آخرين مثل دوركايم وباريتو، وقد صنفت أعمال فيبر على النحو التالى:

دراسات في المناهج والنقد والفلسفة وهي دراسات تتعلق بالعلوم الاجتماعية والتاريخ وعلم الاجتماع، وهذه الدراسات تنتمي إلى مجال نظرية المعرفة (الايستيمولوجيا) وتسعى إلى تطوير مدخل يفسر العلاقة بين العلم والفعل الإنساني، وقد ضمن هذه الدراسات مجموعة أبحاث له بعنوان دراسة في نظرية العلم.

ولهذا كان لأعمال فيبر تأثيراً كبيراً على الفكر الوظيفي المعاصر، ويتضح هذا في أعمال تالكوت بارسونز أحداهم الباحثين المعاصرين، فبناءاً على تعريف فيبر للفعل الاجتماعي وتركيزه على معني سلوك الفرد استطاع أن يصوغ نظريته المبكرة عن الفعل الاجتماعي، ويعني هذا أن بارسونز استعاد أراء فيبر حول أهمية الأفكار في تشكيل شخصية أفراد المجتمع لانتهاج سلوك معين يرتضيه هذا المجتمع استخدم (بارسونز) نظام من الرموز أو النظام الثقافي لبناء شخصيات الأعضاء وكذلك من أجل توجيه سلوكهم وضبطه وفقاً لما يتطلبه المجتمع وتمشياً مع الاتجاه المرسوم من قبل المجتمع لأعضائه، وهذا يعني أن السلوك الإجرامي ناتج من الفعل الاجتماعي للأفراد.

ويري فيبر أن علم الاجتماع يختلف عن العلوم الطبيعية ولكنه يشترك معها في بعض الخصائص، فإذا كان فيبر قد أهتم بدراسة النظم الاقتصادية كنماذج أو أنماط فإنه أوضح أن علم الاجتماع لا يدرس أنماطاً أو صوراً فحسب بل أنه يتجاوز

ذلك من حيث انة يدرس الفعل الاجتماعي ذاته، ولذلك يعرف علم الاجتماع بأنه علم يحاول أن يصل إلى الفهم المفسر للفعل الاجتماعي من أجل أن يصل إلى تفسير سببي (علمي) لمجراه وأثاره .

ويؤيده في ذلك (عبد المعطي،1981م، ص20) الذي يرى علم الاجتماع بوصفه علماً يكرس جهوده إلى فهم تفسيري للفعل الاجتماعي من حيث أسبابه ومصاحباته، ويعرف الفعل بوصفه نتاجاً للمعني الذاتي الذي يخلقه الأفراد عن سلوكهم سواء كان هذا المعنى واضحاً أو كامناً، ويعد الفعل اجتماعياً بالقدر الذي يضع فيه الفاعل سلوك الآخرين في حسبانه توجهاً وتصرفاً، وفي هذا الإطار يدخل مفهوم الجريمة باعتبار أن فيبر أعطى لمفهوم الفعل الاجتماعي معني واسع بوصفه الموضوع الأساس لعلم الاجتماع وقد عرفه بأنه صورة للسلوك الإنساني الذي يشتمل على الاتجاه الداخلي أو الخارجي والذي يكون معبراً عنه بواسطة الفعل أو الإحجام عن الفعل وبذلك أنه يكون الفعل عندما يخصص الفرد معني ذاتياً معيناً لسلوكه والفعل يصبح اجتماعياً عندما يرتبط المعنى الذاتي لهذا الفعل بواسطة الفرد بسلوك الآخرين ويكون موجهاً نحو سلوكهم .

ووفقاً لمنظور فيبر وتعريفه للفعل الاجتماعي لابد من فهم السلوك الاجتماعي أو الظواهر الاجتماعية على مستويين: وهي مستوى المعنى At the level of Meaning للأفراد أنفسهم، من حيث تقسيم الفعل الاجتماعي على المستوي الجمعي At the level of collectivity بين جماعات الأفراد، وبالتالي يساهم هذا الجانب في فهم السلوك الإجرامي. ولكي نفهم سلوك الفرد المجرم وأفعاله وسلوكه الاجتماعي على مستوي المعنى لابد من النظر إلى دوافع الفرد ونواياه واهتماماته والمعاني الذاتية التي يعطيها لأفعاله التي تكمن خاف سلوكه، أي أنه لابد من فهم نفسيه صاحب هذا السلوك ولابد من النظر إلى النوايا والدوافع والأسباب والاهتمامات التي تمكن وراء سلوك الجماعة الذي يعتبر الفرد عضواً فيها، وهكذا لابد من فهم الفعل الاجتماعي على المستوي الجمعي ومن وكذلك نظر الفرد كعضو في جماعة.

إذاً لابد لنا من أخذ هذين المستويين في الاعتبار عند دراستنا وتحلينا لفهم وتفسير الجريمة في المجتمع الإنساني

وقد وضع فيبر تصنيفاً لأنماط الفعل الاجتماعي التي يمكن الاستعانة بها في بناء النماذج المثالية للسلوك حيث حدد أربعة أنماط للفعل الاجتماعي وفقاً لمساره واتجاهه على النحو التالي:

الفعل الذي توجهه غايات محددة ووسائل واضحة: إذ أن الفاعل يضع في اعتباره الغاية والوسيلة الذي يقوم بتقييمها تقييماً عقلياً.

الفعل العقلي الذي توجه قيمة مطلقة: وهنا يكون الفرد واعياً بالقيم المطلقة التي تحكم الفعل وهي قيم يمكن أن تكون أخلاقية أو جمالية أو دينية ويوصف الفعل بأنه موجه نحو قيمة مطلقة في الحالات التي يكون فيها مدفوعاً لتحقيق مطالب غير مشروطة، ومعني ذلك أن الاعتقاد في القيمة المطلقة واعياً ومتجهاً نحوها من أجل ذاتها وخالياً من أي مطامح خاصة، ولهذا فهو يختار الوسائل التي تدعم إيمانه بالقيمة.

الفعل العاطفي: وهو سلوك صادر عن حالات شعورية خاصة يعيشها الفاعل الأمثلة على هذا النمط من السلوك عديدة فحينما يختار المرء الوسائل على أساس صلتها بالغايات أو القيم باعتبارها تنبع من تيار العاطفة.

الفعل التقليدي: وهو سلوك تمليه العادات والتقاليد على الفاعل وهو بلا شك ضرباً من السلوك الذي يوجهه المعاني.

ومن هنا يمكن القول أن أنماط الفعل الاجتماعي هذه تحتل أهمية خاصة في النسق الاجتماعي الذي صاغه فيبر ويمكن الاستفادة منه في التحليل الاجتماعي للجريمة حيث يأتي ذلك من تصور فيبر لعلم الاجتماع والذي يستهدف فهم معاني السلوك البشري، ومن هنا يأتي أهمية هذا التصنيف كمدخل ضروري لتحليل الجريمة في سياقها الاجتماعي (أبو طاحون،2001، ص132).

3.1.2 النظريات الاجتماعية الحديثة في علم الجريمة

اهتم المفكرون منذ القدم بظاهرة الجريمة وقدموا لها تفسيرات متعددة بهدف فهم جوانب هذه الظاهرة وإيجاد الحلول التي تؤدي إلى التحكم فيها والحد منها لأنها تهدد كيان المجتمع وأمنه واستقراره.

ورغم تعدد وتنوع النظريات الحديثة فإنه يمكن ردها إلى ثلاثة اتجاهات: اتجاه يفسر الجريمة على أساس مظاهر الخلل العضوي الذي يعيب الفرد، والاتجاه الثاني يرد الجريمة للأمراض النفسية والعقلية التي تعتري أشخاصاً معينين فتدفعهم إلى الإجرام، والاتجاه الثالث هو التحليل الاجتماعي الذي يفسر ظاهرة الجريمة من خلال مجموعة العوامل الاجتماعية المحيطة بالشخص كعوامل اقتصادية او بيئية او ثقافية، ومن هذه النظريات ما يلي:

نظرية التحديث:

أن شعار دوركايم الأنومي يعتبر أساس للنظريات المعاصرة التي تشير إلى الحداثة كسبب رئيسي للجريمة ، حيث رأي أنه بتطور الأمة الى شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فان ذلك يودي الى فريد من الانقسامات الاجتماعية المعقدة والشي يعتقد بأنها تعقد التضامن الميكانيكي وسيطرته على الضمير الجمعي للمجتمع، ويتضح هذا في نظرية دوركايم في تقسيم العمل حيث اعتبر تقسيم العمل أحد الدعائم الأساسية الذي يرتكز عليها منظورة الوظيفي للتحقيق التكامل والتضامن بين الأنظمة الاجتماعية المختلفة في المجتمعات المعاصرة، ووفقاً للحداثة يري دوركايم أنه نتيجة للتطور العلمي وزيادة التخصصات كان لابد من توزيع إمكانيات الأفراد وما يرتبط بها من أدوات وعلاقات وتوقعات بين أعضاء المجتمع حتى يمكن انجاز العمل وتحقيق أهداف المجتمع، إذ أن تقسيم العمل في المجتمع يعتبر احد الوسائل الضرورية في المجتمعات الحديثة للاستفادة من التطورات الحديثة على أفضل وجه لتحقيق التكامل والتضامن بين أجزاء المجتمع، الامر الذي يساهم في تقليل معدلات الجريمة وهكذا فان تقسيم العمل في المجتمع لا يؤدي إلى انحرافات وتضاربات للاهتمامات بين أعضاء المجتمع فحسب بل يؤدي إلى تحقيق درجة عالية من التضامن والتكامل بين أعضاء المجتمع وبين أجزاءه المختلفة واذ يتم التضامن والتكامل على أساس المصالح والأهداف المشتركة.

ويري دوركايم أن التضامن الآلي خاصية من خواص المجتمعات التقليدية ولكن هذا سوف يستبدل بواسطة التضامن العضوي الذي سيعتمد فيه الأفراد على بعضهم بسبب تقسيم العمل.

كما أكد دوركايم في نظريته (حول الفقر الاجتماعي) على مفهومي الضمير الجمعي، ويري أن الضمير الجمعي يعتمد في وجوده على الأحاسيس والعواطف والمتغيرات الموجودة في الضمير الفردي، وعليه يذهب (شيف) أن تقسيم العمل وما يترتب عليه من تباين بين الأفراد يعمل على تدعيم نوع من التضامن المتبادل في المجتمع في إطار حديث حول نمط المجتمع ويري أن المجتمع يمثل صورة من صور الإدارة الجمعية التي تتطور طبقاً لتطور حاجات المجتمع الأساسية، وكلما تغيرت هذه الحاجات من جراء تكاثر السكان ازداد تعقد تقسيم العمل وظهرت المعايير المرتبطة به، فيتحرك المجتمع من التضامن إلى التضامن العضوي (أبو طاحون، 2001م، ص120)

وعلية، فإن التغيير الاجتماعي السريع يؤدي إلى انحلال القيم التقليدية التي تؤدي بالإضافة لأمور أخرى إلى معدلات جرائم أخرى، وفي النهاية فإن نظام التضامن العضوي والآليات الرسمية للضبط الاجتماعي يجب أن تضع حدا لارتفاع معدلات الجرائم. وبالرغم من ذلك يبقي التوقع في بقاء معدلات الجريمة مرتفعة مقارنة مع معدلات الجرائم قبل التحديث ودراسة (Shelly 1981) التي أسهمت بصورة ملموسة في إثبات نظرية دوركايم للتحديث والجريمة، ومن الجدير ذكره أن محفز الحداثة هو التقدم التكنولوجي وهذا المحفز أدى إلى تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية داخل المجتمع.

ويعتبر التصنيع والتمدن من العناصر الرئيسية للتحول الاجتماعي وتكمن تأثيراتها في التوتر بين الشركات والجماعات التي تزيد بدورها الاختلاف الاجتماعي وعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية التي يبدو أنها تابعة للتحديث كما وينظر لها على أنها من العوامل الرئيسية في رفع معدلات الجريمة (أبو طاحون، 2001م، ص120.)

أن مخرجات هذه العملية يتوقع أن تعطينا تفسيرات أقوى للجريمة مقارنة مع أي صفات وظيفية أو ثقافية بارزة، وهذا يعني أن جميع الأمم تعايش اتجاهات متشابهة في معدلات الجريمة، وحسب تطورها في هذا الصدد فإن التغيرات في الأنواع والمعدلات للجرائم يتوقع أن ترتفع ولكنها في النهاية يجب أن تستقر كلما

تطورت الحداثة، في الوقت الذي ترى فية بعض التوقعات الأخرى في طغيان جرائم الملكية الاقتصادية على الجرائم ضد الأفراد.

يرى دوركايم أن الفرد مادة أولية تتأثر وتتكيف بالمحيط الذي يعيش فيه، فالفرد دائماً يكتسب أخلاقيات وسلوك وقيم ومعايير مجتمعه وأن لأحول له ولا قوة في تبديل هذه السلوكيات والقيم مهما بلغ من قوة وحكمة ومقدرة، فهو معرض منذ ولادته لتيار اجتماعي جارف يلزمه على التمسك بالقيم والتقاليد والعادات والالتزام بنصوصها

ومن هنا يتضح، لنا من خلال تحليل دراسات دوركايم أن هذا العالم لا يثق بالدراسات والأبحاث الفردية التي اجراها علماء النفس ويشك في صحتها نظراً لعدم مقدراتها على دراسة وفهم طبيعة الفرد فهماً حقيقياً طالما أنها لا تنتج بالطرق الموضوعية بالدراسة والتحليل ولا تستطيع الدخول إلى عقل الفرد الباطن من أجل كشف حقيقة أسراره وخفاياه، وعلم الاجتماع بالنسبة لدوركايم هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة وفهم تحليل الظواهر الاجتماعية وبالتالى أن الفرد يكتسب لغتة ودينه وعاداته وتقاليده ومقايسة وطموحاته من الجماعة التي يحتك بها ويتفاعل معها واكتسابه لهذه الظواهر والتجارب الاجتماعية يكون من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها من العائلة والمدرسة والمجتمع المحلي ومصادر التنشئة هذه تصب في عروقه وأخلاقياته قيم ومقاييس المجتمع بحيث تتجسد عنده شخصية المجتمع الكبير ويكون ممثلاً له تمثيلاً حقيقياً (الخشاب، 1997).

من هنا نجد أن المجتمع وفقاً لهذا المفهوم من خلال مرجعياته يغذي السمات الأساسية للشخصية النموذجية في وجدان الفرد منذ نعومة أظفاره ولهذا ينشأ الفرد وهو يحمل الصفة النموذجية لمجتمعه وهي تعني بالمطلق ذوبان الشخصية الفردية وبروز شخصية المجتمع عوضاً عن ذلك، ولهذا نجد أن دوركايم رأى أنه لا يمكن دراسة الفرد دراسة موضوعية طالما أنه يحمل صفات المجتمع فلغته وأفكاره ودينه وقيمه ما هي إلا بالحقيقة أفكار ولغة ودين المجتمع الامر الذي يتطلب دراسة المجتمع وعدم دراسة الفرد.

يعتقد دوركايم أن الحقائق الاجتماعية لا يمكن تفسيرها إلا بالحقائق التي تعززها وتتكامل معها، كما لا يمكن اختزال الحقائق الاجتماعية بالظواهر النفسية السيكولوجية والعكس هو الصحيح، فظاهرة الانتحار مثلاً لا يمكن تفسيرها بعوامل نفسية بحتة كتعرض الفرد إلى التوتر والقلق واليأس بل يمكن تفسيرها بعوامل اجتماعية كفشل الفرد في السياسة أو الدراسة أو الحب أو تعرض جماعته إلى كارثة أو أزمة تحدث له تؤدي إلى انعزاله عن المجتمع لسبب من الأسباب أو تبدل أساليب المعيشة وقيم الحياة،اذ ان جميع هذه الأسباب أو بعضها تدفع الفرد إلى إنهاء حياته بنفسه

وحول وجهة نظر دوركايم فيما يتعلق بالتغير الاجتماعي وتصنيف المجتمعات فإنها تأخذ بالاعتبار العامل الأساسي الذي يكمن خلف حركة التغير والمراحل الحضارية التاريخية التي يمر بها المجتمعات البشرية، فالمجتمعات البشرية برأي دوركايم تتحول من مجتمعات ميكانيكية إلى مجتمعات عضوية حيث ان المجتمعات الميكانيكية تتميز بصفات تختلف عن تلك التي تميز المجتمعات العضوية، وفي تصنيف المجتمع يعتمد دوركايم على عامل تقسيم العمل والتخصص فيه فالمجتمع الميكانيكي هو المجتمع البسيط الذي لا يعتمد نظام للتخصص في العمل كما أن إنتاجه منخفض، متخلف علمياً وفية العلاقات الاجتماعية قوية ومتماسكة ووسائل ضبطها الاجتماعي تتمحور حول العادات والتقاليد الدين والعرف والعاطفة والانفعال، كما أن روح المودة والشفقة تسيطر فية على عقول أبناءها بينما المجتمع العضوي هو المجتمع المعقد والمتشعب الذي يعتمد على تقسيم العمل الاجتماعي تتمتع بمستوي إنتاجي ومعاشي عالي، وتكون المهن الصناعية والزراعية فية متطورة، أما درجة التقدم العلمي والتكنولوجي فتتميز بالنضوج والفاعلية ووسائل الضبط الاجتماعي التي تتحدد بالقوانين والشرائع والرأي العام وقوات الشرطة والأمن، ويكون المجتمع العضوي مجتمعاً تعاقدياً عقلانياً بعيداً عن العاطفة والانفعال وتسود فية العلاقات الاجتماعية الرسمية حيث تضمحل الروح العشائرية ويعطي الفرد حرية العمل والتفكير واتخاذ القرار فيما يتلاءم مع مصالحه وأهدافه .

لقد أكد دوركايم على أن المجتمعات الرأسمالية الغربية تحولت وفقاً لمبدأ التباين والتكامل الناتجين عن تقسيم العمل لذا فهو بالتحولات والتغيرات التي تخلق حالة من التحول الاجتماعي وركز بصورة خاصة على التضامن الاجتماعي والأخلاقي والأوامر الذي تشد المجتمع وتمنعه من الانزلاق إلى الفوضى. وللحفاظ على التضامن ينبغي على الأفراد الاندماج في مجموعات اجتماعية لتنظيم حياتهم وفق القيم والعادات المشتركة كما هو واضح في تقسيم العمل الأخلاقي حيث برر تحليلياً اثر التغيرات الاجتماعية الناتجة عن مرحلة التصنيع وما أوجدته من نوع جديد من التضامن، وهذا التضامن يأتي على شكل نوعين هما: التضامن الآلي والتضامن العضوي اعتمادا على تقسيم العمل في المجتمع.

أما نظرية شيلي في التحديث والجريمة 1981، فترى أن التحديث يزودنا بالإطار النظري لتحليل تطور الجريمة في المائتي سنة الأخيرة، وترى أن النظريات الأمريكية الأكثر شهرة في تفسير الجريمة التي لاقت قبولاً واسعاً في الولايات المتحدة أو خارجها خلال العقود الأربعة الأخيرة ليست تفسيرات عامة للسلوك الإجرامي حيث إنها تطبق فقط على التغيرات المصاحبة لعملية التحديث ولا يفسر أي من هذه النظريات،التغيرات التي حدثت في ارتكاب الجريمة في القرنين الأخيرين، ولكنها فسرت فقط ديناميكيات الجريمة في البيئة الحضرية، كما ركزت هذه النظريات على ديناميكيات ارتكاب الجريمة الفردية وأثر التفكك الحضري، والفرص المتزايدة في حياة المدينة للوصول إلى النجاح. ولم تبحث أي من هذه النظريات التحولات في الجريمة في المناطق الريفية أو انتقال الجريمة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، كما إنها لم تقدم إطاراً نظرياً شاملاً لبروز فئات جديدة من المجرمين كالجانحين والنساء في الفترة التي بدأت بقيام الثورة الصناعية

وتضيف شيلي "أن المنظرين في هذا العصر قد ابتعدوا عن النظريات الشاملة في السلوك الإجرامي التي تمت صياغتها في القرن التاسع عشر، وتقدم شيلي تفسيراً للجريمة من خلال نظرية التحديث التي تجاوزت حسب رأيها النظريات المبكرة التي تقدم التفسير الشامل للجريمة وتنظر إلى أثر المجتمع المعاصر في جرائم الأفراد والجماعات. كما أن نظريتها في التحديث تضم النظريات الفردية في القرن

العشرين. وبواسطة تحليل التحديث في سياق المجتمعات النامية والرأسمالية والاشتراكية تحاول شيلي أن تتلافى النقص في نظريات الجريمة التي تستند إلى الصيغة الرأسمالية للتنمية الاقتصادية.

أ. قضايا النظرية:

1. هنالك علاقة معقدة بين الجريمة والمجتمع، اذ ان الجريمة استجابة شاملة للأوضاع المتغيرة في المجتمع.
2. العلاقة بين التصنيع والتحضر من جهة والتغيرات في مستويات وصور الجريمة من جهة أخرى ليست علاقة خطية وإنما هي علاقة معقدة.
3. التغيرات الاجتماعية التي تصاحب التحضر والتصنيع (وهما المصاحبان للتنمية) تسهم في وجود الأنماط الملاحظة من السلوك الإنحرافي.
4. التغيرات في الجريمة التي لوحظت في الدول الأوروبية منذ قرنين من الزمان مع بداية الثورة الصناعية تكررت المرة تلوالاخرى في المجتمعات الأخرى عندما مرت تلك المجتمعات بتحولات متشابهة نحو التحديث وقد تكررت في البلدان الرأسمالية والاشتراكية على حد سواء.
5. ازدادت معدلات الجريمة ارتفاعاً في المناطق الحضرية في بداية مرحلة التحول إلى مجتمع حديث نتيجة الهجرة من الريف إلى المدن بينما انخفضت في الريف في نفس الفترة ولنفس السبب.
6. تزداد جرائم العنف في بداية فترة التحول في المناطق الحضرية نتيجة هجرة الريفيين إليها بينما يبقى مستوى العنف مرتفعاً وبمعدلات عالية في الريف في نفس الفترة.
7. تشهد المدن خلال بداية تجربة التحضر معدلات عالية من العنف يتزامن مع المستويات الجديدة من جرائم الملكية.
8. نتج عن الزيادة في التحضر في المجتمع الحديث معدلات عالية من الجريمة والتي ارتبطت بالحياة الحضرية.
9. نتج عن تزايد التحضر في المجتمع الحديث أنماط إجرامية مميزة وقوية ارتبطت بالحياة الحضرية.

10. كلما كبر حجم المدينة زاد معدل الجريمة. فالمدينة الكبيرة فيها معدل جريمة أكبر من المدينة متوسطة الحجم، وكذلك الضواحي فيها معدلات جريمة مساوية لمعدلات الجريمة في المدن الصغيرة أو البلدة Town، بينما المناطق الريفية يكون فيها أقل معدلات مركبة من الجريمة.
11. أنماط الجريمة المتشابهة في المجتمعات الحديثة سواء الرأسمالية أو الاشتراكية يوضح أن أنماط التنمية الاقتصادية لها آثار متشابهة جداً بالنسبة للمجرمين.
12. أنماط الجريمة المختلفة في تلك المجتمعات يمكن تفسيرها عن طريق الضوابط القوية التي تمارس على السكان في البلدان الاشتراكية.
13. لعملية التنمية آثار مهمة في طبيعة المجرمين، فقد تزايدت مع التحديث جرائم، النساء وجنوح الأحداث.
14. يؤدي النضج في عملية التنمية إلى الاستقرار في معدلات الجريمة ويثبت ذلك زيادة معدلات الجريمة في الدول النامية والاشتراكية عن تلك الدول التي حققت للتو درجة من التقدم.

ب. تحليل النظرية:

حاولت شيلي في بحثها عن العلاقة بين التحديث والجريمة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة:

1. ما أثر التحديث في معدلات الجريمة في المراحل المبكرة من عمليات التنمية وبعد التحول نحو التنمية؟
2. هل تؤثر عملية التحديث في المعدلات النسبية لنمطي الجريمة الرئيسين: الجرائم ضد الأشخاص والجرائم ضد الممتلكات؟
3. هل تؤثر عملية التنمية في العلاقة بين الجرائم ضد الملكية وجرائم العنف ضد الأشخاص.
4. هل يؤثر معدل التحول نحو التنمية في الأنماط الملاحظة من السلوك الإجرامي؟

"هنالك شواهد كثيرة على أن أنماط الجريمة الملاحظة في بلدان كثيرة خلال المائتي سنة الأخيرة تستجيب عموماً بصورة متسقة لعمليات التنمية ...واذ إن أنماط الجريمة العالمية اليوم لا يتعذر فهمها ولكنها استجابة للتغيرات الاجتماعية التي أثرت في مجتمعات مختلفة بنفس الطرف".

إن التغيرات في الجريمة التي لوحظت في بريطانيا منذ قرنين من الزمن مع بداية الثورة الصناعية قد تكررت المرة تلو الاخرى حين مرت المجتمعات الأخرى بتحولات مشابهة نحو التحديث. إن التكنولوجيا الحديثة التي سهلت الحراك المتزايد والاتصالات، قد جعلت التحولات المعاصرة تختلف نوعيا عما كانت عليه في أوروبا الغربية في النصف الأول من القرن التاسع عشر. إلا أن هذه الاختلافات التكنولوجية قد ساهمت في تغيير ما يبدو من آثار لا يمكن تجنبها من جريمة بالنسبة لعملية التنمية. لقد صعدت عملية التنمية مشكلة الجريمة من موضوع اجتماعي يتأثر أساساً بالمركزية الحضرية إلى مشكلة رئيسية في المجتمع الحديث. وحين تصبح المجتمعات متحضرة بصورة متزايدة، فإن ما كان ذات مرة مشكلة أثرت في حياة عدد محدود من السكان الحضريين أصبحت مشكلة تؤثر في الطبيعة المختلفة للمجتمع الحديث، وتعوق مسار التنمية في المستقبل لكثير من البلدان.

"إن عالمية التنمية في المجتمعات الحديثة توحي بأن عمليات التنمية وانجازاتها تؤدي إلى الجريمة، ولكن لماذا كان للتحديث هذا الأثر المتماثل والعام في الجريمة؟ أو لماذا كانت الجريمة هي المؤشر لهذا التغير الاجتماعي الواسع؟ إن البعض يستشهد باليابان وبعض بلدان الشرق الأوسط للاعتراض على مقولة إن التنمية لها آثار لا يمكن تجنبها بالنسبة لأنماط الجريمة في البلدان الحديثة، حيث إن الجريمة في تلك البلدان لا تمثل مشكلة كما هي في بقية بلدان العالم. إلا أن السبب يتمثل في أن تلك البلدان التي لم تستجيب لأنماط الجريمة العالمية لم تحقق ذلك بصورة متعمدة ولكن لأنها نجحت عموماً في المحافظة على الكثير من العناصر التقليدية في حياتها لمواجهة التحديث الذي له نتائج مدمرة.

5. هل تؤثر عملية التحديث في طبيعة السكان المجرمين؟

لقد قامت شيلي بدراستها عن العلاقة بين التحديث والجريمة من خلال عدة مؤشرات اجتماعية محددة للتنمية: مدى وسرعة عملية التحضر، ودرجة التصنيع، والتغيرات في البناء الاجتماعي للمجتمع، وأثر نظام العدالة الجنائية. كما تضمنت الدراسة –وبشكل أقل تركيزاً- على المتغيرات الاجتماعية التي تؤثر في الحالة النفسية للفرد. وهذه العوامل التي تؤثر في الفرد وإمكانية ارتكابه للجريمة تعكس انهيار الطريقة التقليدية في الحياة والهجرة الداخلية وما يصاحبها من انفصال عن الأسرة، وعزلة جماعات نظراء السن (Peer groups) . لذا تتركز بؤرة التحليل في دراساتها على أثر القوى الاجتماعية في الجريمة المعاصرة .

لقد تم تحليل التحديث بصفة أساسية من خلال اثنين من أكثر آثاره أهمية وهما التحضر والتصنيع وإلى حد أقل التغير في حياة الأسرة، والمستوى التعليمي، والطبقة العاملة، وهذه المتغيرات الأخيرة تعتبر آثاراً وعوامل مساعدة بصفة عامة، لأن التحضر والتصنيع هما اللذان يسهمان في انهيار الأسرة، كما يزيدان الطلب على التعليم ونمو الطبقة العاملة الحضرية التي تشارك في الإنتاج الصناعي.

وهناك علاقة معقدة يصعب فهمها بين الجريمة والمجتمع حيث أن العلاقة بين التصنيع والتحضر والتغيرات في مستويات وصور الجريمة قد تبين أنها ليست علاقة خطية بسيطة. فالتغيرات الاجتماعية المعقدة التي تصاحب هذين المظهرين الرئيسيين للتنمية تسهم في الأنماط الملاحظة للسلوك الانحرافي، ويوضح تحليل شيلي العلاقة المعقدة بين المتغيرات المختلفة التي ترتبط بعملية التنمية وظاهرة الجريمة. هذه العوامل تتمثل في الحراك الجغرافي للسكان، والتغيرات في البناء الاجتماعي والأسري والنظام الاقتصادي للمجتمع، وعلية فان الجريمة تعد استجابة شاملة للأوضاع المتغيرة في المجتمع. وببساطة فالمجتمع يتلقى نوع ومستوى الجريمة التي تؤدي إليها أوضاعه.

إن أنماط الجريمة الناشئة عن عملية التنمية التي حدثت أولاً في بريطانيا منذ قرنين من الزمن لم تتكرر فقط في الأمم والمناطق الجديدة من العالم، وإنما تكررت أيضاً في البلدان الاشتراكية والرأسمالية التي مرت بعملية التحديث من خلال جهودها لتطوير اقتصادياتها.

ويلاحظ إن بداية مرحلة التحول إلى مجتمع حديث هي التي جلبت أكثر المشكلات المرضية (Traumatic) إلى المناطق الحضرية في المجتمعات النامية، وقد عانت البلدان في أوروبا في بداية مرحلة الثورة الصناعية وفي البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية خلال فترة ما بعد الحرب وفي البلدان النامية في آسيا وإفريقيا وأمريكيا اللاتينية من اجتماع الأنماط الريفية والحضرية من الجريمة، كما ازدادت معدلات الجريمة ارتفاعاً في المناطق الحضرية في هذه المرحلة من التنمية نتيجة وصول المهاجرين الريفيين الذين أحضروا معهم أنماط جريمة العنف التقليدية، كما إن صعوبة تكيفهم مع البيئة الجديدة أصبحت أكثر وضوحاً بسبب حجم وكثافة الهجرة الحضرية، هذا بالإضافة إلى استجاباتهم العنيفة للتوترات الاجتماعية.

لقد كانت المدن المستقبلية لهذه الهجرات الجماعية غير مهيئة وغير قادرة على استيعاب قوة العمل الجديد الكبيرة، وحتى في البلدان الاشتراكية التي أعدت فيها مناطق لاستيعاب السكان الحضريين الجدد، يمكن للمرء أن يلاحظ مع ذلك المناطق المختلفة أو تجمع المهاجرين الجدد في المناطق الحضرية ذات الإسكان الرديء، فالسكان الحضريون الجدد الذين هم في حالة حرمان بالمقارنة مع السكان الأكثر استقراراً،لنهم يواجهوان بسلع مادية لم يعرفوها من قبل، ويندفعون إلى السرقة أولاً بسبب رغبتهم غير المشبعة وثانياً بسبب الحاجة الفعلية، مما يؤدي إلى مستويات جديدة من جريمة الملكية التي يرافقها مستوى العنف المعهود لدى هؤلاء السكان الريفيين المهاجرين حديثاً. ولهذا تشهد المدن خلال فترة بداية تجربة التحضر معدلات مرتفعة من العنف يتزامن مع المستويات الجديدة من جرائم الملكية

إن الارتفاع العام في معدل الجريمة وتركزه في البيئة الحضرية يمكن تفسيره من خلال جوانب أخرى من التحديث.اذ إن زيادة التحضر والازدهار يسهم في توفر السلع بشكل كبير وإتاحة الظروف المواتية لارتكاب الجريمة بالإضافة إلى امكانية زيادة مشاعر الحرمان النسبي.إلا أن معدل الجريمة الإجمالي ينخفض فقط مع ارتفاع معدل التحضر، وحين ينخفض حجم الهجرة إلى المراكز الحضرية ويتكيف السكان الحضريون القادمون حديثاً مع حياة المدينة، تقل حينئذ جرائم العنف عن السابق لتحل محلها الجرائم ضد الملكية.

لقد نتج عن زيادة التحضر في المجتمع الحديث معدلات عالية من الجريمة وأنماط إجرامية قوية مميزة مرتبطة بالحياة الحضرية، فمستوى التحضر في المجتمعات الرأسمالية النامية والمجتمعات الاشتراكية يرتبط بمعدل الجريمة، كما إن معدلات الجريمة العالية تتركز في مناطق حضرية معينة.

ونظرا لأن المجتمعات الرأسمالية لم تتحكم في الحراك السكاني فقد أصبح لديها أعلى معدلات في الجريمة في أكثر المدن تحضراً، ولا يعني ذلك أن كل مدينة كبيرة فيها بالضرورة معدل جريمة مرتفع بينما المدن الأكبر فيها معدلات جريمة أعلى من البلدان متوسطة الحجم. كما إن ليس من الضروري الضواحي عموماً فيها معدلات جريمة معادلة للمدن الصغيرة أو البلدان الكبيرة بينما المناطق الريفية فيها أقل معدلات مركبة من الجريمة.

إن الارتباط العام بين التحضر والجريمة على المستوى العالمي في العالم الرأسمالي لا يصدق على كل حال في العالم الاشتراكي، فقد أدى التحكم في الهجرة الداخلية في بعض الدول الاشتراكية، إلى جعل المراكز السكانية الكبيرة آمنة نسبياً من الجريمة، بينما المراكز الصناعية المزدهرة تبقى عواصم للجريمة في تلك البلدان.

ومن حيث أنماط الجريمة تتمثل السمة المميزة للتحديث في التحول من مجتمع تسوده جرائم العنف، إلى مجتمع تزداد فيه جرائم الملكية.حيث إن جريمة الملكية هي النمط السائد في جميع المجتمعات الحديثة، لأن السلع المادية أكثر في المجتمعات التي تسودها القيم العلمانية منها في المجتمعات التي تسودها القيم الدينية.

إن تشابه الجريمة في المجتمعات الحديثة سواء منها الرأسمالية أو الاشتراكية توضح أن النمطين المختلفين من التنمية الاقتصادية لهما آثار متشابهة جداً بالنسبة للمجرمين. ويمكن الاستشهاد بالتطور المتماثل للجريمة في كلا نمطي المجتمعات كدليل على أن عملية التصنيع تجهل هذين النمطين من المجتمعات متماثلين. وبينما يعتبر التشابه في أنماط الجريمة دليلاً على نظرية التقارب، ويمكن بالمقابل إثبات إن عملية التحضر والتصنيع والعوامل المسؤولة عن أنماط الجريمة المتغيرة ليست مختلفة في ظل الاشتراكية أو الرأسمالية. وهذا يفسر حدوث التغيرات المتشابهة في

الجريمة في كلا نمطي المجتمعات، إلا أن الاختلافات الرئيسية بين أنماط الجريمة في هذين النموذجين من المجتمعات تفسر من خلال الضوابط القوية التي تمارس على السكان في المجتمعات الاشتراكية، ذلك الأثر الذي يعزى إلى النظام السياسي أكثر مما يعزى إلى نمط التنمية الاقتصادية التي تختارها هذه المجتمعات .

يتحدد المركز الاجتماعي في المجتمعات الحديثة التي يتزايد فيها الحراك وفقاً للملكية أكثر من كونه محدداً منذ الولادة، لذا لا يصبح السعي للحصول على السلع لتحقيق حاجات مادية فقط، ولكن من اجل الحصول على المكانة، أن الحصول على الملكية خصوصاً لدى الأحداث – في المجتمعات الحديثة – قد أصبح وسيلة لإثبات قيمة الفرد سواء تم الحصول عليها بالوسائل المشروعة أو اللامشروعة.

فجرائم العنف ضد الأشخاص المرتبطة بظروف الحياة الريفية – بوجه خاص- انخفضت بصورة كبيرة في المجتمعات الحضرية، إلا أن العنف في المجتمعات الحديثة يرتبط بصورة متزايدة بارتكاب جرائم الملكية حيث يرغب الأفراد في اللجوء إلى أي وسيلة تؤدي إلى الحصول على السلع المرغوبة (Shelley, 1981,p139)

إن لعملية التنمية آثاراً مهمة ليس فقط في مستوى ونوع الجريمة وموقعها ولكن لها آثارها أيضاً في طبيعة المجرمين أنفسهم. فقد نشأ عن تزايد التنمية زيادة عامة في معدلات جرائم الأحداث والنساء. فقبل قيام الثورة الصناعية كان الكبار المرتكبين الرئيسين للجرائم، ولكن مع زيادة التنمية أصبح جنوح الأحداث وخصوصاً الذكور- يشكل جزءا هاماً من الجريمة ككل، كما أن حجم الجريمة الذي أصبح ينسب إليهم بتزايد عندما يصبح المجتمع أكثر تصنيعاً، فالسرقة نمط لجريمة الكبار الشباب من الذكور، ولكن كثيراً من الدول سجلت في تقاريرها أعمال عنف متزايدة ارتكبها الأحداث سواء كانت مرتبطة بجرائم الملكية أو كأفعال متعمدة من العنف ضد الأشخاص.

ينشأ عن التنمية أيضاً معدل متزايد من ارتكاب جرائم النساء، فقبل الثورة الصناعية في أوروبا كانت المرأة مسؤولة عن عدد ومدى محدود من الجرائم، ولكن

حالما نشأ التحديث في المجتمعات زاد معدل ارتكاب النساء للجريمة عموماً في مدى أوسع من الجرائم .

إن زيادة اشتراك الأحداث والنساء في الجريمة يمكن أن تفسر بتغير الأدوار لهاتين المجموعتين في المجتمع الحديث؛ فزيادة مشاركة المرأة في الأنشطة خارج المنزل، وانخفاض الدور للأحداث في المجتمع الحديث قد أسهما في التحول نحو ارتكاب الجريمة العالمية كما نوعا، في المائتي سنة الأخيرة .

وكما يتضح في الأغلبية الساحقة من تقارير بلدان العالم فإن هناك زيادة في معدلات الجرائم العامة فيها، وإن مستوى الزيادة ليست متوافق (Consistent) في كل المجتمعات.

تزداد جرائم المجتمعات الرأسمالية النامية أو الاشتراكية بمعدلات أعلى من تلك البلدان التي حققت للتو درجة من التقدم، وهذا يوحي بأن النضج في عملية التنمية يؤدي إلى الاستقرار في معدلات الجريمة المسجلة. وقد لوحظ مؤخراً معدل منخفض في زيادة الجريمة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في أوروبا ومعدلات زيادة متباينة للجريمة في الدول النامية وبنسبة 2.5% سنوياً مقابل 1% بالنسبة للدول المتقدمة وهذا يوحي بأن تحقيق النمو قد أدى باستمرار إلى انخفاض معدل الزيادة في الجريمة في معظم الدول المتقدمة.

لقد أظهرت عملية التنمية أن لها أثراً متناغماً (Consistent) في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية سواء في مرحلة البداية أو بعد نضج المجتمع الصناعي، إن معظم الآثار العامة للتنمية يمكن تلخيصها في الزيادة في تكرار جرائم الملكية والنمو في معدل الجريمة العام، وظهور نوعين من المجرمين: الأحداث والنساء.

وترى شيلي "أن نظريات الجريمة التي تستند فقط إلى تجارب المجتمعات الأكثر تقدماً من الناحية الصناعية يجب ان ألا تطبق بصورة آلية على الدولة النامية، وبالرغم من وجود تماثل كبير بين أنماط الجريمة في البلدان النامية وتلك الأنماط التي حدثت في القرن التاسع عشر في أوروبا خلال المراحل الأولى من فترة التحديث، فإن تأثير زيادة الحراك السكاني والتطور التكنولوجي المتزايد في العصر الحديث أدى إلى اختلافات في اتجاهات الجريمة المعاصرة في الدول النامية

عن تلك التي لوحظت في أوروبا خلال القرن الماضي. وقد ثبتت الاختلافات وأوجه الشبه بين الفترتين عن طريق التركيز على تغير معدلات وأنماط السلوك الإجرامي، الاختلافات الإقليمية في الجريمة، وطبيعة الناس المجرمين، والمحاولات لضبط مشكلات الزيادة السريعة في الجريمة والتزايد الكبير في جرائم الملكية والانخفاض في جرائم العنف الذي يصاحب عملية التنمية.

وتضع شيلي مجموعة من التحفظات على نظريتها في التحديث والجريمـة، حيث أشارت إلى امكانية استخدام الجريمة بالمعنى العام فقط كمؤشر على التحديث، لأن الجريمة ليست حتى الآن مقياساً صادقاً بما فيه الكفاية لمستوى التحديث الـذي وصلت إليه الدول النامية أو المتقدمة، ولم يثبت وجود علاقة دقيقة بـين معـدلات الجريمة أو أنماط ارتكابها بالنسبة لجرائم معينة ومستوى التصنيع. اذ إن الجريمـة المتزايدة وبخاصة معدلات ارتكابها بالنـسبة لجـرائم الملكيـة يمكـن اسـتخدامها كمؤشرات عامة فقط تبين أن عملية التحديث قد بدأت .

التحديث والتمدن:

تفترض نظرية التمدن أن معدلات الجريمة ستزداد ثم تستقر مع مرور الوقت كما تتوقع نظرية التمدن أن معدلات الجريمة ستخفض كلما كانت الحكومات وشعوبها أكثر مدنية، وتعتمد نظرية التمدن بصورة كبيرة على أعمال (Elias 1982) الذي رأى أن العادات الاجتماعية والأخلاق تصبح أكثر تهذيباً مع مرور الوقت، وطالما أن عملية التمدن هذه تحدث فإن الأفراد يتعلمون كيف يكبتون حاجاتهم الملحة وتصبح المجتمعات أقل عنفاً نتيجة لذلك، وهكذا يصبح ضبط النفس الصفة الرسمية للسيطرة وليست العوامل الخارجية الأخرى مثل الدولة وتهديدات العقوبة، وطالما أن الوضع يتعلق بالجريمة وضبطها فإن أنصار هذه النظرية يركزون على كيفية التغيرات التي حدثت على أشكال الضبط الاجتماعي الرسمي والعقوبة، لكن سلوك الأفراد يلعب بصورة واضحة دوراً هاماً وهذا مشابه لشعار دوركايم في التحديث، حيث رأي أنه كلما أتسع نطاق التصنيع، فإنه يخلق انقسامات معقدة للعمل والتي يتطلب درجة عالية من الاعتمادية، وطالما أن التضامن العضوي يصبح أقوى فإن الناس يمارسون درجة عالية من السيطرة (الضبط الداخلي للذات) على سلوكهم

لأن الآخرين يعتمدون عليهم، وأن أعطاء الصفة الذاتية للضبط الاجتماعي يتوقع أن تؤدي إلى انخفاض مستوي الجرائم وخاصة ما يتعلق منها بالعنف فطالما أن الأفراد يكبحون بصورة متزايدة حاجاتهم الملحة فإنهم على الأرجح معرضون لزيادة الأمراض النفسية حيث يحتمل في مثل هذه الحالات زيادة ضحايا التأثير النفسي مثل الانتحار وقضايا المخدرات.

أن الدراسات التي أجراها العلماء بالاعتماد المباشر على بداية التمدن تكاد تكون نادرة على أية حال حيث ان هناك دراسة واحدة دعمت هذه النظرية وهي دراسة و**Gillis** الذي بحث فيها المعرفة والعنف في القرن التاسع عشر في فرنسا حيث استخدم معلومات عن جرائم العنف والانتحار في فرنسا من عام 1852 – 1914م حيث بينت الدراسة أنه كلما ارتفع معدل المعرفة كان هنالك انخفاض في معدل الجريمة وخاصة جرائم مثل القتل وجرائم العنف الأخرى كما أظهرت ارتفاعاً في معدلات الانتحار ورأى Gilliss أن هذه المعلومات تشكل دعماً قوياً لفرضيته التي توقعت ذلك، أي أنه كلما تطورت المدنية فإن العنف بين الأفراد سينخفض وأن العنف ضد النفس سيزداد.

نظرية الفرصة:

يدرك الجميع أن التغيرات المعقدة التي تطرأ على البناء الاجتماعي هو الذي يصاحب تطور ذلك المجتمع، وهنا نرى أن نظريات الفرصة تشبه نظرية التحديث والتمدن حيث أن فرضية التحديث تركز على كيفية تأثير التغيرات على القيم التقليدية في حين ان نظرية التمدن تتوقع تطور وسائل الضبط الاجتماعي الداخلي (النفس) لكبح السلوك الإجرامي أو المؤذي.

تقترح نظرية الفرصة أن الاقتصاديات والمنظمات الاجتماعية توفر فرصة متزايدة للانحراف والانخراط في السلوك الإجرامي (Cohen and Felson , 1979)

فعلى سبيل المثال فإن الإنفاق على حاجات مختلفة تكون معرضة للسرقة إضافة إلى عمل المرأة بدل من عمل أحد الزوجين بالإضافة إلى زيادة الانفاق على الترفية الذي يعني قضاء وقت أطول خارج البيت ويؤدي إلى تقصير فترة حراسة الممتلكات وبالتالي سرقتها، وفي الوقت نفسة فان زيادة الحراك الاجتماعي والتنوع

الثقافي يمكن أن يؤدي إلى ضعف الروابط الاجتماعية مقارنة مع الماضي وبالنتيجة تظهر مجتمعات مكونة من أناس أقل حرصا على السلامة الشخصية وسلامة الملكية لجيرانهم الذين بالكاد يعرفونهم.

ان أهم الدراسات التي أجريت في هذا الصدد ما قام به كوهين Cohen، وكذلك العالمان كلاوارد Cloward وأوهلين Ohlin.

تشكل تلك الثقافة لدى الأجيال السابقة، وهي مهمة يصعب - إن لم يكن من المستحيل - إجرائها.

نظرية الصراع الاجتماعي و مفهوم الصراع الاجتماعي:

http://afaksocio.ahlamontada.com/t107-topic

يحدث الصراع الاجتماعي نتيجة لغياب الانسجام والتوازن والنظام والإجماع في محيط اجتماعي معين، ويحدث أيضا نتيجة لوجود حالات من عدم الرضى حول الموارد الماديـة مثل السلطة والدخل والملكية أو كليهما معا. إما المحيط الاجتماعي المعني بالصراع فيشمل كل الجماعات سـواء كانت صغيرة كالجماعات البسيطة أو كبيرة كالعشائر والقبائل والعائلات والتجمعات السكنية في المـدن وحتى الشعوب والأمم.

تتجلى الفكرة الأساسية في القول أن قضية الصراع بين المجموعات البشرية هي في الواقع ظاهرة عضوية في الحياة الإنسانية والعلاقات السائدة بينها، ويمكن ايراد نوعين من الأسباب حول استيطان الصراع الاجتماعي كظاهرة اجتماعية بين المجموعات البشرية:

1. ثمة ما يسمى بـ" الرموز الثقافية ": وهو نوع من الأسباب التي تؤدي إلى انسجام بين البشر او إلى خصام. والخصام في هذا السياق قد يتجلى في الاختلاف على مفهوم السلطة المادية، فمن له الحق في السلطة وتملكها؟ ولماذا؟ هو سؤال يسمح بنشوب صراع.
2. ومن وجهة نظر ماركسية فان قضية العدالة الاجتماعية تعد متغيرا بنيويا في اثارة الصراعات الاجتماعية طالما أن هناك توزيع غير عادل للثروة

بعض تعريفات الصراع الاجتماعي

يقدم علماء الاجتماع السياسي وعلماء الانثروبولوجيا بعض التعريفات التي تساعدنا في التعرف على معنى الصراع في أدبيات العلوم الاجتماعية، ولنأخذ اثنين من هذه الأدبيات:

أولا : رالف دارندوف R. Dahrendof "

يقدم عالم الاجتماع الألماني هذا الصراع على انه: "حصيلة العلاقات بين الأفراد الذين يشكون من اختلاف في الاحداث. "

ثانيا : لويس كوزر

هو عالم اجتماع أمريكي معاصر اهتم بالنظرية الوظيفية وقدم مساهمة في نظرية الصراع الاجتماعي، وان هذه المساهمة تعرف الصراع بـ : "انه مجابهة حول القيم أو الرغبة في امتلاك الجاه والقوة او الموارد النادرة. " وفي هذا السياق للتعريف فإن الأطراف المتصارعة لا ينحصر اهتمامها بكسب الأشياء المرغوب فيها بل انها تهدف إلى وضع المناوئين أما في حالة حياد أو أن يقع الاضرار بهم أو القضاء عليهم.

مشروعية الصراع الاجتماعي

الجذور:

تهتم النظريات السوسيولوجية باستكـشاف أسـباب الـصراع الاجتمـاعي وانعكاساتها، وتحاول ان تطرح رؤى فكرية بخصوص إمكانيـة نفـي المفهـوم أو التحكم فيه. أي البحث في استعمال المفهوم وتوظيفه لتبريـر غايـات سياسـية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حتى فلسفية، ولكن كيف ؟

إن الفكر النظري حول الصراع الاجتماعي هو فكر قديم جدا ولعل نظرية كارل ماركس حول الصراع الطبقي تمثل حصيلة لتراكم الزاد المعرفي لهذه النظرية. فالصراع الاجتماعي عند ماركس له جذور اقتصادية تشكل الطبقات الاجتماعية أساسه عند المجموعات البشرية. اما الصراع الطبقي حسب الماركسية هو القوة المحركة للتاريخ.

من جهة أخرى يرى البعض كـ "روبرت مالتوس " صاحب النظرية الشهيرة في السكان بأن الثورات وقتل الملايين من الأفراد عبر وسائل العنف المتعددة والمتنوعة هي مسألة ضرورية لتقدم البشرية. ومن مؤلفاته (بحث في مبدأ السكان) وصاغ فيه نظريته حول السكان والتي ثارت ضجة كبيرة حيث ورد فيها أن الرجل الذي ليس له من يعيله والذي لا يستطيع أن يجد له عملا في المجتمع سوف يجد أن ليس له نصيباً من الغذاء على أرضه فهو عضو زائد في وليمة الطبيعة حيث لا صحن له بين الصحون وينبغي على الطبيعة ان تأمره بمغادرة الزمن.بعبارة أخرى فالصراع الاجتماعي من هذا المنظور أساسيا وضروريا لإحداث تغير اجتماعي ايجابي وكأن فلسفة التقدم والتنمية التي اجتاحت أوروبا في القرن التاسع عشر ما كان لها أن تنجح لولا البعد العنفي الكامن فيها، وفي هذا السياق يبدو أن للصراع وظيفة ايجابية.

في علم الاجتماع

بالنسبة لنظرية الصراع في علم الاجتماع يمكن الإشارة إلى المعالم التالية: فمن جهة تُعدّ نظرية الصراع الاجتماعي كطليعة للفكر الماركسي، ومن جهة ثانية تُعدّ بديلا للنظرية البنيوية الوظيفية، بل انها تمثل مخرجا للنظريتين فهي من جهة تحمل بذور الوظيفية وفي الوقت نفسة تحمل بذور الماركسية لذا فهي تستعمل مضامين وجواهر كلا من الوظيفية والماركسية، بحيث يستحيل ردّ اطروحاتها إلى أي من هما منفردة.

وقد سبق الإشارة إلى النقد الذي تعرضت له البنيوية الوظيفية على عدة مستويات باعتبارها نظرية محافظة ذات طابع ايديولوجي وغير قادرة على التعامل مع التغيرات الاجتماعية كونها ركزت في انطلاقاتها على استقرار البنى الاجتماعية حتى فقدت القدرة على تحليل الصراع الاجتماعي. لذا يمكن القول بأن نظرية الصراع الاجتماعي تمثل محاولة قام بها العديد من علماء الاجتماع للمحافظة على الاهتمام بمفهوم البنية والاعتناء بالوقت نفسة بمفهوم الصراع.

ويعد كتاب عالم الاجتماع الامريكي "لويس كوزر" المنشور تحت اسم "وظائف الصراع الاجتماعي 1950 "أول محاولة تنظيرية في هذا الصدد، أي أنه

أول محاولة امريكية تتعامل مع الصراع الاجتماعي انطلاقا من رؤية البنيوية الوظيفية مما يعني أن كوزر انفرد نوعا ما بنظرة ايجابية للصراع الاجتماعي. ومع ذلك فالبعض يرى أن دراسة الصراع الاجتماعي يجب ان يتجاوز الوظائف الاجتماعية الايجابية لهذا الصراع، فما الذي يعنيه هذا البعض؟

يكمن المعنى في النظرية الماركسية، فلعل ابرز ضعف تشكو منه نظرية الصراع الاجتماعي هو فقدانها لارضية النظرية الماركسية، ولعل الاستثناء الوحيد في هذا الميدان هو عالم الاجتماع الالماني " رالف داهر ندوف " الذي حاول تلقيح نظرية الصراع الاجتماعي بأطروحة الفكر الماركسي فكان كتابه " الطبقة وصراع الطبقات " أهم عمل سوسيولوجي حول نظرية الصراع الاجتماعي.

ومع هذا فإن داهرندوف يكاد يستعمل نفس الاطار التحليلي الذي تبناه علماء الاجتماع الوظيفيون "البنى والتنظيمات الاجتماعية". ومن ناحية اخرى فقد نبه داهرندوف إلى أن عناصر النسق الاجتماعي يمكن أن تعمل معا على نحو متناسق ويمكن أن تعرف صراعا وتوترات ذات بال، فالمجتمعات تتمتع بحركية والصراع هو أحد ملامح هذه الحركية ومثلما أن هناك تناسق اجتماعي فثمة أيضا مجابهات وتوترات اجتماعية.

لقد جاءت أراء ماركس في الجريمة جزءا مكملاً لمقولاته المشهورة حول النظام الاجتماعي والرأسمالي والصراع الطبقي فيه حيث نظر إلى ظاهرة الجريمة والانحراف في المجتمعات الرأسمالية عموماً على أنها إفراز من إفرازات الصراع الطبقي بين ملاك وسائل الإنتاج "الطبقة البرجوازية" وبين الطبقة العاملة "طبقة البوليتاريا" (الخليفة، 2000، ص 72). ومن هذا المنطلق فإن تفسير السلوك المنحرف من خلال المنهج الماركسي ينطلق من محورين أساسيين هما:

1- اعتبار الجريمة ذات علاقة بالفقر سواء كان مطلقاً أو نسبياً.
2- اعتبار الجريمة ذات علاقة بمجمل الأوضاع التي توجدها الرأسمالية والاستغلال.

وقد جاءت محاولات كثيرة لتفسير الانحراف والجريمة باستخدام التفسير الاقتصادي الماركسي، كان أبرزها ما قام به العالم الاجتماعي الهولندي بونجر الذي

تناول أسباب الجريمة باستخدام التفسير الاقتصادي الماركسي حيث يرى أنه يمكن إرجاع أسباب الانحراف والجريمةالى النقاط التالية:

1- الجريمة لا ترجع إلى أسباب بيولوجة، وبذا فهو ينفي المدرسة البيولوجية للجريمة بزعامة لومبروزو.
2- ليس هناك علاقة بين الجريمة والأخلاق.
3- البيئة الاجتماعية هي المسؤولة عن نشوء مختلف سمات الفرد وبالتالي فالتوزيع غير العادل للثروة والسلطة يخلق الصراع والانحراف والجريمة.
4- يؤدي الربح وفائض الإنتاج في المجتمعات الرأسمالية إلى المنافسة والخسارة والفائدة غير المعقولة مما يتيح مختلف أصناف الانحراف والجريمة.
5- نظام الطبقة يؤدي إلى العداوة والحقد والحسد وقد قسم بونجر الجرائم والانحرافات بناء على الطبقة التي ينتمي إليها الشخص (كارة، 1992م، ص 60).

وباختصار يمكن القول أن الاتجاه الصراعي أو الماركسي يرجع الانحراف والجريمة إلى التوزيع غير العادل للثروة والقوة في المجتمع مما يحدث الصراع الدائم بين من يملكون القوة والثروة والذين لا يملكون ذلك، وتستمر مسيرة التاريخ على هذا النطاق بسبب الصراع الطبقي في المجتمع. وكذلك نظرية النظام العالمي فهي تعتمد هذه النظرية على المفهوم الماركسي لتفسير أثر الرأسمالية الممتدة على أمم تختلف في مستويات التنمية وتري هذه النظرية أن التوزيع الاقتصادي والنظريات التكوينية بالإضافة للثقافة والتوتر الاجتماعي والفوضى الاجتماعي جميعها عوامل تساهم في الجريمة.

نظرية أسلوب الحياة :(الضحايا)

تساءل كل من (هندلنق وقوتفردسون وجارفليو) سنة 1978م لماذا نجد شخصاً أو مجموعة ما أكثر عرضه أو تكون ضحية أو ضحايا للجريمة؟

فكانت الإجابة أنه أسلوب حياتهم، فأسلوب الحياة أو الأنماط الحياتية قد تقود أناس معينين أكثر من غيرهم لأن يكونوا ضحايا أو مجنياً عليهم.

تتكون هذه النظرية تتكون من ثلاثة أجزاء هي:

1- الأدوار الاجتماعية.

2- المكان أو الموقع في البناء الاجتماعي.

3- الجزء العقلاني أو المكون العقلاني.

ففيما يتعلق بالأدوار الاجتماعية، فإن الأفراد في المجتمع يمارسون أدواراً اجتماعية تبعاً للمكانة الاجتماعية التي يحتلونها وبناء على التوقعات والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع، وهكذا يطورون أساليب أو أنماط حياتية متباينة قد يدفع بعضها إلى الجريمة، وبالتالي فإنه كلما ارتفعت مكانة الشخص في البناء الاجتماعي تناقصت أو قلت الفرص لأن يكون ضحية للجريمة وهذا يفسر بناء على الأنشطة الاجتماعية التي يزاولها والأماكن التي يتردد عليها. أما الجزء العقلاني أو المكون العقلاني فيتعلق باتخاذ القرار أو بالسلوك المناسب.

وهكذا نجد أن الأدوار الاجتماعية والمكانة البنائية الاجتماعية يتفاعلان معاً في اتخاذ القرار العقلاني، فمثلاً أن الأشخاص الذين يترددون على المقاهي والبارات والأسواق الرخيصة والرياضة ويقفون أوقاتاً طويلة خارج بيوتهم وفي ساعات الليل أكثر عرضة للجريمة من الأشخاص الذين يحتلون أماكن اجتماعية مرموقة وأنشطتهم الروتينية أقل، وهذا يعني ان نمط وأسلوب الحياة يوئر في علاقة عضوية بمخاطر التعرض للجريمة.

2. 2 الدراسات السابقة

نظراً للطبيعة المقارنة لموضوع الأطروحة فأنني لم أتمكن وحسب ما أعلم وفي مختلف المواقع التي بحثت بها أن أجد دراسة بنفس الموضوع الذي أبحث فيه ولكن هناك العديد من الدراسات ذات الصلة التي تناولت جزءاً منها أسأل الله أن أوفق في الاستفادة بما يثري بحثي ويخرجه في الشكل الذي يمكن أن يستفيد منه المهتمون.

تناول (السراج، 1992:) بعنوان مكافحة الجرائم الاقتصادية والظواهر الانحرافية في دراسة ملامح الجريمة في الوطن العربي في الفترة (1972-1992) والتحولات الاجتماعية والاقتصادية وما رافقها من تغيرات اجتماعية والتي ساهمت في بروز مشكلات اجتماعية مثل الفقر والتشرد والتفكك الاجتماعي. وقد بينت الدراسة أن أنماط الجريمة التقليدية في فترة السبعينات والثمانينات كان ابرازها (قتل، وسرقة، واختلاس، وتزييف، ونصب، واحتيال، وهتك عرض، واغتصاب) وقد استمرت وبمعدلات أعلى لما كانت عليه سابقاً، كما أظهرت الدراسة بروز أنماط جديدة مثل مخدرات، وعنف وبيئة. ويعزو السراج الجريمة في الوطن العربي في الفترة التي درسها إلى التطور الحضاري (التغير الاجتماعي) وما رافقه من مشكلات اجتماعية وزيادة الفقر وزيادة الثراء، والأمية والتفكك الأسرى، والأيدي العاملة وضعف قدرة الإنسان مع التكيف.

كما أظهرت دراسة (الخليفة، 2000) بعنوان اتجاهات الجريمة ونظم العدالة الجنائية أن هناك علاقة بين معدلات الجريمة في الوطن العربي والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، حيث كان معاملات الارتباط بين الجريمة وكل من المتغيرات الاجتماعية على النحو التالي:

معدل الإعالة (-0.046)، ونسبة العمالة النسائية (0.156)، ومعدل استهلاك الفرد للطاقة (0.066) وعدد الأشخاص لكل تلفون (0.057)، ومعدل الناتج الوطني للفرد (0.017)، ومعدل القوى العاملة (0.089)، ودول إقليم الجزيرة العربية (0.232)، ودول إقليم الهلال الخصيب (0.390)، ودول إقليم النيل (0.082). (الخليفة، 1998، ص29).

وعند تقسيم الدول العربية إلى أقاليم تبين أن معاملات الارتباط كانت أكبر لدول الهلال الخصيب وهي دول فقيرة نسبياً، في حين كانت العلاقة سلبية لأقليم الجزيرة العربية، وعلى المستوى المحلي للمجتمع فإن تراكم المديونية والانفاق العسكري الزائد، والأمية كلها عوامل تؤثر في تنمية الإنسان وهي إنفاق موجه حساب التنمية الشاملة في المجتمع, كما بينت وجود علاقة إيجابية بين (التنمية الاقتصادية) ومعدلات الجريمة في الدول العربية (الخليفة، 2000، ص 65).

أما دراسة (Pablo,2000)، crime and victimization an economic perspective تناولت الجريمة والضحية من جهة نظر اقتصادية وانطلقت الدراسة من الأسئلة التالية: لماذا توجد الجريمة والعنف في بعض الدول أكثر من غيرها؟ ولماذا ترتفع معدلات الجرائم العنيفة بشكل سريع على مستوي العالم؟ وما هي أكثر المجموعات البشرية التي تكون في خطر الجرائم المختلفة وما هي الدلائل التي تشيد إلى وجود موجات من الجرائم في وسط معين؟ وهل الفقر يقود إلى معدلات أعلى من الجريمة؟ وهل عدم التوزيع العادل للدخل وعدم المساواة يؤدي إلى وجود جرائم العنف؟ ثم حاولت الدراسة الإجابة عن هذه الأسئلة المحورية من أجل التوضيح مفهوم الجريمة وضحاياها من وجهة نظر اقتصادية. وقد أورد ثلاثتهم من خلال متابعتهم للجريمة على مستوى العالم بأن معدلات الجريمة قد ارتفعت بنسبة 300% إلى 400% في نهاية 1960م وحتى 1970م، ومنذ بداية 1995م حتى منتصف 1995م فقد ارتفعت معدلات الجريمة في أمريكا اللاتينية بنسبة 50% وفي أفريقيا جنوب الصحراء وأوربا الشرقية وآسيا الوسطى بأكثر من 155% هذا هو الشيء الذي جعل بعض الدول تركز في كيفية معالجة قضايا الجريمة أكثر من معالجة القضايا الاقتصادية التقليدية مثل البطالة والتضخم والضرائب، الذي يدعم هذه النتيجة هو استطلاع الرأي العالم في الولايات المتحدة الأمريكية كما أظهرت النتائج بأن الجريمة هي من أكثر المشاكل الخطيرة في المجتمع الأمريكي، وفي استطلاع مشابهة في انجلترا وهولندا أكد أكثر من 50% بأن الجريمة هي المشكلة الاولى. كذلك حاولت الدراسة إظهار أثر الجريمة وضحاياها من وجهة نظر اقتصادية من خلال الجوانب الاقتصادية السالبة التي تسببها الجريمة. وقد رصدت تكاليف وأسباب الجريمة الاقتصادية في التكاليف التالية:

1- الإنفاق الكبير على البوليس والمحاكم والقضاء والإنفاق على الأمن الخاص.
1- فقدان القيمة الكامنة للحياة بسبب القتل أو الجريمة أو إعاقة الشخص بواسطة المجرمين وضياع مجهوده ومساهماته في النشاط الاقتصادي.
2- تكاليف العلاج التي تتسبب فيها الجريمة والعنف.

3- هنالك تكاليف غير مباشرة أخرى تسببها الجريمة يصعب حسابها وتقيمها، قد يحدث عدم القيام بالأنشطة الاقتصادية في مناطق معينة بسبب الخوف من الجريمة وهذا يؤدي إلى تقليل في الإنتاجية.

4- الإنفاق من أجل المحافظة على حقوق الملكية وتكاليف أخرى ويمثل فقدان الحياة 4.5% من هذه التكاليف المتعلقة بالجريمة على مستوي العالم.

لقد خلصت الدراسة بعد استخدام مجموعة من بيانات وفرتها كل من الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية لدراسة الجريمة والعنف وضحاياها إلى أن المتغيرات الاقتصادية التالية هي محددات اقتصادية أساسية لزيادة معدلات الجريمة والعنف.

1- متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالى (GNP).

2- متوسط سنين التعليم للأشخاص البالغين.

3- معدلات نمو الناتج الإجمالى المحلي كعلاقة من التوظيف وخلق الفرص الاقتصادية بصورة عامة.

4- معامل جيني (Gini) كمقياس لعدم المساواة في توزيع الدخل وكانت علاقة كل هذه المتغيرات مع الجرائم بأنواعها المختلفة علاقات عكسية وذات مدلولات إحصائية كبيرة مما يبرر صحة تأثير هذه المتغيرات بارتفاع معدلات الجريمة والعنف وارتفاع معدلات ضحاياها.

دراسة كرستوفر براونق وآخرون،(Christopher.et. al.,2004) the paradox of social organization

تناولت الدراسة معضلة المنظومة الاجتماعية، والشبكات، الفاعلية الجماعية، وجرائم العنف في المناطق الحضرية، ترى الدراسة أن نظريات الجوار والمنظومة الاجتماعية لم تفسر بفاعلية وجود جرائم مرتفعة النسبة في بيئات اجتماعية منظمة ولهذا تجري الدراسة في العلاقة بين بعدين في المنظومة الاجتماعية وهما الشبكات الاجتماعية، مثل الروابط والتبادل بين السكان والفاعلية الجماعية، الثقة المتبادلة والتضامن وارتباطها بتوقعات الفعل ذو الطابع الاجتماعي، وقامت الدراسة باختيار فرضية متعلقة بالعنف في الحضر وتبين من خلال الدراسة أنه لم يظهر بصورة

واضحة التوتر بين ساكني الجوار وشبكات المجتمع، كما أن شبكات المجتمع يمكنها أن تشارك في مجتمع الجوار بصورة فعالة. واعتمدت الدراسة على معلومات متعلقة بالتعداد السكاني في العام 1995م والبنيات المتعلقة بمشاريع تنمية المجتمعات في شيكاغو في الأعوام 1995 – 1997م كما اعتمد على المسوح المستخدمة في النماذج في عامي 1995 – 1997م بالإضافة إلى الإحصاءات المتوفرة عن مشاريع متعلقة بتطوير الإنسان في شيكاغو في الأعوام 1994، 1995.

تناولت الدراسة التحول الاجتماعي والأنوميا المؤسساتية وجرائم الملكية الخطيرة في روسيا الانتقالية، قامت بتقييم التغير الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية والجرائم الخطيرة المتعلقة بالممتلكات في روسيا.

وتبين من خلال الدراسة أن البحوث الحديثة التي أجريت في روسيا من الناحية النظرية أدت إلى جوانب سلبية في التغير الاجتماعي.

واستخدمت هذه الدراسة فرضية العالم دوركايم لتقييم اللامعيارية وتم تجربة هذه الفرضيات التي تربط بين التغير الاجتماعي والجرائم وكذلك علاقة التأثيرات غير الاقتصادية على التغير من خلال استخدام معلومات عن الجرائم في روسيا والبيانات المتوفرة لدي وزارة الداخلية عن التغير الاجتماعي. كما قامت الدراسة باستخدام نموذج الانحدار لتقييم نماذج المقطع المستعرض توحده للتحليل وأظهرت الدراسة أنه لا تأثير للتغير الاجتماعي والاقتصادي (السرقات عمليات السلب والنهب) ولكن أظهرت الفرضيات أن هنالك تأثير على المؤسسات الاجتماعية، ولكن بطبيعة الحال لا يوجد سند على أنها تؤثر في تغيير نوعية الجرائم ويشير الباحث على أن هذه المعايير يمكن تطبيقها على الدول الغربية.

دراسة: مظهر شاه حبيب الله وباهروم , Baharom , A.H and Habubullah
M.S, (2008): is crime cointegrated with income and unemployment

انطلقت الدراسة من التساؤل التالي: هل الجريمة مرتبطة بالدخل والبطالة، هذه الدراسة تختبر بين العلاقة بين الدخل والبطالة في أحدي عشر دولة أوربية بتطبيق Panel data Analysis في حزمة تحليل البيانات "وذلك بدراسة الجرائم الكلية والفرعية والمعلومات العامة عن الجرائم ". استخدمت الدراسة متغير ثابت وآخر

عشوائي لدراسة أثر النماذج. وتم تقييم المعلومات وذلك بتحليل وتقييم أثر الدخل والبطالة على الجرائم الكاملة وأثر هذه الجرائم على تصنيف ونشاطات المجرمين، وباختيار الفرضيات أتضح أن الاختيار العشوائي للنماذج يجب استخدامه في الجرائم الكاملة وجرائم المرور وجرائم المنازل وجرائم العنف، ماعدا تلك المتعلقة بالمخدرات. وأظهرت النتائج أن الدخل والبطالة لها علاقة قوية مع الجرائم الكاملة والجزئية، كما أظهرت أيضاً أن الجرائم لها علاقة إيجابية بالدخل وذات أثر على كل الشرائح ما عدا جرائم سرقات المنازل حيث العلاقة سلبية كما أظهرت أيضاً أن الجرائم لها علاقة إيجابية بالبطالة ماعدا جرائم العنف لها علاقة سلبية. كما أظهرت النتائج عن وجود علاقة قوية وتأثير كبير في تقييم مستوي الجريمة. وتشير إلى أن قضايا المجرمين والسلوك العدواني أصبح في الآونة الأخيرة ذات اهتمام كبير على مستوى العالم ومعظم الباحثين يعتبرون الجريمة من الظواهر المهمة وبالتالي دراسة الدوافع ولاسيما المهتمين باتخاذ القرار في معظم البلدان، فمعظم النتائج المتعلقة بالجرائم تشير إلى أن هذه الجرائم لا تؤدي فقط إلى فقد الممتلكات وفقدان الحياة ولكنها أيضاً تؤدي إلى اضطرابات عقلية عديدة.

وفي دراسة قام بها مسومي ذاكر Mousmi and Zakir , (2009): determinants of crime.

وتناولت تقرير معدلات الجريمة من حيث الانخفاض والنمو في الهند وتري الدراسة أن التحليل بواسطة Becker عن الجريمة والعقاب قد أوجد سلسلة من النظريات والأعمال الحسابية وذلك لدراسة الجرائم على الرغم من عدم وجود دراسات كافية في الدولة النامية، هذه الدراسة تحاول تكملة هذا النقص وتبحث عن العوامل التي تؤدي إلى خفض الجرائم من حيث دور البوليس ومعدلات الاعتقالات وكيفية وقوع هذه الجرائم ومتغيرات الوضع الاجتماعي والنمو الاقتصادي والفقر وأثر هذه العوامل على معدلات الجريمة في الهند، وأظهرت النتائج أن الاثنين : Deterrence وعوامل التعبير الاقتصادي والاجتماعي مهمة جداً في شرح وتفصيل معدلات الجريمة مع ملاحظة أن هذه العوامل وتأثيرها في دول أخرى تختلف عن العوامل المذكورة هنا.

كما بحثت دراسة (علاوي، 2009) في العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة في الأردن في الفترة من 1997-2006 حيث خلصت الدرا سة الى وجود فروق ذات دلالة احصائية في المعدل العام للجريمة نظرا لمتغير الإقليم كما يوجد علاقة ارتباط عكسية بين المؤشر العام للجريمة والمستوى الصحي كما يوجد علاقة ارتباط عكسية بين مستوى التنمية البشرية ومعدل الجرائم الواقعة على الأموال

وفي دراسة بولو لوريرو وآخرون (Loureiro, et.al 2009): Crime, economic conditions and family heritage تناولت الدراسة الجريمة والعوامل الاقتصادية والمؤسسات الاجتماعية والتركيبات الأسرية. وتختبر هذه الدراسة العوامل المرتبطة بالتركيبات الأسرية والمؤسسات الاجتماعية والعادات كما توضح الاختلافات بين المسجونين العدوانيين وغير العدوانيين. ودلت النتائج على أن القضايا الاقتصادية هي العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى حدوث الجرائم غير العدوانية ومن ناحية أخرى أن الجرائم العدوانية هي نتاج لعوامل متعلقة بالتركات الأسرية تنخفض بعض الجرائم ذات العلاقة بالمؤسسات الاجتماعية، كما أن المسجونين الذين كانت لديهم علاقة جيدة مع جيرانهم لديهم قابلية لارتكاب جرائم العنف وأظهرت الدراسة أن معظم الاقتصاديين يرون أن هنالك عوامل مختلفة تؤثر على الجرائم بصورة متغيرة، أي أن لكل جريمة دوافعها. واعتمدت الدراسة على معلومات تم جمعها من ولاية بابودا في البرازيل واشتملت هذه المعلومات عن أسئلة متعلقة بنوع الجرائم ومميزات المسجونين والعادات الاجتماعية وعائلات المسجونين في كل محافظة، إضافة إلى بعض العادات مثل الإدمان والعوامل التي تؤدي إلى جرائم العنف مثل التركيبات الاجتماعية، نظام الميراث المتعلق بالأسرة، والجرائم غير متعلقة بالعنف مثل الجرائم الاقتصادية.

وفي دراسة (البداينة، 2010**)** بعنوان التنمية البشرية والارهاب فـي الـوطن العربي خلصت الدراسة الى ان التنمية البشرية يمكن ان تسهم في توسيع خيـارات الشرائح الإجتماعية الفقيرة، او خلق طبقة وسطى جديدة في المجتمعـات الداعمـة للإرهاب تقليديا، وتزداد الإستثمارات الإجتماعية للناس مما يجعلهم اكثر انغماسا في حماية هذه الاستثمارات من مهدداتها كالجريمة والإرهاب.

الفصل الثالث
المنهجية والتصميم

تناول هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة من حيث مجتمع الدراسة وطرق جمع البيانات ومداها، وعدد المفردات، وإجراءاتها، وأداة الدراسة، وأسلوب معالجة البيانات.

1.3 منهجية الدراسة

اعتمدت المنهجية المتبعة في هذه الدراسة على اسلوب الإحصاء الوصفي لجوانب الظاهرة محل البحث، واكتشاف العلاقات والارتباطات بين المتغيرات، ويعد منهج التحليل الاجتماعي من أكثر أنماط البحوث الوصفية والتحليلية لدراسة الظواهر العالمية وتحليلها بهدف الوصول إلى صورة متكاملة لجوانب الظاهرة بأسلوب علمي يجمع بين الدراسات والبيانات العالمية الدولية وتحليل ودراسة أثرها على الظواهر الاجتماعية وذلك من خلال الرجوع إلى العديد من المصادر والمراجع الدولية الثانوية لبناء الإطار النظري للدراسة، ومن ثم الإجابة على تساؤلات الدراسة بعد التحليل الإحصائي المناسب لها.

2.3 مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة الإحصائي المستهدف من جميع دول العالم مقسمة حسب الترتيب العالمي لها من حيث مستوى التنمية البشرية وفقاً لمعيار برنامج الأمم المتحدة لتنمية القوى البشرية، وقد بلغ عدد الدول التي يتوفر عنها بيانات والداخلة في الدراسة الحالية 107 دول من أصل 169 دولة في العالم مقسمة حسب مستوى تنمية القوى البشرية لها إلى 33 دولة ذات مستوى تنمية بشرية متقدم جداً، و36 دولة ذات مستوى تنمية بشرية متقدم، و30 دولة ذات مستوى تنمية بشرية متوسط، و8 دول ذات تنمية بشرية متدني**(يعد مستوى التنمية البشرية مرتفعاً إذا كان**

مؤشر التنمية البشرية للدولة 0.80 أو أكثر، ومنخفضاً إذا كان أقل من 0.50، ومتوسطاً إذا تراوح المؤشر بين 0.50 و0.79). راجع الجدول 1 والملحق 1.

الجدول رقم (1)

توزيع مجتمع الدراسة لمجموع عدد دول العالم حسب مستوى التنمية البشرية.

مستوى التنمية (2006–2009)*	العدد	النسبة
دول ذات مستوى تنمية مرتفع جداً	33	30.8
دول ذات مستوى تنمية مرتفع	36	33.6
دول ذات مستوى تنمية متوسط	30	28.0
دول ذات مستوى تنمية منخفض	8	7.5
المجموع	107	100.0

المصدر:برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011). تقرير التنمية البشرية 2010_عدد خاص بالذكرى العشرين، الأمم لمتحدة، نيويورك.

- للحصول على أسماء الدول بالتفصيل أرجع إلى الملحق 1.

3.3 مصادر بيانات الدراسة :

بعد الإطلاع والبحث في كل ما يمت للدراسة بصله من الدراسات السابقة تم الاعتماد على البيانات الجاهزة الخاصة بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة للفترة ما بين 2003-2010, حيث تكونت هذه البيانات من مؤشرات التنمية البشرية البالغ عددها 13 متغير باعتبارها متغيرات مستقلة، وهي: الإسكان بأسعار معقولة، ومستوى العناية الصحية، والنظام التعليمي والمدارس، ونوعية الهواء، ونوعية المياه، ومعدل التنمية البشرية (HDI)، والعمر المتوقع عند الولادة، متوسط عدد سنوات التعليم المدرسي، وعدد سنوات التعليم المدرسي المتوقع، ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي(GNI)، و**GNI** رتبة نصيب الفرد من الدخل القومي مطروحاً منها رتبة معدل التنمية البشرية، معدل التنمية البشرية غير االدخلية). بينما تكونت المتغيرات المعتمدة من 4 متغيرات أساسية مثلت مستويات الجريمة وهي: (معدلات عدد جرائم القتل لكل 100 ألف نسمة، ومعدلات عدد جرائم السرقة لكل 100 ألف

نسمة، ومعدل عدد ضحايا الاعتداء % من المبلغ عنها، و% الشعور بالأمان)، وقد تم اختيار هذه المتغيرات باعتبارها متغيرات تقيس مستوى الجريمة كونها المعتمدة عالمياً في تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي وتتوفر عنها بيانات لمعظم الدول في العالم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011).

4.3 أسئلة الدراسة:

ومن خلال مطالعة نتائج إحصائيات الأمم المتحدة المتعلقة بالجريمة والتنمية، تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي:

ما أثر مؤشرات التنمية على معدلات الجريمة؟ وينبثق عنه التساؤلات التالية:

6. ما هي متوسطات مستويات مقاييس التنمية المتعلقة بالإسكان بأسعار معقولة، ومستوى العناية الصحية، والنظام التعليمي والمدارس، ونوعية الهواء، ونوعية المياه، ومعدل التنمية البشرية (HDI)، والعمر المتوقع عند الولادة، متوسط عدد سنوات التعليم المدرسي، وعدد سنوات التعليم المدرسي المتوقع، ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي(IGN)، و**GNI** رتبة نصيب الفرد من الدخل القومي مطروحاً منها رتبة معدل التنمية البشرية، معدل التنمية البشرية غير االدخلية، باختلاف مستويات الدول من حيث درجة التنمية البشرية لها؟
7. ما هي معدلات الجرائم المتعلقة في (معدلات عدد جرائم القتل لكل 100 ألف نسمة، ومعدلات عدد جرائم السرقة لكل 100 ألف نسمة، ومعدل عدد ضحايا الاعتداء % من المبلغ عنها، و% الشعور بالأمان باختلاف الدول حسب مستويات التنمية البشرية لها؟
8. هل يوجد اختلاف في معدلات الجريمة الواردة في السؤال السابق باختلاف مستويات التنمية أو التقدم بين الدول؟
9. هل يوجد علاقة بين معدلات التنمية البشرية للدول الواردة في السؤال الأول ومعدلات الجريمة الواردة في السؤال الثاني؟
10. ما هو مستوى أثر مؤشرات التنمية البشرية الواردة في السؤال الأول على معدلات الجريمة الواردة في السؤال الثاني؟

منهجية الدراسة:

المفاهيم الإجرائية:

تم الاعتماد في هذا البحث على أسلوب مؤشر التنمية البشرية (HDI) المعد من قبل الأمم المتحدة والمستند على: توقعات الحياة عند الولادة، ومستوى التعليم (نسبة تعليم الكبار ونسبة الالتحاق بالمدارس)، ومستوى الدخل، وذلك حسب المعادلات التالية:

وقد رمزنا للمتغيرات الثلاثة بما يلي:

X_1: توقع الحياة عند الولادة L.E

X_2: مستوى التعليم:

X_{2a}: نسبة تعليم الكبار A.L

X_{2b}: نسبة المؤشر الإجمالي R.R

X_3: متوسط حصة الفرد الحقيقية المعدلة من الدخل الإجمالي للمنطقة.

يمكن حساب الدخل كما يلي:

فبعد تثبيت حدود دنيا وحدود عليا للمتغيرات السابقة، بهدف إخضاع مؤشرات كل منطقة للمقارنة القياسية الموحدة، وضعت الأمم المتحدة (UND,2005:P341)هذه الحدود الدنيا والحدود العليا لمتغيرات مؤشر التنمية البشرية بعد أن خضعت لسلسلة من التغييرات. كما يلي:

الجدول رقم (2)

الحدود الدنيا، والحدود العليا لمتغيرات مؤشر التنمية البشرية.

المتغير	الحد الأعلى $max(x_i)$	الحد الأدنى $min(x_i)$
متوسط العمر المتوقع عند الولادة	85	25
معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (%)	100	صفر
إجمالي نسبة الالتحاق بالمدارس (%)	100	صفر
إجمالي الناتج المحلي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	40000	100

يعبر عن الأداء في كل بعد أو متغير من المتغيرات X_J بقيمة تتراوح بين الصفر والواحد، عبر تطبيق المعادلة العامة التالية:

$$I_j = \frac{x_j - \min x_j}{\max x_j - \min x_j} \quad .....1$$

حيث إنّ:

I_j: تمثل دليل البعد

x_j: تمثل القيمة الفعلية

$Min\ x_j$: تمثل القيمة الدنيا

$Max\ x_j$: تمثل القيمة القصوى

عندئذٍ يحسب دليل التنمية البشرية كمعدل بسيط لدلائل الأبعاد.

ولحساب HDI وفق الأدلة الثلاث، سيتم الاعتماد المعادلات التالية:

1. حساب دليل العمر المتوقع:

وبذلك يتم الوصول إلى دليل توقع الحياة I_1

2. حساب دليل التعليم:

يقيس دليل التعليم الانجاز النسبي لبلاد ما في معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة وإجمالي نسب الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانوية والعالية. أولاً، يحسب دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة ودليل إجمالي نسب الالتحاق بالمدارس، ثم يجمع هذان الدليلان للتوصل إلى دليل التعليم مع إعطاء ثلثي الأهمية لإلمام البالغين بالقراءة والكتابة، والثلث الباقي لإجمالي نسب الالتحاق بالمدارس. كما يلي:

أ- دليل مستوى تعليم الكبار I_{2a}

ب- دليل نسبة القيمة الإجمالية I_{2b}

ومن المؤشرين الفرعيين I_{2a} و I_{2b} يحسب المؤشر لمستوى التعليم I_2 كما يلي:

$$I_2 = \left[\tfrac{2}{3}(I_{2b})\right] + \left[\tfrac{1}{3}(I_{2b})\right] \quad ......2$$

3. حساب دليل الناتج المحلي الإجمالي أو مؤشر الدخل:

يحسب الناتج المحلي الإجمالي باستعمال الناتج المحلي الإجمالي المعدل للفرد (معادلة القوة الشرائية بالدولار الأمريكي). في دليل التنمية البشرية، يستعمل الدخل كبديل عن كل أبعاد التنمية البشرية غير المدرجة في إطار الحياة الطويلة والصحية وإطار المعرفة. يعدل الدخل، لأن تحقيق مستوى لائق من التنمية البشرية لا يتطلب دخلاً غير محدود.

ويتم حساب مؤشر الدخل I_3 وفق المعادلة التالية:

$$I_3 = \frac{Log(GDP(pppUS\$) - Log(100)}{Log(40000) - Log(100)} \qquad ......3$$

4. حساب دليل التنمية البشرية:

يحسب مؤشر التنمية البشرية HDI كمتوسط حسابي للأدلة الثلاث I_3 , I_2 , I_1، أي:

$$HDI = \frac{1}{3}\sum_{j=1}^{3} I_j \qquad ......4$$

دليل التنمية البشرية = ⅓(دليل العمر المتوقع) + ⅓(دليل التعليم) + ⅓(دليل الناتج المحلي الإجمالي)

ويعد مستوى التنمية البشرية مرتفعاً إذا كان مؤشر التنمية البشرية للدولة 0.80 أو أكثر، ومنخفضاً إذا كان أقل من 0.50، ومتوسطاً إذا تراوح المؤشر بين 0.50 و0.79.

متوسط عدد سنوات التعليم المدرسي: وهو متوسط عدد سنوات التعليم التي حصل عليها الأشخاص الذين هم في سن 25 سنة وما فوق، استناداً إلى مستوى التحصيل العلمي للسكان محسوباً بسنوات الدراسة التي يفترض أن يمضيها الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم

عدد سنوات التعليم المدرسي المتوقع: وهو عدد سنوات الدراسة التي يتوقع أن يتلقاها طفل في سن الدخول إلى المدرسة مع افتراض بقاء أنماط معدلات الالتحاق حسب الفئات العمرية كما هي طيلة حياة الطفل.

5.3 المعالجة الإحصائية:

لغرض الإجابة عن أسئلة الدراسة وفحص فرضياتها، فقد اعتمدت الدراسة على برنامج إحصائي متطور خاص معتمد في دوائر الأمم المتحدة والبنك الدولي وهو: (Stata®11) في التحليل، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ورسومات بيابانية Scatter Dot Plots وذلك حسب منهجيات البحوث والتقارير الدولية المتعلقة بالتنمية.
2. واختبار تحليل التباين ANOVA للتعرف على الفروقات بين مستويات الجريمة الأربعة (المتغيرات المعتمدة) باختلاف مستوى تقدم الدولة من ناحية تنمية القوى البشرية، واختبار اقل الفروق المعنوية LSD للتعرف على مصادر الاختلافات المعنوية عند مستوى معنوية 5%.
3. اختبار تحليل ارتباط بيرسون Pearson Correlation لقياس معنوية درجة العلاقة بين أشكال الجريمة المختلفة باختلاف مقاييس التنمية البشرية.
4. تحليل اختبار الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis) لاختبار أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بمتغيرات مؤشرات التنمية البشرية في معادلة التنبؤ بالمتغير التابع وهي متغيرات معدلات الجريمة في العالم، بهدف اختبار صلاحية نموذج الدراسة وتأثير المتغيرات المستقلة فيه، ولتحديد أهمية المؤشرات المتنبئة النسبية في التنبؤ قورنت قيم معاملاتها الانحدارية المعيارية.

الفصل الرابع
عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

سيتم في البداية عرض لأهم مستويات مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة موزعة باختلاف مستويات تقدم الدول في العالم حسب بيانات الأمم المتحدة، وذلك لإعطاء تصور أولي عن دول العالم وعلاقة التنمية بالجريمة قبل الدخول في صلب تحليل هذه العلاقة باستخدام أساليب الإحصاء المتقدمة.

1.4 ما هي متوسطات مستويات مقاييس التنمية البشرية باختلاف مستويات تقدم الدول من حيث مستوى التنمية البشرية؟

من خلال تحليل بيانات مؤشرات تنمية القوى البشرية الواردة في الجدول 3 يتبين أن متوسط معدل التنمية البشرية بلغ 71% لجميع دول العالم، حيث كانت عند الدول ذات معدل التنمية البشرية المرتفع جداً 86%، وعند الدول ذات معدل لتنمية المرتفع 73%، وعند الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة 61% بينما بلغ عند الدول ذات معدل التنمية المنخفض 41%.

أما متوسط مؤشر التنمية البشرية غير الدخلية فقد بلغ 75% لجميع دول العالم كان 88% لدى الدول ذات مستوى التنمية العالي جداً، و77% عند الدول عالية التنمية، و67% عند الدول متوسط التنمية، بينما بلغ 45% عند الدول منخفضة التنمية.

وعند مراجعة بيانات توافر الإسكان بأسعار معقولة نجدة بلغ 47.8% لدى جميع دول العالم، وبينما كان أعلى متوسط له 54% لدى الدول عالية التنمية جداً، إلا أنه كان أدنى مستوى عند الدول ذات التنمية المرتفع بمعدل 41%، وتراوح بين 50% و 42.8% لدى كل من الدول متوسط التنمية ومنخفضة التنمية.

وحول مستوى الرعاية الصحية فقد بلغ معدلة حوالي 61% لجميع دول العالم، كان أعلاه حوالي 76% لدى الدول ذات التنمية المرتفعة جداً والأدنى 34%

لدى الدول منخفضة التنمية، إلا أنه بلغ حوالي 53% لدى الدول عالية التنمية مقابل 61% لدى الدول متوسطة التنمية.

وحول نوعية الهواء فقد كان متوسطة مرتفع حيث بلغ 74% بين دول العالم وكان أفضلة 78% عند الدول عالية التنمية جداً وأدناه حوالي 69% عند الدول عالية التنمية، بينما بلغ 76%، وحوالي 74% عند الدول متوسطة ومنخفضة التنمية على الترتيب. أما مؤشر نوعية المياه فقد بلغ حوالي 72%، كانت أعلاه حوالي 84% لدى الدول عالية التنمية جداً، وأدناه حوالي 49% لدى الدول متدنية التنمية، كما أنه كان أعلى لدى الدول متوسط التنمية بمتوسط بلغ حوالي 70% مقارنة مع الدول عالية التنمية الذي بلغ عندهم حوالي 67%.

وبخصوص مؤشر العمر المتوقع عند الولادة الذي يعبر عن المستوى الصحي فقد بلغ 73 سنة، كان أعلاه حوالي 80 سنة عند الدول مرتفعة التنمية جداً، وحوالي 74 سنة عند الدول مرتفعة التنمية، و69 سنة عند الدول متوسطة التنمية، بينما لم يتجاوز 59 سنة لدى الدول منخفضة التنمية.

وبخصوص النظام التعليمي فقد كان متوسطه حوالي 66%، حيث كان أعلاه حوالي 70% عند الدول متوسطة التنمية، وأدناه حوالي 54% عند الدول منخفضة التنمية، بينما بلغ 68% وحوالي 62% عند الدول عالية التنمية جداً وعالية التنمية على الترتيب. أما متوسط عدد سنوات التعليم المدرسي فقد بلغت حوالي 9 سنوات بين دول العلم، كان أعلاها حوالي 11 سنة عند الدول ذات التنمية المرتفعة جداً، و9 سنوات عند الدول مرتفعة التنمية، و7 سنوات عند الدول متوسط التنمية، ولكنها لم تتجاوز 4 سنوات عند الدول منخفضة التنمية. وبلغ متوسط عدد سنوات التعليم المتوقع 13 سنة، كان عند الدول مرتفعة التنمية جداً حوالي 16 سنة، مرتفعة التنمية 14 سنة، ومتوسطة التنمية 12 سنة، بينما بلغ 8 سنوات لدى الدول منخفضة التنمية.

بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالقوى الشرائية للعملة سنوياً حوالي 17 ألف، كان لدى الدول مرتفعة الدخل جداً 35.5 ألف، ولدى الدول مرتفعة الدخل 13.1 ألف، والدول متوسطة الدخل 5.4 آلاف، ولدى الدول منخفضة الدخل

1.5 ألف. وعلية فقد بلغ مؤشر رتبة نصيب الفرد من الدخل القومي مطروحاً منها رتبة معدل التنمية 1.9، كان عند الدول مرتفعة الدخل جداً ومرتفعة الدخل 2.85 و3.33 على الترتيب، بينما كان سالب لدى كل من الدول متوسطة ومنخفضة التنمية بمعدل بلغ 0.2- و0.38- على الترتيب.

الجدول رقم (3)

تقسيم دول العالم حسب مستويات التنمية ومتوسط مؤشرات التنمية البشرية لها (2006–2009)

مقاييس التنمية البشرية	دول ذات مستوى تنمية مرتفع جداً	دول ذات مستوى تنمية مرتفع	دول ذات مستوى تنمية متوسط	دول ذات مستوى تنمية منخفض	المجموع
معدل التنمية البشرية (HDI)	0.86	0.73	0.61	0.41	0.71
مؤشر التنمية البشرية غير الدخلية	0.88	0.77	0.67	0.45	0.75
نسبة الإسكان بأسعار معقولة	54.18	41.17	50.03	42.75	47.79
مستوى العناية الصحية (%)	75.88	52.92	61.23	34.00	60.92
نوعية الهواء (%)	78.38	68.92	76.10	73.75	74.17
نوعية المياه	83.88	66.89	69.77	48.88	71.59
العمر المتوقع عند الولادة	79.62	73.81	69.23	58.85	73.20
النظام التعليمي والمدارس (%)	68.42	61.92	70.93	53.63	65.83
متوسط عدد سنوات التعليم المدرسي	10.70	9.08	7.29	3.78	8.68
عدد سنوات التعليم المدرسي المتوقع	15.62	13.62	11.81	8.04	13.31
نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (GNI)	35533.03	13094.75	5357.01	1526.83	16980.62
GNI رتبة نصيب الفرد من الدخل القومي مطروحاً منها رتبة معدل التنمية	2.85	3.33	-.20	-.38	1.92

المصدر:التحليل الإحصائي لبيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011).

ما هي معدلات الجرائم باختلاف الدول حسب مستويات التنمية البشرية لها؟

وللتعرف على مستويات الجريمة بين دول العلم باختلاف مستويات التنمية البشرية لديها، تبين النتائج في الجدول 4 أن معدل جرائم القتل لكل 100 ألف نسمة بلغ 7.5 سنويا بين دول العالم، كان الأعلى حوالي 12 و11 حالة عند الدول متوسطة وعالية التنمية وأدناها حوالي حالة واحدة عند الدول مرتفعة التنمية جداً وحوالي 4 حالات عند الدول منخفضة التنمية. أما معدلات جرائم السرقة لكل 100 نسمة سنوياً كان متوسطها حوالي 34 حالة، كان أعلاها 38 حالة عند الدول عالية التنمية جداً، وأدناها 4 حالات فقط عند الدول منخفضة التنمية جداً، بينما بلغت حوالي 35 حالة و30 حالة عند الدول مرتفعة ومتوسطة التنمية. أما معدل عدد ضحايا الاعتداء كنسبة من المبلغ عنها فقد بلغت بالمتوسط 6 حالات، كان أقلها 3 حالات عند الدول مرتفع التنمية جداً وأعلاها 12 حالة عند الدول منخفضة التنمية، بينما بلغت 7 حالات وحوالي 8 حالات عند الدول مرتفعة ومتوسطة التنمية، أما نسبة الشعور بالأمان فقد بلغت حوالي 59%، كانت أعلاها 70% عند الدول عالية التنمية جداً، بينما كان أدناها حوالي 47% عند لدول منخفضة التنمية، وبلغت حوالي 56% عند الدول متوسطة التنمية و54% عند الدول عالية التنمية.

الجدول رقم (4)

تقسيم دول العالم حسب مستويات التنمية ومعدلات الجريمة المختلفة (2006–2009)

معدلات الجرائم	دول ذات مستوى تنمية مرتفع جداً	دول ذات مستوى تنمية مرتفع	دول ذات مستوى تنمية متوسط	دول ذات مستوى تنمية منخفض	المجموع
معدلات عدد جرائم القتل لكل 100 ألف نسمة سنوياً	1.12	10.69	11.70	3.88	7.51
معدلات عدد جرائم السرقة لكل 100 ألف نسمة	38.23	34.70	30.18	4.00	33.56
معدل عدد ضحايا الاعتداء كنسبة من المبلغ عنها	3.24	7.17	7.60	12.13	6.45
نسبة الشعور بالأمان	70.48	53.75	55.80	46.88	58.97

المصدر:التحليل الإحصائي لبيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011).

هل يوجد اختلاف في معدلات الجريمة باختلاف مستويات التنمية أو التقدم بين الدول؟

وللإجابة عن السؤال السابق تم استخدام اى نوع للكشف عن وجود فروقات في مستويات الجريمة المختلفة باختلاف مستوى التنمية البشرية بين الدول، وقد توصل التحليل المبينة نتائجه في الجدول 5 إلى وجود فروقات معنوية عند مستوى ($\alpha \leq$ 0.01) في معدلات عدد جرائم القتل لكل 100 ألف نسمة باختلاف مستوى التنمية البشرية بين الدول.

الجدول رقم (5)

نتائج تحليل التباين ANOVA للكشف عن مدى وجود فروقات في معدلات عدد جرائم القتل لكل 100 ألف نسمة باختلاف مستوى التنمية البشرية للدول.

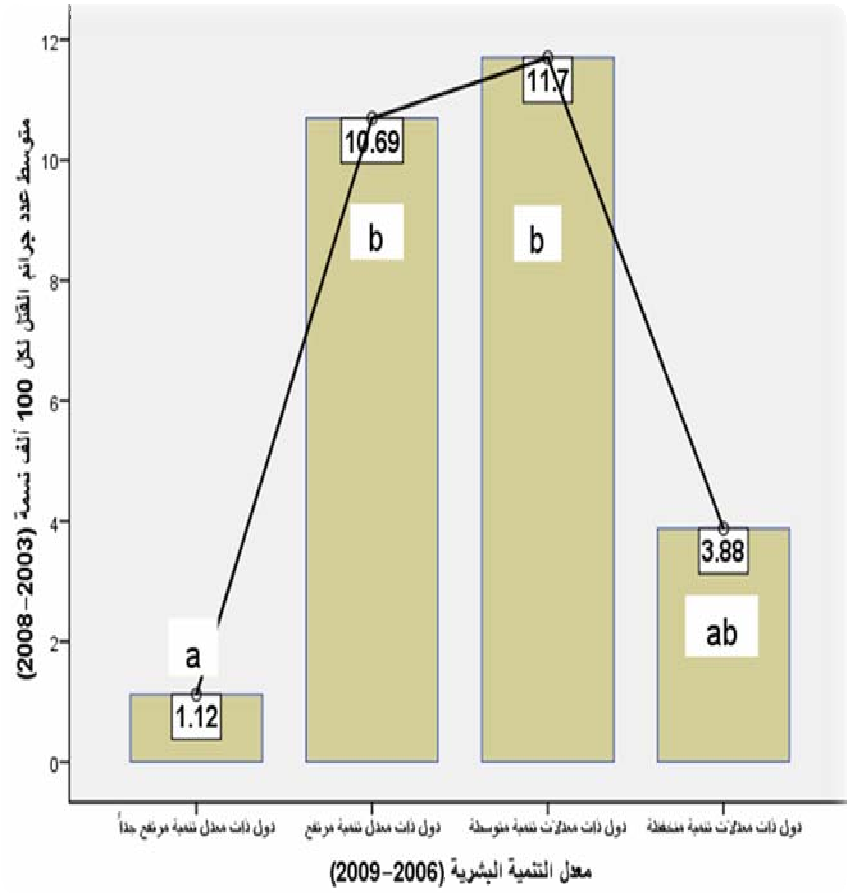
مصادر الفروقات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
بين المجموعات	2344.400	3	781.467	5.218	0.002
داخل المجموعات	15424.329	103	149.751		
المجموع	17768.729	106			

المصدر:التحليل الإحصائي لبيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011).

وللتعرف على مصادر الاختلاف في معدلات جرائم القتل بين الدول باختلاف مستويات التنمية البشرية فيها، تم استخدام اختبار أقل الفروق المعنوية LSD المبينة نتائجه في الشكل 1، حيث تبين أن متوسط عدد جرائم القتل لكل 100 ألف نسمة سنوياً أعلى عند كل من الدول ذات معدلات التنمية البشرية العالية والمتوسطة مقارنة مع الدول ذات معدلات التنمية البشرية المنخفضة. وتتضح هذه الصور بشكل واضح عند مقارنة الدول بين بعضها البعض على التمثيل البيان للشكل 2 حيث يتبين أن الدول ذات معدلات التنمية المتوسطة والمرتفعة هي التي تنزوي بمعدلات جرائم قتل مرتفعة، وأن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً تتمركز حول نفسها في معدلات جريمة قتل منخفضة نسبياً.

الشكل (1)

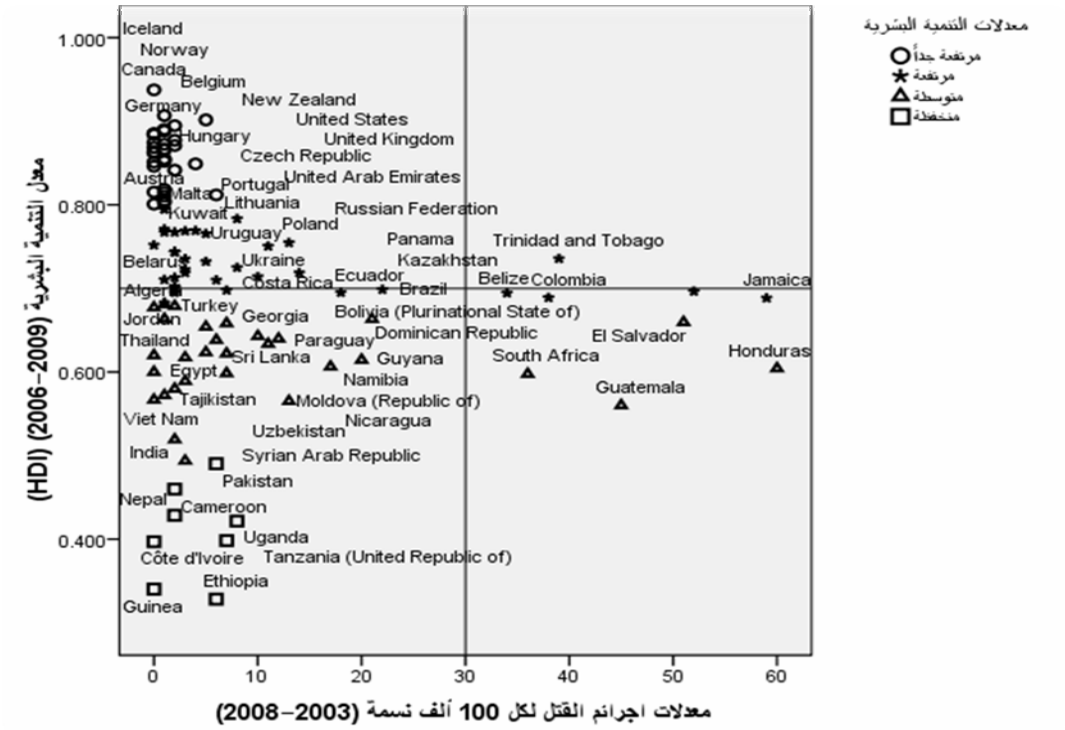
معدل التنمية البشرية(2006-2009)



الفروقات المعنوية في معدلات جرائم القتل لكل 100 ألف نسمة سـنوياً بـين الدول باختلاف مستويات التنمية البشرية فيها (الأحرف تدل على الفروقات، والأرقام على المتوسطات)

الشكل(2)

توزيع دول العالم حسب معدلات جريمة القتل لكل 100 ألف نسمة سنوياً ومستوى التنمية البشرية.(2003-2008)



المصدر:التحليل الإحصائي لبيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011).

ومن خلال بيانات تحليل التباين الواردة في الجدول 6 تبين أيضاً وجود فروق معنوية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في معدلاتارتكاب جرائمالسرقة السنويةلكل 100 الف نسمة بين الدول باختلاف مستوى التنمية البشرية بينها .

الجدول رقم (6)

نتائج تحليل التباين ANOVA للكشف عن مدى وجود فروقات في معدلات عدد جرائم السرقة لكل 100 ألف نسمة باختلاف مستوى التنمية البشرية للدول.

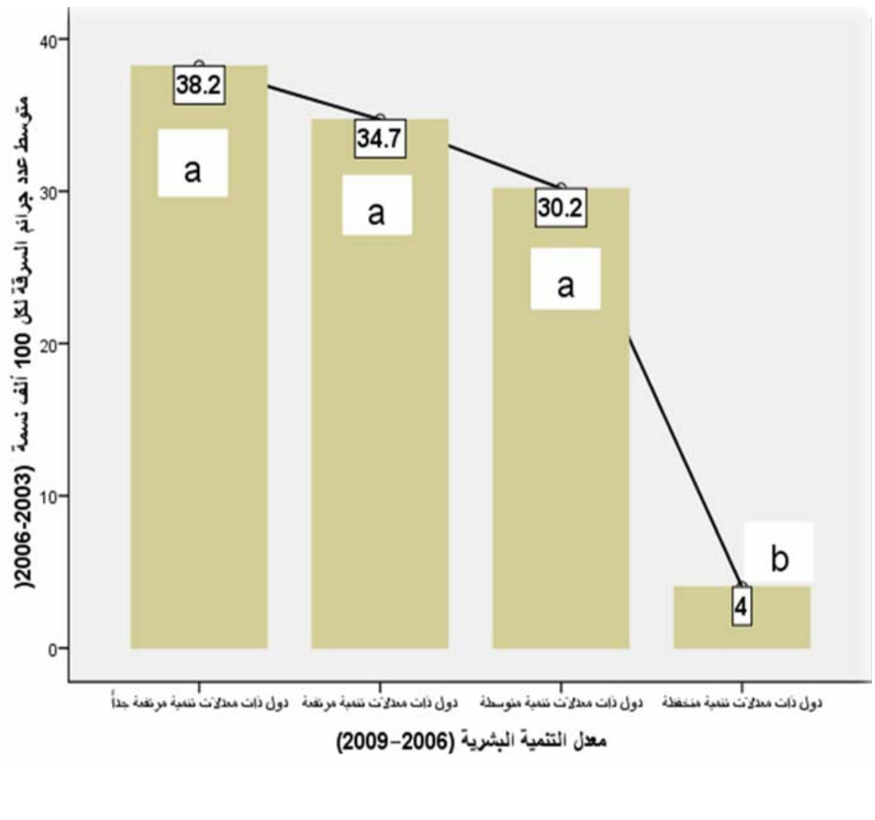
مصادر الفروقات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
بين المجموعات	4399.974	3	1466.658	2.9151627	0.044
داخل المجموعات	37733.52	75	503.1136		
المجموع	52133.49	78			

المصدر:التحليل الإحصائي لبيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011).

وللتعرف على مصادر الاختلاف في معدلات جرائم السرقة بين الدول باختلاف مستويات التنمية البشرية بينها، تم استخدام اختبار أقل الفروق المعنوية LSD المبينة نتائجه في الشكل 3، حيث تبين أن متوسط عدد جرائم السرقة لكل 100 ألف نسمة سنوياً أعلى عند كل من الدول ذات معدلات التنمية البشرية العالية جداً والعالية والمتوسطة مقارنة مع الدول ذات معدلات التنمية البشرية المنخفضة. وتتضح هذه الصور بشكل واضح عند مقارنة الدول بين بعضها البعض على التمثيل البيان للشكل 4 حيث يتبين أن الدول ذات معدلات التنمية المنخفضة تتمركز إلى أسفل يسار الشكل بمعدلات جرائم سرقة منخفضة، بينما تنتشر معدلات جرائم السرقة عن بقية دول العالم بشكل عرضي من اليسار لليمين بمعدلات سرقة مرتفعة.

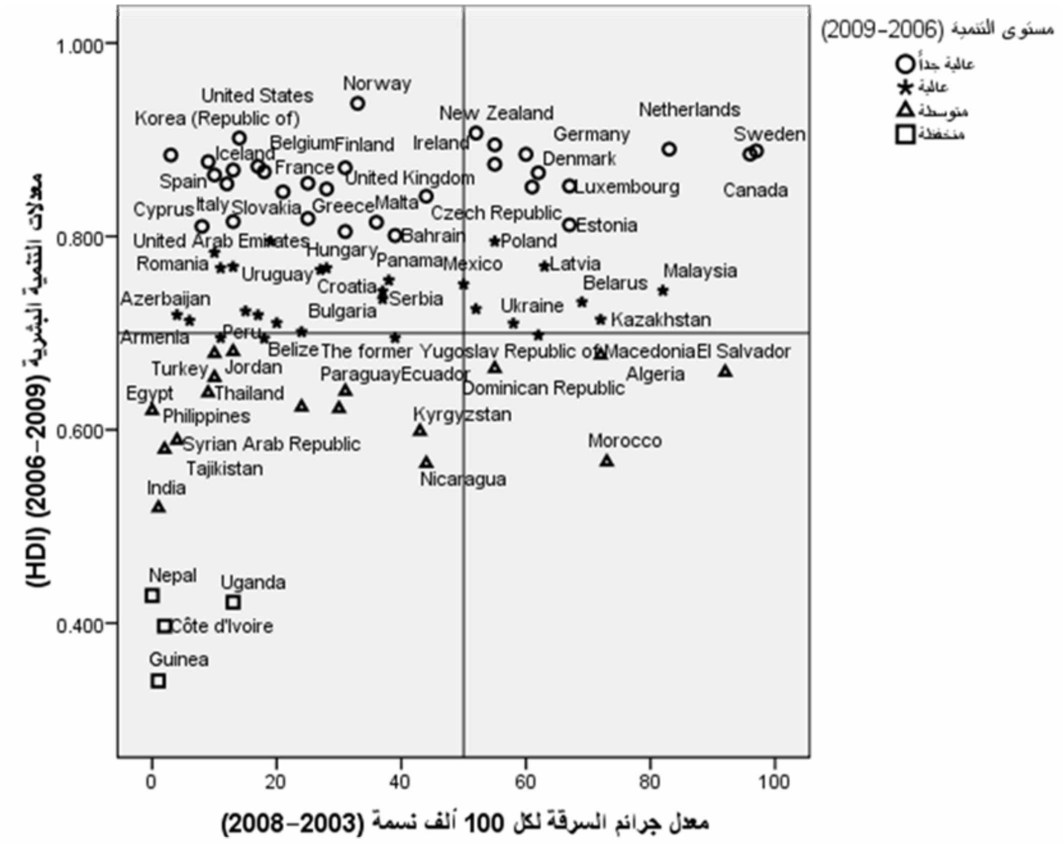
الشكل(3)

الفروقات المعنوية في معدلات جرائم السرقة لكل 100 ألف نسمة سنوياً بين الدول باختلاف مستويات التنمية البشرية فيها. (الأحرف تدل على الفروقات، والأرقام على المتوسطات)



الشكل(4)

توزيع دول العالم حسب معدلات جريمة السرقة لكل 100 ألف نسمة سنوياً ومستوى التنمية البشرية.



المصدر:التحليل الإحصائي لبيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011).

وتوصل تحليل التباين في الجدول 7 إلى وجود فروق معنوية عند مستوى ($\geq\alpha$ 0.01) في معدل عدد ضحايا الاعتداء كنسبة من المبلغ عنها باختلاف مستوى التنمية البشرية للدول.

الجدول رقم (7)

نتائج تحليل التباين ANOVA للكشف عن مدى وجود فروقات في معدل عدد ضحايا الاعتداء كنسبة من المبلغ عنها باختلاف مستوى التنمية البشرية للدول.

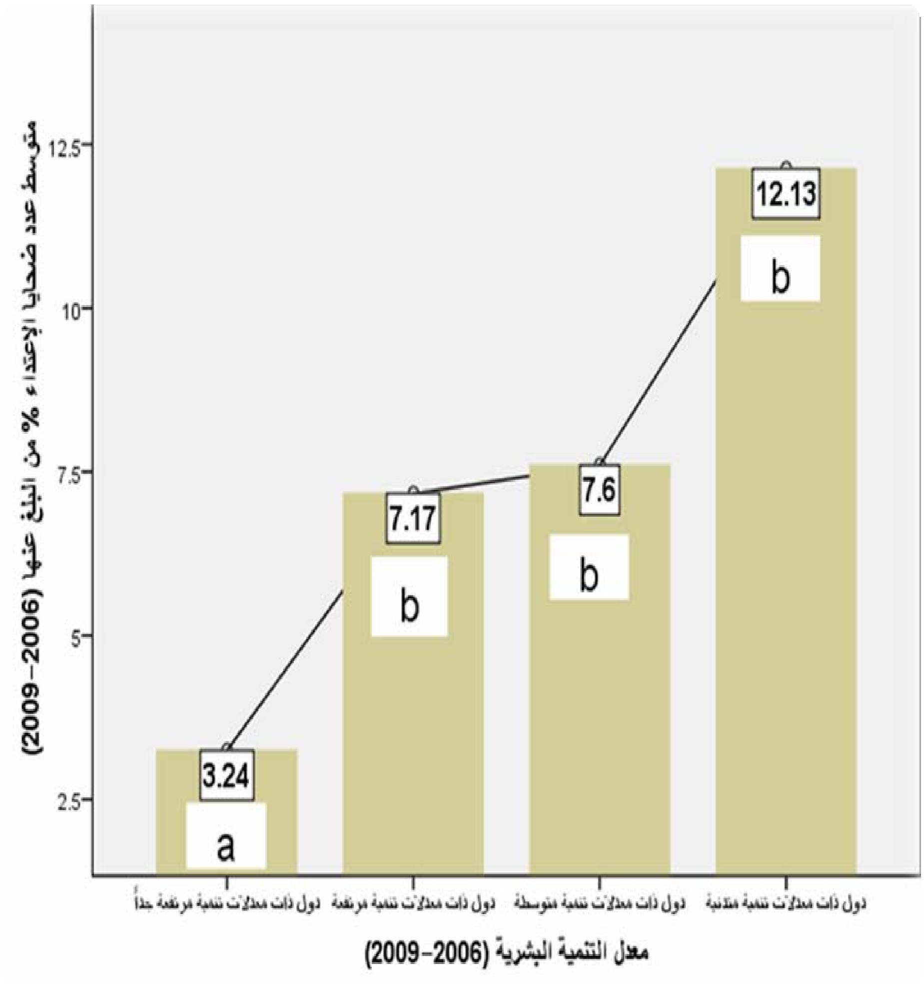
مصادر الفروقات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
بين المجموعات	655.332	3	218.444	10.780	0.000
داخل المجموعات	2087.136	103	20.263		
المجموع	2742.467	106			

المصدر:التحليل الإحصائي لبيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011).

وللتعرف على مصادر الاختلاف في معدل عدد ضحايا الاعتداء كنسبة من المبلغ عنها بين الدول باختلاف مستويات التنمية البشرية بين الدول، توصل اختبار أقل الفروق المعنوية LSD المبينة نتائجه في الشكل 5، إلى أن معدل عدد ضحايا الاعتداء كنسبة من المبلغ عنها سنوياً كانت منخفضة عند الدول عالية التنمية البشرية جداً مقارنة مع بقية الدول العالم الأخرى الأقل مستوى تنمية بشرية، بينما لم تختلف بين دول العالم عالية التنمية ومتوسطة ومنخفضة التنمية البشرية حيث كانت أعلى مع الدول عالية التنمية جداً. وتتضح هذه الصور بشكل واضح عند مقارنة الدول بين بعضها البعض على التمثيل البيان للشكل 6 حيث يتبين أن الدول ذات معدلات التنمية المرتفعة جداً تتمركز إلى أعلى يسار الشكل بمعدلات جرائم اعتداء منخفضة، بينما تنتشر معدلات جرائم الاعتداء في دول العالم عالية ومتوسطة ومنخفضة التنمية البشرية بشكل عرضي من اليسار إلى اليمين.

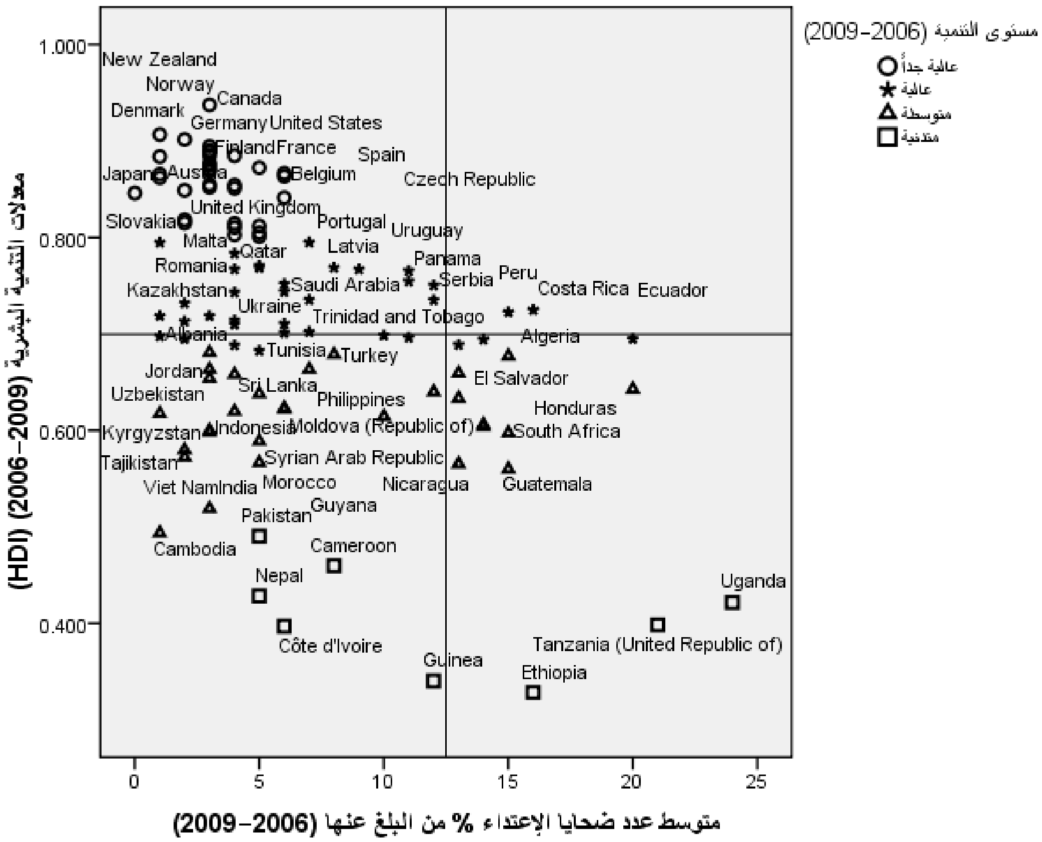
الشكل (5)

الفروقات المعنوية في معدلات جرائم عدد ضحايا الاعتداء كنسبة من المبلغ عنها سنوياً بين الدول باختلاف مستويات التنمية البشرية فيها. (الأحرف تدل على الفروقات، والأرقام على المتوسطات)



الشكل(6)

توزيع دول العالم حسب مستوى التنمية البشرية ومعدل عدد ضحايا الاعتداء كنسبة من المبلغ عنها.



المصدر:التحليل الإحصائي لبيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011).

وتوصل تحليل التباين في الجدول 8 إلى وجود فروق معنوي عند مستوى (0.01 ≥α) في نسبة الشعور بالأمان باختلاف مستوى التنمية البشرية للدول.

الجدول رقم (8)

نتائج تحليل التباين ANOVA للكشف عن مدى وجود فروقات في % الشعور بالأمان باختلاف مستوى التنمية البشرية للدول.

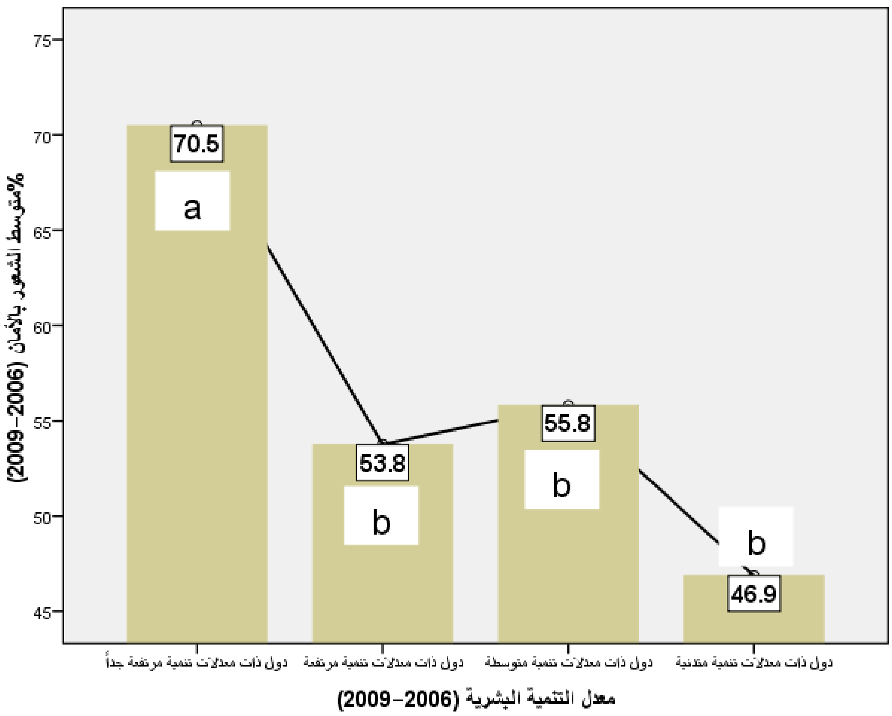
مصادر الفروقات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
بين المجموعات	6828.248	3	2276.083	10.243	0.000
داخل المجموعات	22886.667	103	222.201		
المجموع	29714.916	106			

المصدر:التحليل الإحصائي لبيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011).

توصل اختبار أقل الفروق المعنوية LSD المبينة نتائجه في الشكل 7، إلى أن نسبة الشعور بالأمان كانت مرتفعة عند سكان الدول عالية التنمية البشرية جداً مقارنة مع بقية الدول العالم الأخرى الأقل مستوى تنمية بشرية التي كانت مستويات الشعور بالأمان لدى سكانها متقاربة. وتتضح هذه الصور بشكل واضح عند مقارنة الدول بين بعضها البعض على التمثيل البيان للشكل 8 حيث يتبين أن الدول ذات معدلات التنمية المرتفعة جداً تتمركز إلى أعلى يمين الشكل بمعدلات شعور بالأمان مرتفعة، بينما تنتشر معدلات الشعور بالأمان لدى سكان الدول منخفضة التنمية إلى يسار وأسفل الشكل.

الشكل(7)

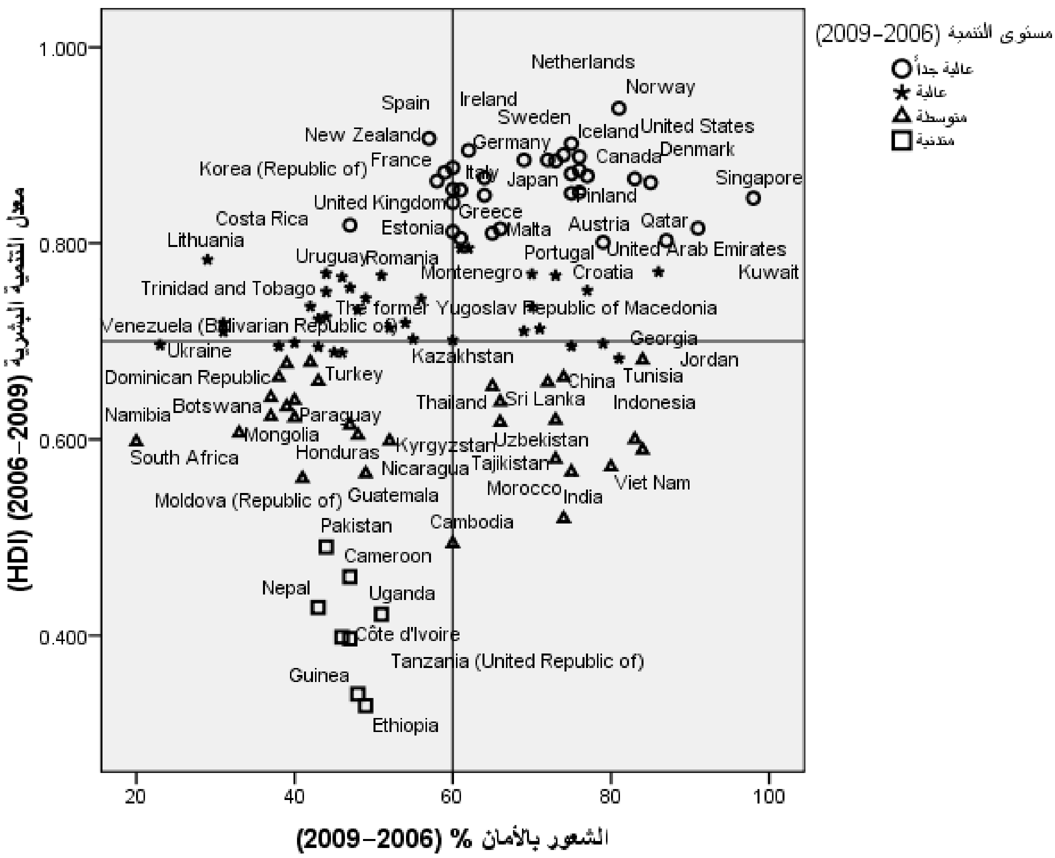
الفروقات المعنوية في نسبة الشعور بالأمان بين الدول باختلاف مستويات التنمية البشرية فيها. (الأحرف تدل على الفروقات، والأرقام على المتوسطات)



الشكل(8)

توزيع دول العالم حسب مستوى التنمية البشرية نسبة الشعور بالأمان.

المصدر:التحليل الإحصائي لبيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011).



هل يوجد علاقة بين معدلات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة للدول ؟

وبعد التعرف واكتشاف مصادر الفروقات في معدلات الجريمة باختلاف مستوى التنمية البشرية بين الدول، هدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين معدلات الجريمة ومستوى مؤشرات التنمية البشرية بين الدول، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام اختبار ارتباط بيرسون Pearson Correlation للبيانات القياسية المبينة نتائجها في الجدول 9. لقد تبين وجود علاقة ارتباط معنوية عند مستوى (0.05 ≥α) وعكسية بين مستوى التنمية البشرية للدول مع معدلات عدد جرائم القتل لكل 100 ألف نسمة، ومعدل عدد ضحايا الاعتداء كنسبة من المبلغ عنها، وعلاقة طردية مع معدلات عدد جرائم السرقة لكل 100 ألف نسمة، ونسبة الشعور بالأمان.

كما تبين وجود علاقة معنوية وطردية بين كل من مدى توافر الإسكان بأسعار معقولة، وتوافر العناية الصحية عند مستوى ($\alpha \leq$ 0.01) مع درجة الشعور بالأمان، ولكنها كانت علاقة عكسية مع معدل عدد ضحايا الاعتداء.

وتبين وجود علاقة طردية ومعنوي عند مستوى ($\alpha \leq$ 0.01) بين النظام التعليمي ودرجة الشعور بالأمان. بل كانت العلاقة معنوية وطردية بين كل من متوسط عدد سنوات التعليم المدرسي وعدد سنوات التعليم المدرسي المتوقع مع درجة الشعور بالأمان، وعدد جرائم السرقة، وعكسية مع عدد ضحايا جرائم الاعتداء.

وتوصل تحليل الارتباط إلى وجود علاقـة معنوية وطردية عند مستوى ($\alpha \leq$ 0.05) بين معدل توافر المياه النقية ودرجة الشعور بالأمان ومعدلات جرائم السرقة، إلا أن العلاقة كانت عكسية مع معدل وقوع جرائم ضحايا الاعتداء.

وتبين وجود علاقة معنوية وطردية عند مستوى ($\alpha \leq$ 0.05) بين العمر المتوقع عند الولادة مع نسبة الشعور بالأمان، وعلاقة عكسية مع معدل جرائم القتل والاعتداء.

وتبين وجود علاقة معنوية وطردية عند مستوى ($\alpha \leq$ 0.05) بين كل من نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ورتبة نصيب الفرد من الدخل القومي مطروحاً منها رتبة معدل التنمية البشرية مع معدل الشعور الأمان، بينما كانت العلاقة عكسية مع كل من معدل جرائم القتل وضحايا الاعتداء.

وفي النهاية تبين وجود علاقة معنوية وطردية عند مستوى ($\alpha \leq$ 0.01) بين كل من مستوى معدل التنمية البشرية المادي وغير المادية مع درجة الشعور بالأمان، وعلاقة عكسية مع معدل ضحايا الاعتداء، كما تبين وجود علاقة عكسية بين مستوى معدل التنمية البشرية مع معدل جرائم القتل وعلاقة طردية مع عدد جرائم السرقة.

الجدول رقم (9)

قيمة معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation للكشف عن العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة.

الجريمة / مقياس التنمية البشرية	معدلات	معدلات عدد جرائم القتل لكل 100 ألف نسمة	معدلات عدد جرائم السرقة لكل 100 ألف نسمة	معدل ضحايا الاعتداء من عنها	عدد % المبلغ	%الشعور بالأمان
مستوى التنمية		-.216*	.241*	-.457**		.401**
توافر الإسكان بأسعار معقولة		-.094	.015	-.260**		.390**
مستوى العناية الصحية		-.112	.119	-.327**		.528**
النظام التعليمي		.125	.157	-.046		.274**
متوسط عدد سنوات التعليم المدرسي		-.185	.283*	-.435**		.192*
عدد سنوات التعليم المدرسي المتوقع		-.186	.276*	-.358**		.201*
نوعية الهواء		.065	.124	-.097		.165
نوعية المياه		-.072	.260*	-.323**		.320**
العمر المتوقع عند الولادة		-.208*	.207	-.445**		.485**
نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي(GNI		-.279**	.199	-.396**		.521**
GNI رتبة نصيب الفرد من الدخل القومي مطروحاً منها رتبة معدل التنمية البشرية		-.216*	.241*	-.457**		.401**
معدل التنمية البشرية (HDI)		-.217*	.291**	-.460**		.371**
قيمة التنمية البشرية غير الدخلية		-.094	.015	-.260**		.390**

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

**ارتباط معنوي عند مستوى ثقة 0.01

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed)..

*ارتباط معنوي عند مستوى ثقة 0.05

1-دول منخفضة التنمية، 2-دول موسطة التنمية، 3-دول عالية التنمية، 4- دول ذات تنمي علية جداً

المصدر:التحليل الإحصائي لبيانات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011).

ما هو مستوى أثر مؤشرات التنمية البشرية على معدلات الجريمة؟

ولاختبار أثر مؤشرات تنمية القوى البشرية عل معدلات الجريمة المختلفة تم استخدام اختبار الانحدار المتدرج المتعدد الموزون Multiple Stepwise Weighted (Regression MSWR) باعتباره أفضل النماذج الذي يستطيع أن يقدر مؤشرات تنمية القوى البشرية ذات التأثير في المتغير المعتمد وهو معدلات الجريمة المختلفة، وذلك بعد تجريب طرق الانحدار المختلفة. حيث يقوم هذا النموذج بإدخال المتغيرات المستقلة ذات الأثر المعنوي في النموذج بالتدرج حسب أهميها في مستوى تفسير الظاهرة قيد الدراسة واستبعاد المتغيرات غير المعنوية، كما ويقوم النموذج بمعالجة مشاكل الانحدار المتعلقة بالتداخلات الخطية والارتباطات قبل تحليل البيانات.

ما هو مستوى أثر مؤشرات التنمية البشرية على معدلات ارتكاب جرائم القتل؟

استطاع نموذج الانحدار (MSWR) أن يقدر أثر مؤشرات التنمية البشرية في معدل ارتكاب جرائم القتل بمستوى معنوي عند مستوى ($F= 6.623, 0.05 \geq \alpha$) كما هو مبين في الجدول 10. ومن خلال النتائج في الجدول 11 دخل في النموذج مؤشر معدل التنمية البشرية (HDI) (2006–2009) باعتباره صاحب الأثر المحدد لارتكاب جرائم القتل بمعدل تفسير 16.9%، وبعلاقة عكسية في النموذج وتعني هذه النتيجة أن الزيادة في معدلات التنمية البشرية يخفض من معدلات ارتكاب جرائم القتل. ولم يكن لبقية المؤشرات الأخرى أثر معنوي في تحديد مستوى جرائم القتل.

الجدول رقم (10)

نتائج تحليل التباين ANOVA **للكشف عن درجة معنوية نموذج أثر مؤشرات التنمية البشرية على معدلات عدد جرائم القتل لكل** 100 **ألف نسمة.**

مصادر الفروقات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
بين المجموعات	980.425	1	980.425	6.623	0.012
داخل المجموعات	10874.673	73	148.031		
المجموع	11855.098	74			

الجدول رقم (11)

نتائج تحليل الانحدار للكشف عن مؤشرات التنمية البشرية ذات الأثر في معدلات ارتكاب جرائم القتل لكل 100 ألف نسمة.

متغيرات التنمية البشرية	المعاملات غير المعيارية: B	المعاملات غير المعيارية: الخطأ المعياري	المعاملات المعيارية: Beta	t	درجة المعنوية	إحصائيات العلاقة الخطية المتداخلة: Tolerance	إحصائيات العلاقة الخطية المتداخلة: عامل تضخم التباين
الثابت	28.901	8.597		3.362	0.001		
معدل التنمية البشرية (HDI) (2006–2009)	-29.627	11.512	-.288	-2.574	0.012	1.0	1.0

الخطأ في التقدير	معامل التحديد R Square	الارتباط R
12.366	0.169	0.411

ما هو مستوى أثر مؤشرات التنمية البشرية على معدلات ارتكاب جرائم السرقة؟

بين نموذج الانحدار (MSWR) عدم معنوية أثر مؤشرات التنمية البشرية في تحديد معدل ارتكاب جرائم السرقة ($F= 1.307, 0.05\leq\alpha$) كما هو مبين في الجدول 12. وهذه النتيجة تعني أن معدلات ارتكاب جرائم السرقة لا يتأثر بشكل مباشر بدرجة أو مستوى التنمية بين الدول.

الجدول رقم (12)

نتائج تحليل التباين ANOVA للكشف عن درجة معنوية نموذج أثر مؤشرات التنمية البشرية على معدلات عدد جرائم السرقة لكل 100 ألف نسمة.

مصادر الفروقات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
بين المجموعات	1998.053	10	199.805	1.307	0.246
داخل المجموعات	9857.045	64	152.912		
المجموع	11855.098	74			

ما هو مستوى أثر مؤشرات التنمية البشرية على معدلات جرائم عدد ضحايا الاعتداء كنسبة من المبلغ عنها؟

استطاع نموذج الانحدار (MSWR) أن يقدر أثر مؤشرات التنمية البشرية في معدل ارتكاب جرائم ضحايا الاعتداء بمستوى معنوي عند مستوى ($\alpha \leq 0.01$ =F ,19.178) كما هو مبين في الجدول 13. ومن خلال النتائج في الجدول 14 دخل في النموذج مؤشر معدل التنمية البشرية (HDI) (2006–2009) باعتباره صاحب الأثر المحدد لمعدلات جرائم عدد ضحايا الاعتداء كنسبة من المبلغ عنها بمعدل تفسير 20.7%، وبعلاقة عكسية في النموذج وتعني هذه النتيجة أن الزيادة في معدلات التنمية البشرية يخفض من معدلات ارتكاب جرائم ضحايا الاعتداء.

الجدول رقم(13)

نتائج تحليل التباين ANOVA للكشف عن درجة معنوية نموذج أثر مؤشرات التنمية البشرية على معدلات جرائم عدد ضحايا الاعتداء كنسبة من المبلغ عنها.

مصادر الفروقات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
بين المجموعات	350.828	1	350.828	19.178	0.000
داخل المجموعات	1343.875	73	18.293		
المجموع	1694.703	74			

الجدول رقم(14)

نتائج تحليل الانحدار للكشف عن مؤشرات التنمية البشرية ذات الأثر في معدلات جرائم عدد ضحايا الاعتداء كنسبة من المبلغ عنها.

متغيرات التنمية البشرية	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	t	درجة المعنوية	إحصائيات العلاقة الخطية المتداخلة	
	B	الخطأ المعياري	Beta			Tolerance	عامل تضخم التباين
(Constant)	19.129	3.022		6.330	0.00		
معدل التنمية البشرية (HDI) (2006–2009)	-17.723	4.047	-.455	-4.379	0.00	1.0	1.0

دربن واتسن Durbin-Watson	الخطأ في التقدير	معامل التحديد R Square	الارتباط R
	4.277	0.207	0.455

ما هو مستوى أثر مؤشرات التنمية البشرية على نسبة الشعور بالأمان؟

استطاع نموذج الانحدار (MSWR) أن يقدر أثر مؤشرات التنمية البشرية في معدل الشعور بالأمان بمستوى معنوي عند مستوى ($\alpha \leq$ 0.01 ,F= 19.505) كما هو مبين في الجدول 15. ومن خلال النتائج في الجدول 16 دخل في النموذج مؤشري مستوى العناية الصحية بمعدل تفسير لسبب الشعور بالأمان بلغ 30.3%، والعمر المتوقع عند الولادة بمعدل تفسير 4.7% باعتبارهما صاحبي الأثر في نسبة الشعور بالأمان بين الدول، وظهرا وبعلاقة طردية في النموذج وبعدل تفسير إجمالي 35%، وتعني هذه النتيجة أن الزيادة في معدلات مستوى العناية الصحية والعمر المتوقع عند الولادة يرفع من مستوى الشعور بالأمان عند سكان شعوب العالم.

الجدول رقم (15)

نتائج تحليل التباين ANOVA **للكشف عن درجة معنوية نموذج أثر مؤشرات التنمية البشرية على نسبة الشعور بالأمان.**

مصادر الفروقات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
بين المجموعات	7186.457	2	3593.228	19.505	0.000
داخل المجموعات	13349.064	72	184.221		
المجموع	20535.521	74			

الجدول رقم (16)

نتائج تحليل الانحدار للكشف عن مؤشرات التنمية البشرية ذات الأثر في معدلات ارتكاب السرقة القتل لكل 100 ألف نسمة.

متغيرات التنمية البشرية	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	t	درجة المعنوية	إحصائيات العلاقة الخطية المتداخلة		معامل التحديد R Square
	B	الخطأ المعياري	Beta			Tolerance	عامل تضخم التباين	
الثابت	-14.351	19.384		-.740	.461			
مستوى العناية الصحية (2006–2009)	.374	.106	.404	3.525	.001	.683	1.463	0.303
العمر المتوقع عند الولادة (2006–2009)	.684	.300	.261	2.278	.026	.683	1.463	0.047

دربن واتسن Durbin-Watson	الخطأ في التقدير	معامل التحديد R Square	الارتباط R
	13.573	0.35	0.592

2.4 مناقشة النتائج

سيتم مناقشة نتائج الدراسة من خلال أهدافها:

الهدف الأول: تحديد مستويات التنمية البشرية وعلاقتها بمعدلات الجريمة بين دول العالم.

من خلال دراسة بيانات تنمية القوى البشرية نجد أن توافر السكن الآمن بأسعار معقول كان متوسط بين جميع دول العالم بل إنه متدني لدى الدول مرتفعة ومنخفضة التنمية. وكان أيضاً مستوى العناية الصحية متوسط إلا أنه عند الدول عالية التنمية أقل من الدول متوسط التنمية. وكان مؤشر نوعية الهواء النقي مرتفع لدى دول العالم إلا أنه الأدنى لدى الدول مرتفعة التنمية. أما مؤشر نوعية المياه فقد كان متوسط بين دول العالم إلا أنه كان متدن لدى الدول منخفضة التنمية وكان لدى

الدول مرتفعة التنمية أقل منه عند الدول متوسطة التنمية. وفي المحصلة تبين أن العمر المتوقع عند الولادة ينخفض كلما انتقلنا من الدول مرتفعة التنمية جداً الذي بلغ عندها حوالي 80 سنة إلى الدول منخفضة التنمية الذي بلغ عنده 59 سنة.

وبخصوص النظام التعليمي فقد كان مستواه متوسط بين دول العالم إلا أنه كان الأدنى لدى الدول منخفضة التنمية، وكان أدنى لدى الدول مرتفعة التنمية مقارنة مع الدول متوسطة التنمية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود فارق كبير في متوسط عدد سنوات التعليم المدرسي بين الدول متدنية التنمية الذي بلغ عندهم 4 سنوات مقارنة مع جميع دول لعالم الذي بلغ متوسطه عندهم حوالي 9 سنوات.

وعند مقارنة مستويات التنمية بالقيمة النقدية نجد الفروقات بين الدول تظهر بشكل جلي فبيمنا كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القوي حوالي 35.5 ألف سنوياً نجده 5.3 آلاف لدى الدول متوسطة الدخل وفقط 1.5 ألف لدى الدول منخفضة التنمية، وعلية فقد كان مؤشر رتبة نصيب الفرد من الدخل القومي مطروحاً منها رتبة معدل التنمية سالب لدى كل من الدول متوسطة ومنخفضة التنمية، بينما كان موجب لدى الدول مرتفعة التنمية جداً ومرتفعة التنمية.

وحول معدلات جرائم القتل فقد بلغ متوسطه 7.5 حالة لكل 100 ألف نسمة سنوياً، إلا أنها كانت تختلف معنوياً من الناحية الإحصائية بين الدول حيث كانت مرتفعة بين دول العالم متوسطة ومرتفعة التنمية البشرية مقارنة مع الدول مرتفعة التنمية البشرية جداً ومنخفضة التنمية البشرية، وحول جرائم السرقة لكل 100 ألف نسمة سنوياً فقد كانت تتناقص كلما انتقلنا من الدول ذات التنمية المرتفعة جداً الذي بلغ متوسطه عندهم 38 حالة إلى 4 حالات عند الدول منخفضة التنمية إلا أن التحليل الإحصائي لم يفرق في معدلات جرائم السرقة بين الدول ذات مستويات التنمية المرتفعة جداً والمرتفعة والمتوسطة حيث كانت جميعها مرتفعة وأعلى من مستويات جرائم السرقة عند الدول ذات التنمية البشرية المنخفض ولم يثبت أثر معنوي من الناحية الإحصائية لمستويات التنمية البشرية على معدلات ارتكاب جرائم السرقة بين الدول، أما معدل عدد ضحايا الاعتداء كنسبة من المبلغ عنها فقد كانت

ترتفع كلما انخفض معدل التنمية فبينما بلغت 3 حالات عند الدول مرتفعة التنمية جداً نجدها وصلت إلى 12 حالة عند الدول منخفضة التنمية، وتوصل التحليل الإحصائي إلى أن معدلات عدد جرائم الاعتداء في كل من الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة لا تختلف فيما بينها إلا أنها أعلى من معدلاتها عند الدول ذات مستوى التنمية المرتفع جداً، كما أن الشعور بالأمان يرتفع كلما أرتفع مستوى التنمية للدولة حيث بلغ 70% عند الدول عالية التنمية جداً و47% عند الدول منخفضة التنمية، إلا أن هذه المستويات كانت متقارب بين دول العالم جميعاً باستثناء الدول ذات مستوى التنمية البشرية المرتفع جداً حيث كان سكانها يشهر بأعلى مستوى للأمان.

إن هذه النتائج يمكن تفسيرها من خلال نظريات التحديث خاصة نظرية دوركايم الأنومي، وهو أن المجتمعات تعيش في المجتمع التقليدي في حالة من العدالة والاستقرار لاقتصادي بين أفراد المجتمع ولكن بمستوى منخفض ضمن مفهوم التضامن الآلي فتنتشر روح التكافل الاجتماعي والعادات والتقاليد ويكون المجتمع تقليدي متدين له ضوابطه الاجتماعية والثقافية، وعند بداية النمو والتهيؤ للانطلاق يكون المجتمع لا زال بدائي من الناحية الاجتماعية مع حدوث بعض التطورات في الاقتصاد والتحول التدريجي من الاعتماد على الزراعة وتصدير المواد الأولية إلى الصناعة والخدمات المالية المتطورة، أما في الرحلة اللاحقة وهي الانطلاق فيحدث تغيير اجتماعي وتحول في كثير من القيم والمعايير الاجتماعية بجانب النمو الاقتصادي الذي فسره دوركايم بالتضامن العضوي مما يزيد من الشعور بالازدواجية الفكرية والثقافية والاقتصادية فتزداد مطالب الحياة الاقتصادية وتظهر الفوارق الاجتماعية بين الطبقات الاجتماعية فتنتشر بعض أشكال الجرائم التي منها القتل والسطو والسرقة، وعليه ينشأ الصراع بين طبقات المجتمع، وحسب ما يراه أصحاب نظرية الصراع لكل من رالف داهرندوف R. Dahrendof ولويس كوزر فالطبقية تؤدي إلى العداوة والحقد والحسد (كارة، 1991م، ص 60).

وتضيف شيلي من خلال نظرية الحداثة أنه في بداية مرحلة التحول إلى مجتمع حديث تجلب أكثر المشكلات المرضية (Traumatic) إلى المناطق الحضرية

في المجتمعات النامية، أما في حال حدوث التقدم والاستقرار والوصول إلى الاستهلاك العظيم فتنخفض الجرائم إلا أن حالات الانتحار تزداد نتيجة لتبدل أساليب المعيشة وقيم الحياة. وترى نظرية التمدن أنه طالما أن التضامن العضوي يصبح أقوى فإن الناس يمارسون درجة عالية من السيطرة (الضبط الداخلي للذات) على سلوكهم لأن الآخرين يعتمدون عليهم (Gilliss, 1994) وأن أعطاء الصفة الذاتية للضبط الاجتماعي يتوقع أن تؤدي إلى انخفاض مستوي الجرائم وخاصة ما يتعلق منها بالعنف، وطالما أن الأفراد يكبحون بصورة متزايدة حاجاتهم الملحة فإنهم على الأرجح معرضون لزيادة الأمراض النفسية حيث يحتمل في مثل هذه الحالات زيادة ضحايا التأثير النفسي مثل الانتحار وقضايا المخدرات (Frued , 1962)

الهدف الثاني: تحديد أثر مستويات التنمية البشرية على معدلات الجريمة في العالم

توصلت الدراسة إلى أن عدد جرائم القتل وعدد ضحايا الاعتداء تنخفض كلما ارتفع مستوى التنمية البشرية عند الدول، وأن معدل الشعور بالأمان يرتفع، وترتفع معدلات جرائم السرقة كلما أرتفع معدل التنمية البشرية أيضاً. وتبين أن توافر الإسكان بأسعار معقول وتوافر العناية الصحية يرفع من مستوى الشعور بالأمان وعدم توافرهما يزيد من معدلات ارتكاب جرائم الاعتداء، كما أن توافر النظام التعليمي ومتوسط عدد سنوات التعليم المدرسي وعدد سنوات التعليم المدرسي المتوقع والمياه النقية ترفع من مستويات الشعور بالأمان أيضاً وشح المياه النقية يزيد من عدد ضحايا الاعتداء والصراع، وأن زيادة متوسط عدد سنوات التعليم المدرسي وعدد سنوات التعليم المدرسي المتوقع يخفض معدل ضحايا جرائم لاعتداء. وتبين أن ارتفاع الشعور بالأمان يزيد من مستوى العمر المتوقع عند الولادة، وأن ارتفاع جرائم القتل والاعتداء يقلل من العمر المتوقع عند الولادة. وتبين أن مستوى ارتفاع نصيب الدخل الفردي السنوي من الناتج القوي يزيد من معدلات الشعور بالأمان، ويقلل من عدد جرائم ضحايا الاعتداء. إن هذه النتائج تؤيد دراسة (بابلو ولندرمان ودانيال) التي بعنوان "الجريمة والضحايا من وجهة نظر اقتصادية" التي توصلت إلى وجود علاقة قوية بين الجريمة والتنمية، حيث أشارت إلى أن أكثر الناس يمارسون الجريمة لأسباب مالية وأسباب تتعلق بالمعاش في المقام الأول، وأن للمستوى

التعليمي للمجرم، والفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل، وعدم توفر الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم وغيرها هي الدافع بالدرجة الرئيس لانتشار الجريمة في العالم، وأن العلاقة بين التنمية البشرية والجريمة علاقة عكسية، بمعني أنه كلما حقق المجتمع معدلات عالية من التنمية البشرية سوف تختفي الفوارق الاجتماعية وتقل معدلات الجريمة.

في النهاية تبين أن ارتفاع مستوى معدل التنمية البشرية يزيد من درجة الشعور بالأمان، ويخفض من معدل جرائم القتل وضحايا الاعتداء، إلا انه يرافقه ارتفع في معدل جرائم السرقة.

وقد توافقت هذه النتائج مع نتائج دراسة (الخليفة، 2000) بوجود علاقة إيجابية بين مستوى التنمية الاقتصادية ومعدلات الجريمة في الدول العربية.

ويمكن أن نفسر استنتاجاتنا من هذه الدراسة فيما وصلت إليه بناءاً على نظرية شيلي (Shelley, 1981,p 13) في أن العلاقة بين التصنيع والتحضر من جهة والتغيرات في مستويات وصور الجريمة من جهة أخرى ليست علاقة خطية وإنما علاقة معقدة، والتغيرات الاجتماعية التي تصاحب التحضر والتصنيع (وهما المصاحبان للتنمية) تسهم في وجود الأنماط الملاحظة من السلوك الانحرافي، فتزداد جرائم العنف في بداية فترة التحول، وتشهد المدن خلال بداية تجربة التحضر معدلات عالية من العنف يتزامن مع المستويات الجديدة من جرائم الملكية. وتجيب شيلي عن العلاقة بين التنمية والتحديث والجريمة أن "هنالك شواهد كثيرة على أن أنماط الجريمة الملاحظة في بلدان كثيرة خلال المائتين سنة الأخيرة تستجيب عموماً بصورة متسقة لعمليات التنمية ... إن أنماط الجريمة العالمية اليوم لا يتعذر فهمها ولكنها استجابة للتغيرات الاجتماعية التي أثرت في مجتمعات مختلفة بنفس الطرف". وهذه النتيجة تعني أن مستويات الجريمة مستقرة في الدول منخفضة التنمية إلا أنها متزايدة لدى الدول النامية وتعود للاستقرار عند حدوث التنمية الحقيقة في المجتمع أي تغيير اجتماعي واقتصادي معا وحدوث الاستقرار بينهم، إلا أن السكان الحضريون الجدد الذين هم في حالة حرمان بالمقارنة مع السكان الأكثر استقراراً، هؤلاء السكان الجدد المحاطون بسلع مادية لم يعرفوها من قبل، يندفعون إلى السرقة

أولاً بسبب رغبتهم غير المشبعة وثانياً بسبب الحاجة الفعلية، مما يؤدي إلى مستويات جديدة من جريمة الملكية التي يرافقها مستوى العنف المعهود لدى هؤلاء السكان الريفيين المهاجرين حديثاً. فمن حيث أنماط الجريمة تعتبر السمة المميزة للتحديث هي التحول من مجتمع تسوده جرائم العنف، إلى مجتمع تزداد فيه جرائم الملكية والسرقة، إن جريمة الملكية هي النمط السائد في جميع المجتمعات الحديثة، لأن السلع المادية أكثر في المجتمعات التي تسودها القيم العلمانية منها في المجتمعات التي تسودها القيم الدينية. في المجتمعات الحديثة التي يتزايد فيها الحراك يتحدد المركز الاجتماعي وفقاً للملكية أكثر من كونه محدداً منذ الولادة، لذا لا يصبح السعي للحصول على السلع لتحقيق حاجات مادية فقط، ولكن للحصول على المكانة، أن الحصول على الملكية خصوصاً لدى الأحداث – في المجتمعات الحديثة – قد أصبح وسيلة لإثبات قيمة الفرد سواء تم الحصول عليها بالوسائل المشروعة أو اللامشروعة(Shelley, 1981p143).

ويمكن القول أن نظريات الفرصة التي تفترض زيادة جرائم الملكية وانخفاض جرائم العنف مع مرور الزمن (Cohen and FeLson , 1979) تفسر بشكل كبير نتائج هذه الدراسة الواقعية. وتتفق نتائج الدراسة أيضاً مع نتائج دراسات شيلي ونظريتها التي تدعي إن الجرائم في المجتمعات الرأسمالية النامية أو الاشتراكية تزداد بمعدلات أعلى من تلك البلدان التي حققت للتو درجة من التقدم، وهذا يوحي بأن النضج في عملية التنمية يؤدي إلى الاستقرار في معدلات الجريمة المسجلة. وقد لوحظ مؤخراً معدل منخفض في زيادة الجريمة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر في أوروبا ومعدلات زيادة متباينة للجريمة في الدول النامية بنسبة 2.5% سنوياً مقابل 1% بالنسبة للدول المتقدمة وهذا يوحي بأن تحقيق النمو قد أدى باستمرار إلى انخفاض معدل الزيادة في الجريمة في معظم الدول المتقدمة. (Shelley, 1981p140)

3.4 التوصيات:

1. نضراً لما تعانيه الدول منخفضة التنمية من مستويات متدنية في مستوى الرفاه والعناية بالبشرية، توصي الدراسة بتدخل المنظمات العالمية وعلى رأسها

مؤسسات الأمم المتحدة بتشكيل خطط طوارئ تهتم بالعنصر البشري وكرامته في هذه الدول الفقيرة والمنكوبة منها.

2. نظراً لانخفاض مستوى نوعية الهواء في الدول عالية التنمية والصناعية منها، توصي الدراسة بوضع قوانين دولية صارمة على هذه الدول لتحافظ على البيئة الذي له أثر مباشر على التغيرات البيئية في الكون وما يصاحبه من انعكاس على الأزمات البيئة في الدول النامي ومنها التغير المناخي وارتفاع درجة حرارة الأرض.

3. العمل على مساعدة الدول الفقيرة ومنخفضة التنمية لتوفير مصادر للمياه الصالحة للشرب للحفاظ على البيئة والإنسان، وتقليل عدد الصراعات بسبب المياه.

4. مساعدة الدول الفقيرة في مجال الخدمات الصحية والتعليمية الذي ينعكس على العمر المتوقع عند الولادة عند سكانهم ومستويات الشعور بالأمان لدى شعوبهم.

6 توصي الدراسة بعدم تطبيق تجارب المجتمعات الأكثر تقدماً من الناحية الصناعية بصورة آلية على الدولة النامية خاصة العربية، نظراً لاختلاف الثقافات والظروف التاريخية بين الأنماط التي حدثت في القرن التاسع عشر في أوروبا خلال المراحل الأولى من فترة التحديث والظروف الحالية، فزيادة الحراك السكاني والتطور التكنولوجي المتزايد في العصر الحديث أدى إلى اختلافات في اتجاهات الجريمة المعاصرة في الدول النامية عن تلك التي لوحظت في أوروبا خلال القرن الماضي.

7 إن من اهم أسباب الانحراف والجريمة التوزيع غير العادل للثروة والقوة في المجتمعات النامية، الذي يصاحبها صراع الدائم بين من يملكون القوة والثروة والذين لا يملكون ذلك، فيتكرس في المجتمع عدم الرضا والشعور بعدم الأمان من قبل أفراد المجتمع بسبب الصراع الطبقي الحادث في المجتمع، فتنتشر بعض الجرائم التي تصاحب ذلك ومنها جرائم القتل والاغتصاب وضحايا الاعتداء، لذا توصي الدراسة بالمحافظة على العدالة في توزيع الدخل وتقليل الفوارق

الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع الواحد من خلال إنشاء المؤسسات التنموية والعون الاجتماعي.

المراجـــع

أ- المراجع العربية:

القران الكريم

إبراهيم, أبو الحسن عبد الموجود (2006): **التنمية وحقوق الإنسان (نظرة اجماعية)،** المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية .

أمادتيا، صن (2004) **التنمية حرية " مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والفقر والمرض،** ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة .

البداينة، ذياب، (2010م). **التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي،** جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2005)، **ملخص تقرير التنمية البشرية للعام 2005،** الولايات المتحدة الأمريكية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011)، **تقرير التنمية البشرية للعام 2010،** الولايات المتحدة الأمريكية.

حسين، محمود بخيت (1982)، **دروس علم الإجرام وعلم العقاب،** دار النهضة العربية، القاهرة.

الخشاب، مصطفى (1997). **علم الاجتماع ومدارسه،** مكتبة النجلو المصرية، جمهورية مصر العربية

الخليفة، عبدالله حسين، (2000). **اتجاهات الجريمة ونظام العدالة الجنائية،** الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

ربيع، محمد شحاتة وآخرون(1995).**علم النفس الجنائي،** دار غريب القاهرة.

الرفاعي، نعيم,(2003). **الصحة النفسية دراسة في سيكولوجية التكيف** (ط9) جامعة دمشق

رمضان، السيد (1985)، **الجريمة والانحراف من المنظور الاجتماعي،** المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.

روستو، والت وايتمان (1960)، **مراحل النمو الإقتصادي،** تقديم سعيد النجار، المكتبة الأهلية، بيروت

زايد, أحمد وعلام, اعتماد (1992) **التغير الاجتماعي**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

الساعاتي، سامية حسن(1983) **الجريمة والمجتمع**: بحوث في علم الاجتماع الجنائي، ط2، دار النهضة العربية، بيروت.

السراج، عبود ، (1992) **مكافحة الجرائم الإقتصادية والظواهر الإنحرافية**، ندوة الجرائم الاقتصادية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض

السروجي، طلعي مصطفي.(2009). **رأس المال الاجتماعي**، مكتبة النجاح المصرية، القاهرة،.

سلامة، غباري محمد. **(1986). الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية لهم،** المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية

شتا، السيد علي(1974) **الاغتراب الاجتماعي في ضوء نظرية التكامل المنهجي**، القاهرة .

شتا، السيد علي (1987) **.علم الاجتماع الجنائي**، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية

شفيق, محمد ،(1995**) الجريمة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث**، الإسكندرية جمهورية مصر العربية

ابو طاحون, عدلي (2001). **النظريات الاجتماعية المعاصرة** ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

عاشور, أحمد صقر (1985) **إدارة الموارد البشرية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية .

عبد الحميد ، امال والسمري، عدلي والجوهري، محمد (2010) . **علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي**، دار المسيرة، عمان

عبد المعطي, عبد الباسط (1981). **اتجاهات نظرية في علم الاجتماع**، سلسلة علم المعرفة الكويت.

عبيد, رؤوف (1981)، **مبادئ علم الاجرام**، القاهرة ، دار الفكر العربية.

عثمان, محمد عارف(1963**)**الاجتماعي للرشوة، **المجلة الجنائية العمومية** عدد 13

العدل، انور عطية (1987). **التنمية الصناعية في الدول النامية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية .

علاوي، هلا حامد (2009). **العلاقة بين مؤشرات التنمية البشرية ومعدلات الجريمة في الأردن (1997-2006)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك

أبو العينين,علي خليل مصطفى، (1988). **القيم الاسلامية والتربية** , المدينة المنورة، مكتبة ابراهيم حلبي.

القهوجي، علي عبدالقادر، (1994) **علم الإجرام وعلم العقاب**، بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

كارة، مصطفى، (1992م)، **مقدمة في الانحراف الاجتماعي**، معهد الاتحاد العربي، بيروت.

المشهداني، اكرم عبد الرزاق والبكري، نشأت بهجت (2009). **موسوعة علم الجريمة والبحث الاحصائي الجنائي في القضاء والشرطة والسجون**، دار الثقافة، عمان .

هنداوي، نور الدين(1989). **مبادئ علم العقاب**، القاهرة: دار النهضة العربية.

الوريكات، عايد عواد (2006).**نظريات علم الجريمة**، دار الشروق، عمان

ب- المراجع الأجنبية

Baharom, A.H, and Habubullah , M.S. (2008) **Is crime co integrated with income and unemployment**? A panel data analysis on selected European countries, University Putra Malaysia 2008.

Christopher .R. Browing et. al. (2004), **The paradox of: Social Organization : Networks** , collective **.**

Cohen, L.E and Felson, M (1979)**Social change and Crime Rates Trends**.

Durkheim. E. (1951). **Suicide: A study in Sociology** . (J.A. Spaulding& , G.Simpson) the free press.

Dutta, M. and Husain Z. (2009**). Determinants of crime: Crime Determine and Growth in post – liberalized India** – Calculation of Development studies**.**

Herschl Prins, Criminl **Behavior an Introduction to Its Study and Treatment,** New York Pitman publishing, 1973.

James W. et al , (2005) **Social Problems** ,third edition, New York Harper and Ro, publishers.

Shelly, L. (1981) **Crime and modernization:The impact of industrialization and urbanization on crime**, Carbondale: Southern Illinois University Press.

Marx,k. A (1959). **Contribution to the critique of political Economy**., Anchor Books. New York

Max Weber (1869). **The theory of social and economic organization** New York , the free press .

Pablo F.et al , (2000) **Crime and victimization An Economies perspective , journal of economic research Group**, Banco Central de Chile

Paualo R.A. Loureiro , et.al. (2009). **Grime , Economic Conditions and Family heritage**, Catholic University of Brasilia, Institute of Applied Economic research (IPEA) Brazil.

UNDP (1990**). Human Development Report**, United Nation Development Programme (UNDP), New York, Oxford University Press

UNDP (1991). **Human Development Report**, United Nation Development Programme (UNDP), New York, Oxford University Press

UNDP (1992). **Human Development Report**, United Nation Development Programme (UNDP), New York, Oxford University Press

UNDP (1993). **Human Development Report**, United Nation Development Programme (UNDP), New York, Oxford University Press

UNDP (1994). **Human Development Report**, United Nation Development Programme (UNDP), New York, Oxford University Press

UNDP (1995). **Human Development Report**, United Nation Development Programme (UNDP), New York, Oxford University Press

UNDP (1996). **Human Development Report**, United Nation Development Programme (UNDP), New York, Oxford University Press

UNDP (1997). **Human Development Report**, United Nation Development Programme (UNDP), New York, Oxford University Press

UNDP (1998**). Human Development Report**, United Nation Development Programme (UNDP), New York, Oxford University Press

UNDP (1999). **Human Development Report**, United Nation Development

UNDP (2000**). Human Development Report**, United Nation Development Programme (UNDP), New York, Oxford University Press

UNDP (2001**). Human Development Report**, United Nation Development Programme (UNDP), New York, Oxford University Press

UNDP (2002). **Human Development Report**, United Nation Development Programme (UNDP), New York, Oxford University Press

UNDP (2003), **Human Development Report** 2003, Millennium Development
Development Programme (UNDP), New York, Oxford University Press

UNDP (2004), **Human Development Report** 2003, Millennium Development

UNDP (2011**). Human Development Report**, United Nation Development Goals: A compact among nations to end human poverty, United Nation

UNDP (2005**). Human Development Report** , 2005, United Nation Development Programme (UNDP), New York, Oxford University Press

Wikipedia,http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_GDP_%28Nominal%29_per_capit

Wikipedia,http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_GDP_%28PPP%29_per_capita_%282005%29

Wikipedia , http://afaksocio.ahlamontada.com/t107-topic

الملحق(أ)

توزيع دول العالم حسب مستوى التنمية البشرية لها (2006–2009).

الجدول أ: توزيع دول العالم حسب مستوى التنمية البشرية لها (2006–2009).

دول ذات مستوى تنمية مرتفع جداً	دول ذات مستوى تنمية مرتفع	دول ذات مستوى تنمية متوسط	دول ذات مستوى تنمية منخفض
Austria	Albania	Algeria	Cameroon
Bahrain	Armenia	Bolivia (Plurinational State of)	Côte d'Ivoire
Belgium	Azerbaijan	Botswana	Ethiopia
Canada	Belarus	Cambodia	Guinea
Cyprus	Belize	China	Nepal
Czech Republic	Bosnia and Herzegovina	Dominican Republic	Pakistan
Denmark	Brazil	Egypt	Tanzania (United Republic of)
Estonia	Bulgaria	El Salvador	Uganda
Finland	Colombia	Guatemala	Cameroon
France	Costa Rica	Guyana	
Germany	Croatia	Honduras	
Greece	Ecuador	India	
Hong Kong, China (SAR)	Georgia	Indonesia	
Hungary	Iran (Islamic Republic of)	Jordan	
Iceland	Jamaica	Kyrgyzstan	
Ireland	Kazakhstan	Moldova (Republic of)	
Italy	Kuwait	Mongolia	
Japan	Latvia	Morocco	
Korea (Republic of)	Lithuania	Namibia	
Luxembourg	Malaysia	Nicaragua	
Malta	Mexico	Paraguay	
Netherlands	Montenegro	Philippines	
New Zealand	Panama	South Africa	
Norway	Peru	Sri Lanka	
Qatar	Poland	Syrian Arab Republic	
Singapore	Portugal	Tajikistan	
Slovakia	Romania	Thailand	
Spain	Russian	Turkey	

	Federation		
Sweden	Saudi Arabia	Uzbekistan	
Switzerland	Serbia	Viet Nam	
United Arab Emirates	The former Yugoslav Republic of Macedonia		
United Kingdom	Trinidad and Tobago		
United States	Tunisia		
	Ukraine		
	Uruguay		
	Venezuela (Bolivarian Republic of)		

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2011). تقرير التنمية البشرية 2010_عدد خاص بالذكرى العشرين، الأمم لمتحدة، نيويورك.

الملحق(ب)

بيانات الدراسة

بيانات الدراسة

	Homicide rate	Robbery rate	Assault victims	Perception of safety[a]	Community[b]	Affordable housing[b]	Health care quality[b]	Education system and schools[b]	Air quality[b]	Water quality[b]
1 Norway	0.6	34	3	81	..	42	80	75	89	95
2 Australia	1.2	78	4	63	..	42	79	68	89	88
3 New Zealand	1.3	53	1	57	..	55	80	73	91	85
4 United States	5.2	142	2	75	75	70	76	70	85	87
5 Ireland	2.0	56	3	62	73	56	68	75	94	86
7 Netherlands	1.0	84	3	74	..	51	89	70	76	93
8 Canada	1.7	97	3	76	73	62	70	71	83	89
9 Sweden	0.9	97	4	69	..	51	77	67	84	95
10 Germany	0.8	61	3	72	78	70	86	59	87	95
11 Japan	0.5	3	1	73	70	71	67	53	79	81
12 Korea (Republic of)	2.3	10	3	60	68	60	64	51	78	83
13 Switzerland	0.7	56	3	76	..	54	92	75	82	96
14 France	1.4	172	5	59	76	57	83	70	78	86
15 Israel	2.4	40	4	70	..	45	71	57	57	53
16 Finland	2.5	32	3	75	..	63	66	64	81	91
17 Iceland	0.0	14	3	77	..	65	88	87	85	97
18 Belgium	1.8	1,837	6	64	..	52	91	77	69	85
19 Denmark	1.4	62	1	83	..	71	86	74	93	96
20 Spain	0.9	1,067	6	58	69	26	77	58	76	80
21 Hong Kong, China (SAR)	0.6	..	1	85	..	68	65	52	..	71
22 Greece	1.1	26	3	60	63	63	51	50	74	69
23 Italy	1.2	122	4	61	64	42	64	61	71	83
24 Luxembourg	1.5	68	3	76	..	52	90	73	78	89
25 Austria	0.5	62	4	75	..	57	93	73	80	94
26 United Kingdom	4.8	282	2	64	77	59	88	70	87	93
27 Singapore	0.4	22	0	98	89	54	89	94	97	99
28 Czech Republic	2.0	45	6	60	..	42	68	71	66	80
29 Slovenia	0.5	19	3	79	69	26	79	75	76	85
31 Slovakia	1.7	25	2	47	..	38	58	53	62	78
32 United Arab Emirates	0.9	13	2	91	71	53	82	83	72	73
33 Malta	1.0	36	4	66	..	41	69	63	41	65
34 Estonia	6.3	68	5	60	60	44	45	59	75	67
35 Cyprus	1.0	8	4	65	60	42	67	62	67	67
36 Hungary	1.5	31	5	61	..	47	66	60	75	78
37 Brunei Darussalam	0.5	1	..	..	..	..	..	..	..	..
38 Qatar	1.0	..	4	87	70	49	85	77	81	80
39 Bahrain	0.8	39	5	79	71	61	84	88	72	62
40 Portugal	1.2	195	7	62	..	35	64	69	88	88
41 Poland	1.2	55	1	61	..	0	49	66	77	75
44 Lithuania	8.6	104	4	29	51	20	37	40	66	71
45 Chile	8.1	180	13	42	65	46	47	61	60	85
46 Argentina	5.2	859	16	39	58	29	58	51	72	74
47 Kuwait	1.1	..	5	86	62	61	72	62	37	52
48 Latvia	4.4	64	8	44	56	43	32	42	75	65
49 Montenegro	3.7	13	5	70	..	38	66	72	70	69
50 Romania	2.2	12	4	51	57	23	49	58	70	67
51 Croatia	1.6	28	9	73	..	39	66	67	83	81
52 Uruguay	5.8	277	11	46	74	41	77	76	87	94
54 Panama	13.3	38	11	47	67	54	64	70	82	74
55 Saudi Arabia	0.9	..	6	77	63	58	65	67	55	52
56 Mexico	11.6	505	12	44	64	41	58	72	73	66
57 Malaysia	2.3	82	6	49	83	70	89	93	83	86
58 Bulgaria	2.3	38	4	56	..	59	33	45	60	57
59 Trinidad and Tobago	39.7	..	7	42	..	45	57	70	76	74
60 Serbia	3.4	37	12	70	..	30	51	64	63	58
61 Belarus	5.6	69	2	48	57	30	32	57	66	64
62 Costa Rica	8.3	527	16	44	73	57	72	84	84	87
63 Peru	3.2	156	15	43	52	39	46	51	61	62
64 Albania	3.3	5	1	54	..	57	38	49	58	53
65 Russian Federation	14.2	173	3	31	45	24	29	42	54	42
66 Kazakhstan	10.6	72	4	52	53	35	39	54	61	60
67 Azerbaijan	2.0	7	2	71	56	57	41	59	65	55
68 Bosnia and Herzegovina	1.8	20	6	69	..	43	53	59	76	77
69 Ukraine	6.3	59	4	31	45	29	17	38	53	44
70 Iran (Islamic Republic of)	2.9	..	7	55	..	0	60	51	67	58
71 The former Yugoslav Republic of Mace	2.0	25	6	60	..	40	53	63	66	60
73 Brazil	22.0	..	10	40	57	45	39	53	70	78
74 Georgia	7.6	62	1	79	64	51	47	60	68	66
75 Venezuela (Bolivarian Republic of)	52.0	..	11	23	61	35	67	78	70	60
76 Armenia	2.5	11	2	75	54	33	44	55	63	65
77 Ecuador	18.1	399	20	38	60	40	50	71	63	64
78 Belize	34.3	182	14	43	..	40	43	58	71	63
79 Colombia	38.8	..	13	45	66	46	64	73	69	73
80 Jamaica	59.5	..	4	46	..	50	71	69	86	89
81 Tunisia	1.5	..	5	81	69	74	71	72	65	59
82 Jordan	1.7	14	3	84	65	53	73	67	58	45
83 Turkey	2.9	10	8	42	..	63	59	50	63	53
84 Algeria	0.6	72	15	39	55	37	50	61	57	61
88 Dominican Republic	21.5	556	7	38	..	42	52	74	72	65
89 China	1.2	..	3	74	67	67	57	61	73	74
90 El Salvador	51.8	92	13	43	69	57	64	78	80	68
91 Sri Lanka	7.4	..	4	72	77	36	75	83	89	86
92 Thailand	5.9	107	3	65	..	87	87	88	82	84
95 Bolivia (Plurinational State of)	10.6	..	20	37	64	43	52	77	75	80
96 Paraguay	12.2	31	12	40	65	54	55	75	88	83
97 Philippines	6.4	10	5	66	76	52	80	82	87	84
98 Botswana	11.9	..	13	39	..	65	64	68	84	69
99 Moldova (Republic of)	5.1	25	6	37	49	26	41	58	59	56
100 Mongolia	7.9	31	6	40	..	21	45	60	51	63
101 Egypt	0.8	1	4	73	63	39	61	61	76	74
102 Uzbekistan	3.2	..	1	66	79	70	75	81	87	81
104 Guyana	20.7	..	10	47	..	42	63	61	79	54
105 Namibia	17.9	..	14	33	..	52	57	75	76	82
106 Honduras	60.9	..	14	48	67	50	59	73	82	75
108 Indonesia	0.7	..	3	83	67	40	74	78	76	82
109 Kyrgyzstan	7.8	43	3	52	64	57	55	68	86	70
110 South Africa	36.5	..	15	20	60	39	50	66	74	70
111 Syrian Arab Republic	3.0	4	5	84	62	59	67	67	64	59
112 Tajikistan	2.3	3	2	73	63	52	50	68	83	47
113 Viet Nam	1.9	..	2	80	71	59	68	83	73	79
114 Morocco	0.4	74	5	75	51	46	34	44	67	65
115 Nicaragua	13.0	441	13	49	64	40	60	71	82	65
116 Guatemala	45.2	..	15	41	69	50	65	80	78	64

119	India	2.8	2	3	74	..	62	59	72	86	67
121	Swaziland	12.6	..	..	..	..	..	..	..	..	..
122	Lao People's Democratic Republic	..	..	3	79	..	44	72	83	89	83
123	Solomon Islands	..	10	..	..	..	..	..	..	..	..
124	Cambodia	3.2	..	1	60	82	41	86	98	96	88
125	Pakistan	6.8	..	5	44	53	47	36	54	80	63
126	Congo	..	..	11	41	..	28	24	41	65	33
127	Sao Tome and Principe	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
128	Kenya	3.6	9	14	35	51	54	44	64	79	45
129	Bangladesh	2.6	..	3	82	72	68	54	79	92	80
130	Ghana	1.7	..	10	69	53	50	44	53	79	62
131	Cameroon	2.3	..	8	47	55	53	50	70	77	51
132	Myanmar	..	..	1	81	..	54	..	..	88	91
133	Yemen	4.0	..	10	65	49	..	28	45	73	47
134	Benin	..	..	8	63	..	48	40	46	78	56
135	Madagascar	..	..	2	57	..	75	44	64	81	53
136	Mauritania	..	..	10	65	44	40	24	42	64	57
137	Papua New Guinea	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
138	Nepal	2.2	1	5	43	64	62	57	77	81	71
139	Togo	..	..	10	42	..	27	20	30	52	34
140	Comoros	..	..	9	78	44	21	13	39	77	66
141	Lesotho	36.7	53	..	..	..	..	..	..	..	..
142	Nigeria	1.3	..	17	51	35	31	24	0	68	36
143	Uganda	8.7	13	24	51	49	37	38	49	83	53
144	Senegal	1.1	..	10	63	41	55	16	30	69	44
145	Haiti	..	..	33	44	..	18	22	35	43	37
146	Angola	5.0	..	38	53	..	38	49	62	60	47
147	Djibouti	..	..	11	84	56	43	41	72	69	63
148	Tanzania (United Republic of)	7.7	..	21	46	..	28	26	55	62	34
149	Côte d'Ivoire	0.4	3	6	47	41	54	21	26	75	52
150	Zambia	..	..	11	49	..	45	44	55	79	54
151	Gambia	0.4	..	..	..	..	..	..	..	..	..
152	Rwanda	4.2	..	6	80	60	42	68	75	78	55
153	Malawi	..	..	14	55	65	57	62	67	91	62
154	Sudan	..	7	12	79	59	54	50	58	73	57
155	Afghanistan	..	..	16	37	48	35	32	58	69	61
156	Guinea	0.4	2	12	48	..	36	27	55	55	38
157	Ethiopia	6.4	..	16	49	..	25	17	43	77	29
158	Sierra Leone	2.6	3	26	53	..	21	19	34	64	28
159	Central African Republic	..	..	10	69	..	34	34	35	77	40
160	Mali	..	..	5	77	..	55	27	30	67	36
161	Burkina Faso	0.5	..	7	60	..	44	32	48	68	38
162	Liberia	..	..	24	34	..	21	20	32	69	39
163	Chad	..	..	19	28	..	23	34	48	45	31
164	Guinea-Bissau	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
165	Mozambique	5.1	..	24	52	..	60	66	76	79	71
166	Burundi	..	..	11	63	54	32	43	79	85	52
167	Niger	..	..	5	73	56	65	34	55	94	60
168	Congo (Democratic Republic of the)	..	..	13	47	..	25	29	28	54	42
169	Zimbabwe	8.7	71	12	41	51	59	32	31	80	62